

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المسؤولية المجتمعية لقطاع صناعة الحجر من وجهة نظر المالكين والإدارات
"دراسة ميدانية على محاجر ومناشير حجر جنوب الضفة"

جاد الله محمد أحمد حروب

رسالة ماجستير

القدس . فلسطين

1439هـ - 2018م

المسؤولية المُجتمعية لقطاع صناعة الحجر من وجهة نظر المالكين والإدارات
"دراسة ميدانية على محاجر ومناشير حجر جنوب الضفة"

إعداد

جاد الله محمد أحمد حروب

بكالوريوس إدارة وريادة من جامعة القدس المفتوحة/فلسطين.

المشرف: د. عفيف يوسف حمد.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المُستدامة
وبناء المؤسسات، من معهد التنمية المُستدامة/جامعة القدس - فلسطين.

1439هـ - 2018م.

الإهداء

إلى مثلي الأعلى ومن علمني الشموخ والتضحية والفداء ... أبي.
إلى نبع العطاء ومن علمتني الصبر والوفاء ... أمي.
إلى من أضافوا الى حياتي البهجة والمسرة والهناء ... زوجتي وأبنائي.
إلى أشقائي وشقيقاتي ... عنوان الاخوة والعطاء.
إلى فلسطين الشموخ والإباء.
إلى كل من ضحى بزهرة شبابه أو قضى حياً تحت الثرى ابتغاء مرضاة الله.
إلى جميع من تتلمذت على أيديهم في معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس وعلى
رأسهم الدكتور عزمي الأطرش مدير المعهد.
إلى حضرة الدكتور عفيف يوسف حمد صاحب الفضل الأول في إعداد هذه الرسالة.
إلى كل من مد يد العون، وساهم في إنجاح هذه الرسالة، وكانوا على قدرٍ كبيرٍ من
المسؤولية والتعاون.
أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من العلي القدير الفائدة والإفادة به.

جاد الله محمد أحمد حروب.

إقرار

أُقر أنا مُعد الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يُقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

جاد الله محمد أحمد حروب.

التاريخ: 2018/7/16م.

شكر وعرّفان

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني في عبادك الصالحين" (النمل: ١٩).

ويقول عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم: "لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ". (رواه أحمد وأبو داود والبخاري في الأدب المفرد).

أحمدُ الله تعالى وأشكره على عظيم فضله وطيب كرمه في أن وفقني في إتمام هذا العمل من غير حول مني ولا قوة.

ثم أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرّفان إلى الدكتور المشرف عفيف يوسف حمد على كل ما قدمه لي من توجيهات سديدة، وتوصيات قيمة، كان لها عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي.

كما أشكر معهد التنمية المُستدامة في جامعة القدس، وعلى رأسه الدكتور عزمي الأطرش مُدير المعهد. والشكر موصول إلى السادة أعضاء لجنة المُناقشة على تشرّيفهم لي بتقييمهم ومناقشتهم للرسالة.

أشكر كل من مد لي يد العون وساهم بشكل مُباشر أو غير مُباشر في إنهاء هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر الأستاذ أحمد علي الدابوقي، الذي كان لتوجيهاته الفضل الكبير في إنجاز التحليل الاحصائي لهذه الدراسة.

جاد الله محمد أحمد حروب.

مصطلحات الدراسة:

تبحث الدراسة الحالية مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر/جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية، والبيئية، والمسؤولية تجاه العاملين، وقد ترد مفاهيم ومصطلحات تخدم هذه الدراسة، ولهذه المفاهيم والمصطلحات تعريفات نظرية، وقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

. **المسؤولية المجتمعية/الاجتماعية:** هي التزام أخلاقي، تفرضه أسس واعتبارات المواطنة الصالحة، وحسن الانتماء، ومعالجة أي آثار غير مرغوب فيها قد يحدثه نشاط المنشأة، وهي مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات بإرادتها تجاه أصحاب العلاقة، وصورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة عليها. (أبو عيران، 2015). ونشير هنا أن مفهوم المسؤولية المجتمعية في هذه الدراسة مرادف لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

. **المنشأة:** مكانٌ للعمل أو الصناعة يجمع الآلات والعمال، والجمع: منشآت، تمارس نشاط مُعين مكفول بالقانون. (المعجم الوسيط).

. **منشأة صناعية:** وحدة اقتصادية تضم شخص أو أكثر، تُحدث تحويل وتغيير في شكل ومضمون المواد الخام لزيادة قيمتها. (القرشي، 2005).

. **قطاع الصناعة:** أحد القطاعات الاقتصادية التي تهدف إلى إجراء عمليات تحويل أو تغيير على المواد الأولية لإخراجها على شكل سلع أو خدمات مفيدة للمستهلك، وتقسّم إلى صناعات تحويلية وأخرى استخراجية. (الحياري، 2016).

. **أصحاب العلاقة أو المصلحة:** كل فرد أو جماعة، كيان طبيعي أو معنوي يؤثر ويتأثر بالمنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر. (رملّي وزحوط، 2012). وفي دراستنا هذه تم التركيز على أصحاب العلاقة وهم: (المجتمع، البيئة، الموظفين أو العاملين في المنشأة).

. **المجتمع:** مجموعة من الأشخاص يعيشون في موقع جغرافي، وترابطهم روابط ومصالح مشتركة، تحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة. (معجم المعاني الجامع).

. **البيئة:** هي مصطلح يُطلق على الوسط أو الحيز -ماء، هواء، تربة، ومناخ- الذي تعيش فيه الكائنات الحية المختلفة من نبات، وإنسان، وحيوان، وكائنات حية أخرى صغيرة، وتستطيع هذه الكائنات ممارسة نشاطاتها المختلفة والحصول على كافة مقومات حياتها من هذا الوسط، والتأثر والتأثير فيه. (السعو، 2016).

. **عمر المنشأة:** في الدراسة الحالية، يُراد بعمر المنشأة: عدد سنوات عمل المنشأة ومُزاولتها لمهام أعمالها ونشاطها منذ تأسيسها.

. **حجم المنشأة:** تم تحديد حجم المنشأة تبعاً لعدد العاملين فيها.

. **مُلكية المنشأة:** هو نوع من وحدة الأعمال التي تصف نشاط معين، ويمكن تحديدها عن طريق تحديد مَنْ يُقدم رأس المال المالك والذي يحصل على الأرباح. (معجم المعاني الجامع). أُعتمد في هذه الدراسة التصنيفات الأربعة الآتية: أعبودة (2017).

شركة فردية (خاصة): شركة بين اثنين أو ثلاثة أشخاص أو ورثة، لا توجد بينهم عقود سوى العُرف والتقليد، ولا تتمتع بأي شخصية قانونية.

شركة عادية: شركة تُنظم فيها العلاقة بين الشركاء ضمن العقود، ويكون فيها جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها.

شركة مساهمة محدودة: شركة تتألف من عدد من الأشخاص لا يقل عن اثنين ولا يزيد عن خمسين، وتكون مسؤولية كل شريك عن ديون الشركة والتزاماتها بمقدار حصته في رأس المال.

شركة مساهمة عامة: شركة يتألف رأسمالها من أسهم قابلة للتداول وتُطرح للاكتتاب العام، وتكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار مساهمة كل منهم برأسمال الشركة.

. **قطاع صناعة الحجر:** أحد القطاعات الصناعية التحويلية، التي تُعنى باستخراج وصناعة تشكيل الحجر لأغراض البناء أو الزينة، (وسنتناول في دراستنا هذه المحاجر ومناشير الحجر فقط)، على اعتبار أنهما يُمثلان القطاعات الأخرى مثل ورش الجرانيت، والكسارات ومشاكل الحفر والرسم على الحجر.

. **منشار حجر:** في هذه الدراسة يُقصد بمنشار الحجر: هو منشأة صناعية يتم فيها تحويل كتل الحجر الكبيرة إلى كتل صغيرة وفق الطلب واللون والنوع، بهدف تسويقه وتحقيق فوائد مختلفة.

. **المحجر:** عرّف قانون المصادر الطبيعية رقم 1 سنة 1999 في المادة رقم (1) المحجر على أنه "أي مكان يجري فيه العمل بقصد استخراج الحجارة ومشتقاتها، ويشير الرجوب (2017) أن المحجر هو: قطعة أرض مُعينة يتم فيها تسوية الصخر وترسيمه تمهيداً لقصه بمنشار كهربائي ومعدات حفر ثقيلة، واستخراجه على شكل كتل صخرية مُنتظمة الشكل.

. **إعلان ريو:** إعلان يُعنى بالبيئة والتنمية تم إقراره في مؤتمر عُقد في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية في الفترة 3 إلى 14 حزيران 1992م، واعتمدت مبادئه الأمم المتحدة في الجلسة العامة الـ 19 المُنعقدة في 14 حزيران 1992م. (المؤتمرات والتقارير الرئيسية، وثائق الأمم المتحدة: البيئة، 2017).

. **التنمية المُستدامة:** مصطلح اقتصادي اجتماعي، يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية، لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة). (دويكات، 2015).

. **قضية هايماركت:** مظاهرة عمالية، وأعمال شغب حدثت في ميدان هايماركت في شيكاغو يوم الثلاثاء 4 أيار من عام 1886م، بدأت كتجمع مؤيد لحقوق العمال والمطالبة بتخفيض ساعات العمل، وانتهت

بأعمال شغب، أُعدم على أثرها عدد من الأشخاص، واعتمد تاريخ الحادثة كيوم عالمي للعمال يُحتفل به سنوياً. (وكالات، 2017).

. صحة البيئة: هي إجراءات يتم اتباعها للسيطرة على العوامل البيئية من التلوث لتتناسب مع حياة الإنسان وجميع الكائنات الحية، وبالتالي لا يختل التوازن البيئي. (مصطفى، ٢٠١٦).

. البيئة المتوازنة: مصطلح يُعبر عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات بعضها البعض (إنسان، حيوان، نبات... الخ) وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء، الشمس، التربة... الخ) وفق نظام دقيق متوازن ومتكامل. (محمد، 2013).

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية، ومدى تحقيق منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة الغربية لهذا المفهوم، وأهم معوقات تطبيقه، كما هدفت إلى التعرف على أشكال المسؤولية المجتمعية وأولويات تطبيقها من وجهة نظر المالكين والإدارات، وتأتي أهمية هذه الدراسة كونها تبحث موضوعاً عصرياً ومهماً سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، لمناسبة هذا المنهج لمثل هذا النوع من الدراسات، وتكون مجتمع الدراسة من مالكي ومديري (441) منشأة من منشآت صناعة الحجر موزعة على جنوب الضفة (محافظة بيت لحم والخليل)، وطُبقت أداة الدراسة على عينة بلغت (206) من مالكي وإدارات منشآت صناعة الحجر، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقيّة النسبية، وتحقيقاً لهذا الهدف تم تصميم استبانة تكونت من خمسة محاور رئيسة حيث: اشتمل المحور الأول معلومات عامة عن منشآت صناعة الحجر، وشكل المسؤولية المجتمعية التي تمارسها، وضم المحور الثاني المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، والمحور الثالث المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة، والمحور الرابع فقد اشتمل على دراسة المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين، أما المحور الأخير فقد اشتمل على مُعيقات تطبيق المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الباحثين، وكان عدد الاستبانات المُعادة (203) استبانة بمعدل 98.5% حيث ابدى ثلاثة مسؤولين عدم رغبتهم تعبئتها.

تم جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وأظهرت نتائج التحليل أن مستوى تحقيق منشآت صناعة الحجر في جنوب الضفة الغربية للمسؤولية المجتمعية كان بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.5571)، مع عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لدى عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات عُمر المنشأة، وحجمها من حيث عدد العاملين فيها، والشكل القانوني لنوع ملكيتها، بينما أظهرت الدراسة فروقاً دالة إحصائية وفقاً لمتغير طبيعة نشاط المنشأة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن غياب الالتزام القانوني وطوعية تطبيق المسؤولية المجتمعية، وتعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية وعدم وضوحها، بالإضافة إلى عدم قناعة المستويات الإدارية العليا في منشآت صناعة الحجر لأهمية ممارستها، والخلط بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري قد احتلت المراتب الأولى من حيث مُعيقات ممارسة المسؤولية المجتمعية. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أشكال المسؤولية المجتمعية ممارسةً من قبل منشآت صناعة الحجر وأكثرها

أولوية كانت تقديم المُساعدات المادية والعينية للفقراء والمُحتاجين، تلاها رعاية المناسبات الدينية وبناء المساجد، ثم تقديم المساعدات للمؤسسات الأكاديمية ودعم الطلاب المحتاجين

The social responsibility of the stone industry from the viewpoint of the owners and management:

"Field study on stone quarries and stone cutters in southern West Bank".

Prepared by: JadAllah Mohammad Ahmad Horoub.

Supervisor: D. Afif Yousef Hamad.

Abstract:

This study aimed at identifying in the concept of the social responsibility of the stone industry enterprises in southern West Bank, the extent of their knowledge of this concept and the main obstacles for its application. In addition, the study tried to investigate the forms of social responsibility and priorities of their implementation from the management and officials view point in these enterprises.

The researcher applied a descriptive approach, as it is suitable for this kind of studies. The study population consisted of the owners and managements (441) stone industry enterprises located in the southern West Bank (Bethlehem and Hebron Governorates). The study sample was (206) officials and managers of the stone industry enterprises from which (203) questionnaires were received representing 98.5% of the questionnaires distributed To this end, the researcher developed a questionnaire consisting of five parts: the first one includes general information about the stone industry enterprises and the form of social responsibility they exercise, the second part handles the social responsibility toward society, the third part talks about the social responsibility towards the environment, the fourth part includes social responsibility towards the workers while the last part handles the social responsibility application obstacles from the point of view of the respondents.

The results of the analysis of the questionnaires revealed that the level of application of social responsibility in southern West Bank stone enterprises is moderate with mean average of (3.5571), with no significant differences in terms, at the age of the enterprises, the number of employees and the legal form of their ownership while the study showed a significant differences according to the nature of the activity of the enterprises.

The study revealed some results, the most important one were the absence of legal enforcement, the optional application of social responsibility, the multiplicity of concepts of social responsibility, the lack of its clarity, lack of conviction of the top management for its importance, and the confusion between the concepts of social responsibility and voluntary on charitable work were the most obstacles for the application of social responsibility. It also showed that the most forms of social responsibility and the most important ones applied by stone enterprises are cash and non-cash donations and in-kind assistance to the poor, followed by sponsoring religious events, building mosques, providing assistance to academic institutions and supporting needy students.

الإطار العام للدراسة

١,١ مقدمة

تتسم حياتنا المعاصرة بالتعقيد والسرعة، وتزايد المنافسة بين المنشآت الربحية منها وغير الربحية، لتقديم أفضل المخرجات لمستهلك يتطلع دائماً للأفضل، ورغبات غير محدودة، ومتجددة بتجدد العصر، مما زاد من حتمية التخطيط، ومواكبة كل جديد، ومشاركة المستفيدين في كل مراحل العملية الإدارية من تخطيط، وتنفيذ، وتقييم، وفي ظل مشكلة ندرة الموارد بالإضافة إلى تعاضد دور منظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان، والنقابات، لم يعد جُل اهتمام منظمات الأعمال تعظيم الربحية فحسب، بل اتجهت إلى تحقيق مفاهيم معاصرة، وتطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية لتحقيق تنمية مستدامة أساسها رأس المال البشري كونه محور التنمية ومركزها. (البكري، 2001).

امتد مفهوم المسؤولية المجتمعية ليشمل تقديم خدمات للمجتمع الذي تعمل فيه المنشأة وتمارس أعمالها، إضافة إلى الحفاظ على البيئة، ومسؤولية تحسين ظروف موظفيها ورفع مستواهم المعيشي، بهدف خلق مناخ إيجابي، وتبني استراتيجية جديدة شعارها التكامل والتوازن بين احتياجات المنشأة وأهدافها من جهة، واحتياجات ورغبات وأهداف أصحاب العلاقة من جهة أخرى، وعليه لم يعد دور المنشأة يقتصر على حدود التأثير بالنواحي الاقتصادية والمجتمعية والثقافية والسياسية المحيطة بها فحسب، بل تطور إلى حدود التأثير عليها والتصرف بمسؤولية مجتمعية وأخلاقية، مما يُكسبها صفة المواطنة، لها حقوق وعليها واجبات تنعكس من خلال مسؤوليتها تجاه كل من له علاقة بها سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، وتبني نمط إداري جديد تُدمج فيه المسؤولية المجتمعية كجزء لا يتجزأ من منظومة قيمها وثقافتها وعقيدتها. (مقدم، 2014).

يختلف مدى التزام منظمات الأعمال وتبنيها لمفهوم المسؤولية المجتمعية تبعاً لثقافة المنظمة نفسها، وثقافة المجتمع الذي تمارس فيه أعمالها، فمنها من يمارس المسؤولية المجتمعية بشكل طوعي، ومنها من يمارسها استجابةً لضغوط تفرضها ثقافة المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني، وبعضها الآخر لم يقتنع بعد بأهمية المسؤولية المجتمعية في تحقيق الديمومة، ومواصلة النجاح من خلال التفاعل مع المجتمع المحلي، والبيئة المحيطة، بهدف الإسهام في رفاهية المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، ورعاية شؤون العاملين وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية، وكسب ثقة الجمهور

ورضا المستهلكين، واعتماد مفاهيم الجودة الشاملة والتخلي عن النماذج التقليدية واعتماد أساليب حديثة تخدم المسؤولية المجتمعية وتحقق أهدافها. (فراونة والديب، 2016).

ولما للصناعة من دور في إعادة تشكيل، وتحويل المواد من حال إلى آخر، وما يُرافق ذلك من استنزاف للموارد الطبيعية وآثار سلبية قد تطل أطراف عدة في العملية الإنتاجية، كان لا بد من تناول دور قطاع صناعة الحجر في تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه ثلاثة مستويات من أصحاب العلاقة هم: (المجتمع، البيئة، العاملين)، ورغم أن قطاع صناعة الحجر يُعتبر من القطاعات الهامة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وتشغيل الأيدي العاملة - حيث أورد اتحاد صناعات الحجر والرخام (USM)، نقلاً عن مركز التجارة الفلسطيني (2015). أن قطاع صناعة الحجر يُعتبر أحد أكبر القطاعات المُشغلة للأيدي العاملة الفلسطينية، حيث يُشغل قرابة 8500 عامل بمعدل مساهمة في حجم سوق العمل الفلسطيني يصل إلى 13.4%، وكانت الصادرات الفلسطينية من الحجر والرخام 183 مليون دولار أمريكي لنفس العام - إلا أن له من الآثار غير المرغوب فيها ما يستوجب المتابعة والمراقبة سواء من الجهات الرسمية ذات الاختصاص أو من جهة الهيئات المدنية والأهلية، وذلك للحد من الأضرار الصحية، وتلوث البيئة، وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، لما تحمله عملية إنتاج الحجر بشقيها (الاستخراج والتصنيع) من تأثيرات بيئية على الإنسان والأرض والمياه الجوفية، فعملية استخراج الحجر تحمل في ثناياها عمليات تجريف وتعرية وتغيير على جيولوجية الأرض وتضاريسها، وغالباً ما يتم ترك حفر عميقة بسبب عمليات الحفر دون معالجة لها، أو أخذ السلامة العامة للمواطنين بعين الاعتبار وحمايتهم من السقوط فيها، كما أن عملية صناعة الحجر ينجم عنها مخلفات جيرية (بودرة الحجر) التي تؤثر على الأرض والبيئة والماء والهواء. لذا كان لا بد من إجراء هذه الدراسة، وتحديد مدى تحقيق منشآت قطاع صناعة الحجر لمفاهيم المسؤولية المجتمعية. (ديوان الرقابة المالية والإدارية، التقرير الربعي، 2013).

أشارت مسعد (2013) كما جاء في مجلة آفاق البيئة والتنمية، أن المحاجر ومناشير الحجر تشكل خطراً محدقاً بالبيئة الفلسطينية من نواحٍ عديدة حيث تساهم في اقتلاع الغطاء النباتي، وانحسار رقعة الأراضي الرعوية والزراعية، كما تُعيق التنوع الحيوي في المناطق التي تعمل فيها والمناطق المُجاورة وذلك كما حدث في منطقة سعير التي تحتوي على 30 نوعاً من النباتات النادرة المهددة بالانقراض نتيجة عمل المحاجر. كما تعمل المحاجر على تغيير المعالم الطبوغرافية للأرض بشق تلك التجاويف العميقة فيها والتي تتراوح مساحتها من دونم إلى عدة دونمات، وعلى أعماق شديدة تتراوح من 10 إلى 50 متراً محدثةً تشويهاً لمنظر الأرض الطبيعي، كما يؤدي هذا النشاط إلى تجريف التربة وتعرية الصخور وتهديد البيوت المحيطة بالانهيار، وخطورة سقوط المواطنين فيها

خاصةً الأطفال، لا سيما إذا كانت المحاجر في أماكن سكنية كما هو الحال في عدة مناطق فلسطينية ومنها بلدة بني نعيم.

يسبب التلوث الناجم عن الغبار والجسيمات العالقة وانبعاثات الغازات العادمة للآلات المستخدمة والضجيج المستمر أمراضاً مُزمنة كما هو الحال في منطقة بيت فجار بالقرب من بيت لحم التي تحوي أكثر من 120 محجراً وكسارة، وبلدة جماعين جنوب نابلس والتي أقيم فوق أراضيها 70 مقلع حجر و 35 منشاراً و 7 كسارات وبات أكثر من نصف سكانها يعانون من أمراض الربو والقصبات الهوائية، كما زادت نسب الإصابة بسرطانات الرئة بشكل كبير. ويشتكى السكان والمزارعون من أنّ الغبار المتراكم بسبب أعمال التحجير والكسارات يؤدي إلى تأخير نمو المحاصيل والأشجار المثمرة وانخفاض إنتاجيتها، خاصة أن المقالع تستخدم غالباً الطرق الزراعية لنقل حمولات شاحناتها مما يزيد من انتشار الغبار في كل مكان. ويؤثر الغبار الناتج عن المحاجر على المواصفات الكيميائية والفيزيائية للتربة، ويؤدي إلى تغيير قوام التربة ونسب الحموضة فيها، أما المياه المُحمّلة بهذه العوالق فتقوم بتلويث المياه الجوفية والآبار وأحواض المياه القريبة، وأضافت مسعد (2013)، أنه وبسبب ضعف تطبيق القوانين من قبل السلطات المعنية، تنتشر المحاجر والكسارات المرخصة وغير المرخصة في كل المحافظات بشكل عشوائي وغير ملتزم بأي من شروط الترخيص التي نصت عليها المادة (16) من قانون البيئة الفلسطيني رقم 7 لسنة 1999. فمعظم المحاجر القائمة تقع ضمن مناطق سكنية وبمحاذاة شوارع رئيسية ولا تلتزم بأي من معايير السلامة العامة للمناطق المحيطة أو سلامة العاملين فيها. كما يستمر العمل في بعضها ليلاً ونهاراً علماً أن القانون يحدد ساعات عمل المحاجر من الساعة السابعة صباحاً وحتى السادسة مساءً كحد أقصى. ويعتبر الاختلاط والتداخل في الصلاحيات حول الشؤون البيئية من العوامل التي تساعد في إضعاف القوانين الخاصة بها، فالموافقات لترخيص المحاجر والكسارات تُمر بعد موافقة عدة جهات من ضمنها وزارات (شؤون البيئة والزراعة، الصحة، والحكم المحلي) حيث تحوي الوزارات المذكورة دوائر للشؤون البيئية تقوم بالعمل حسب مخططاتها ما يؤدي إلى اختلاط الأمور.

إن تتبع ظهور مفهوم المسؤولية المجتمعية وتطوره تاريخياً، يشير إلى ارتباط هذا المفهوم بمصلحة منظمات الأعمال مواءمةً مع مصلحة كل من تربطه علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع هذه المنظمات، وأن هذا المصطلح ظهر كحاجة ملحة للحد من مشكلة ما، أو القضاء عليها، أو كحاجة ملحة لبناء مناخ إيجابي تعيش فيه المنشأة وتتعايش وتتفاعل مع المجتمع الذي تعمل فيه، ومع موظفيها الذين سيحققون رؤيتها ورسالتها، والحفاظ على البيئة وحماية عناصرها المتعددة باعتبار أن البيئة السليمة مصدر للتنمية المستدامة، وحالتها مقياس هام لها. (كنعان، 2006).

تقوم المسؤولية المجتمعية على رؤية تنموية شاملة لجميع القطاعات والخدمات ومجالات الحياة، ورعاية مشاريع التنمية المستدامة في مجالات الصحة، والتعليم، والشباب، والبيئة ومكافحة الفقر، والحد من البطالة وغيرها من المجالات، لإيجاد أرضية صلبة في مواجهة تحديات المستقبل وندرة الموارد، ففي الوقت الذي يواجه فيه العالم خطورة التدهور البيئي، تواجه فلسطين تحدياً آخر يتمثل بالقضاء على البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي واستقلاليتها، حتى غدت المسؤولية المجتمعية في بعض الدول نهجاً وسلوكاً سامياً يُعتر به، وواجباً وطنياً تمارسه المنشأة من خلال دعم الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وتنمية المواهب والابتكارات، وقطاعات التعليم، والصحة، والرياضة، والتنمية، والثقافة والفنون، ورعاية الطفولة.

ويُتطلع مُستقبلاً أن تأخذ المسؤولية المجتمعية شكلاً تنظيمياً ومؤسساتياً لها حُطتها وأهدافها، بدلاً من أن تكون جهوداً عشوائية مُبعثرة، وأن يتم العمل بشكل جدي على دعم الاقتصاد والمجتمع، وإيجاد سياسات واضحة في المسؤولية المجتمعية، تُشرف عليها لجان مختصة، تعمل على تزويد الجهات المُتبرعة بالاحتياجات الأكثر إلحاحاً وأهمية لدعمها، والتخلص من عقدة العبء المالي للمسؤولية المجتمعية كما يُصورها البعض، والنظر إليها على أنها التزام طوعي تجاه الوطن والمواطن، لترك بصمة واضحة، وتغدو المنظمة المُطبقة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية مثلاً يُحتذى به محلياً وإقليمياً، ولهذا عُنيت العديد من مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني بتبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية منها: بنك فلسطين للأوراق المالية الذي حصل على المركز الأول كأكبر مساهم بمجال المسؤولية المجتمعية بين البنوك الفلسطينية للعام 2011 لمساهمته بقيمة 1.5 مليون دولار، أي ما نسبته 5% من أرباح البنك الصافية. (بنك فلسطين، 2011)، وتخصيص صندوق خاص للمسؤولية المجتمعية يُعنى بتحقيق كافة أشكال المسؤولية تجاه المجتمع وفق ثقافة البنك ورؤيته وقيمه، كما خصصت كل من: مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار/باديكو صناديق خاصة للمسؤولية المجتمعية.

وعليه يمكن النظر للمسؤولية المجتمعية على أنها مؤشر من مؤشرات المواطنة الصالحة، ومرآة عاكسة لمدى انتماء المنشأة للمجتمع والبيئة التي تعيش فيهما، وتعزيز الألفة والمواطنة بين المصالح والاحتياجات، من خلال زيادة الاهتمام برأس المال البشري والسعي لتطويره وتدريبه، وكذلك الاهتمام بأذواق المستهلكين ومتطلباتهم في محاولة لكسب أكبر عدد ممكن منهم في ظل احتدام المنافسة وتعاضم الاحتياجات المضطرد، ولطبيعة نشاط المنشآت الصناعية وما تُجره من عمليات تحويل باستخدام أدوات خاصة على شكل ومضمون المواد الأولية وما ينطوي عليه من إحداث آثار جانبية غير مرغوب فيها، تؤثر على المجتمع، والبيئة، والموظفين. يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في الصيغة التالية:

"ما مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية؟"

وللإجابة على سؤال الدراسة المركزي وجوهرها، سيتم دراسة مدى تطبيق منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة-بيت لحم والخليل- للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، والبيئة، والعاملين، كما سيتم التطرق إلى أشكال المسؤولية المجتمعية، ومُعيقات تطبيقها من وجهة نظر المالكين والإدارات، وسنتناول بالدراسة والتحليل دور (عمر المنشأة، وحجمها، ونوع ملكيتها، وطبيعة نشاطها) على تحقيق المسؤولية المجتمعية.

٣,١ مبررات الدراسة

برزت مبررات إعداد هذه الدراسة فيما يلي:

1. يُعد هذا الموضوع من الموضوعات العصرية التي تحظى باهتمام دولي، حيث عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات، واعتمدت العديد من البروتوكولات التي تُعنى بالبيئة وتوفير ظروف عمل صحية تعكس الاهتمام بالإنسان وتراعي إنسانيته، مثل إعلان ريو وبروتوكول كيتو والأهداف الإنمائية الألفية للأمم المتحدة.
2. تُساهم المسؤولية المجتمعية إلى حدٍ ما في بناء مناخ إيجابي، وتكامل للمصالح بين المنشآت الصناعية وأصحاب العلاقة بدلاً من تضاربها.
3. محدودية الدراسات التي تناولت المسؤولية المجتمعية في فلسطين بشكل عام مثل دراسة حلس (2016). بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين"، ودراسة عطا الله والفليت (2016). بعنوان: "مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية الفلسطينية/غزة"، ودراسة عابدين (2016). بعنوان: "واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية"، ودراسة المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر بشكل خاص.

٤,١ أهمية الدراسة

تتبع أهمية دراسة المسؤولية المجتمعية من أهمية الإنسان نفسه، الذي كرمه الله وسخر له ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما، وذلك كما ورد في قوله تعالى: "ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمة ظاهرة وباطنة..." (سورة لقمان: 20). ولكون منظمات الأعمال هي جزء من هذا الكون فإن وجودها ارتبط بوجود الإنسان وخدمته -سواء كان مالكا لها أو موظفاً فيها أو عميلاً يستفيد من مخرجاتها... الخ- لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بشقيها العام والخاص، ولتوضيح ذلك يستعرض الباحث الأهمية العلمية والتطبيقية للدراسة على النحو الآتي:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها كمتطلب من متطلبات المواطنة الصالحة، وحسن الانتماء، ومتطلب من متطلبات التنمية المستدامة.
2. من المتوقع أن تحقق الدراسة الحالية الفائدة لقطاع صناعة الحجر بشكل عام، ولأصحاب العلاقة (المجتمع، البيئة، العاملين) بشكل خاص.
3. يؤمل أن تفيد توصيات الدراسة الحالية صانعي القرار بشكل عام وأصحاب ومسؤولي منشآت صناعة الحجر بشكل خاص حول العوائد والفوائد المترتبة على تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية.
4. لفت انتباه الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال، والبحث في متغيرات أخرى تساعد في تحقيق النفع العام وتراكم المعرفة.

٥,١ أهداف الدراسة

- في ضوء مبررات الدراسة وأهميتها، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:
1. معرفة مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية.
 2. التعرف على أشكال المسؤولية المجتمعية التي يُمارسها هذا القطاع.
 3. التعرف على معوقات تطبيق المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر المالكين والإدارات في منشآت قطاع صناعة الحجر.
 4. التعرف على الفروقات بين المبحوثين طبقاً لاختلاف متغيرات الدراسة.

٦,١ أسئلة الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما هو شكل المسؤولية المجتمعية التي يُمارسها قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة؟

٢. ما هي العراقيل/المعيقات التي تحول دون تطبيق قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية؟

٧,١ فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات الصفرية الآتية:

▪ الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية، ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى ثلاث فرضيات فرعية هي:

1. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
2. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة التي تمارس فيها عملها.
3. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين فيها.

▪ الفرضية الرئيسية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تعزى لمتغيرات (العمر، نوع الملكية، حجم المنشأة، وطبيعة نشاطها).

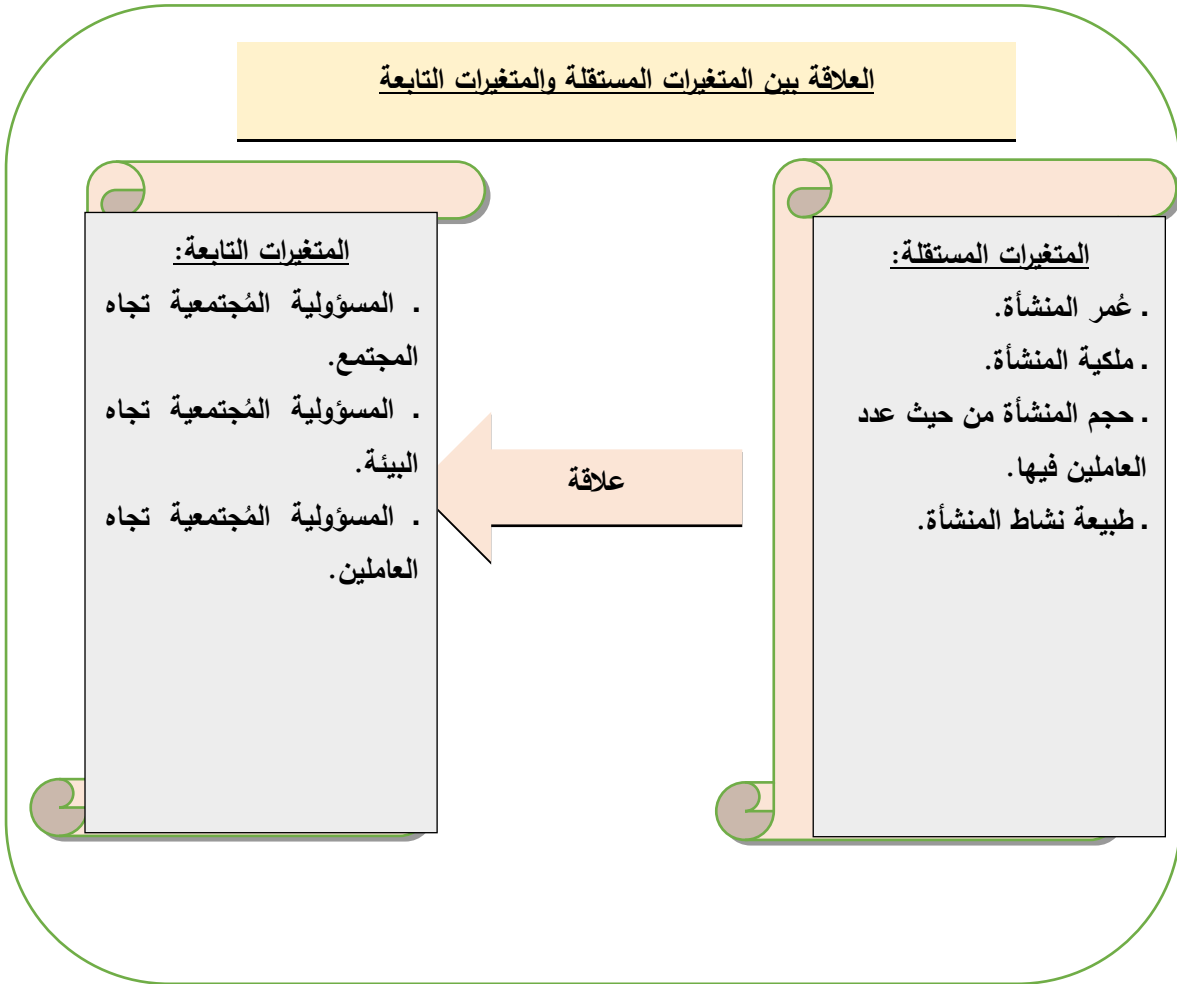
يتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية أربع فرضيات فرعية هي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) بين متغير عُمر المنشأة ومستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير حجم المنشأة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمُتغير طبيعة نشاط المنشأة.

٨,١ متغيرات الدراسة

- . المتغيرات المستقلة: وتشمل (عُمر المنشأة، مُلكيتها، حجمها، وطبيعة نشاطها).
 - . المتغيرات التابعة: وتشمل (المسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع، المسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة، المسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين).
- الشكل التالي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة:



الشكل رقم (١,١) العلاقة بين متغيرات الدراسة
المصدر: إعداد الباحث.

٩,١ حدود الدراسة

تشمل هذه الدراسة على عدة حدود مختلفة يمكن توجيهها نحو أهدافها:
تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، والبيئة، والمسؤولية تجاه العاملين.
• **الحد البشري:** تبحث الدراسة وجهة نظر المالكين وإدارات منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة لمدى تحقيق هذه المنشآت للمسؤولية المجتمعية.
• **الحد المكاني:** تقتصر الدراسة على محاجر ومناشير الحجر في جنوب الضفة (محافظة بيت لحم والخليل).
• **الحد الزمني:** الفصل الثاني من العام الدراسي 2017/2018.

١٠,١ هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة على خمسة فصول مقسمة على النحو التالي:
الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة وتشمل: مقدمة الدراسة، مشكلتها، أهميتها، أسئلتها، فرضياتها، متغيراتها، وحدودها.
الفصل الثاني: يتضمن محتويات الإطار النظري والدراسات السابقة.
الفصل الثالث: يتطرق إلى منهج الدراسة، وأدواته، والمجتمع الذي أجريت عليه الدراسة، وعينة الدراسة، وخصائصها، وإجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة، وثباتها.
الفصل الرابع: يعرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين ثم عرض تلك النتائج ومناقشتها والإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها.
الفصل الخامس: يتضمن النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي بُنيت على نتائج الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

١,٢ قطاع صناعة الحجر والمسؤولية المجتمعية في فلسطين

١,١,٢ مقدمة:

تُعد الصناعة عماد أي تنمية مستدامة ومركز ثقلها، وذلك لما لها من أهمية في توفير فرص عمل والحد من البطالة، وما لها من دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وانعكاساته على زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة، وفي الحالة الفلسطينية فقد أوردت هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية (2018). يُعتبر قطاع الصناعة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، بفضل مساهماته المتعددة والبارزة في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والمُجتمعية، وعلى الرغم من المعوقات والعراقيل التي واجهت هذا القطاع وعلى رأسها الإجراءات الإسرائيلية التعسفية التي تحد من السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها خاصة في المناطق المسماة (ج)، أو من حيث استيراد التكنولوجيا، والمعدات، والمواد الأولية، أو حتى على صعيد تصدير المُنتجات المُصنعة، إلا أن هذا القطاع ما زال يتصدر الى جانب قطاعات أخرى مراكز مُتقدمة من حيث:

1. يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات بعد قطاع الخدمات بواقع 13.5% من إجمالي عدد المؤسسات لتصل الى 18,056 مؤسسة لعام 2015.
2. يحتل هذا القطاع المركز الثالث من حيث عدد العاملين بعد قطاع التجارة الخارجية، وقطاع الخدمات إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع 22%، ليصل عدد العاملين في هذا القطاع ما بين 20 إلى 25 ألف عامل مما له عظيم الأثر في تقليل نسبة البطالة. هيئة تشجيع الاستثمار، (2018).

3. قطاع الصناعة الفلسطيني هو القطاع الأكثر من حيث القدرة التصديرية، وبالرجوع إلى التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 وباختيار أول عشر سلع حققت أعلى قيم تصديرية كان نصيب الأسد لحصة قطاع الصناعة لتكون 7 سلع من العشرة الأكثر تصديراً للقطاع الصناعي وكانت كالتالي: حجر البناء، أكياس بلاستيك، سجاجير، رخام ومرمر، أحذية، فرشاة إسفنج، أثاث. حيث شكلت قيمة الصادرات السلعية للسلع السبع سالفة الذكر ما نسبته 35% من إجمالي قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية لعام 2015 البالغة 958 مليون دولار أمريكي، وأن قيمة صادرات حجر البناء للأسواق الخارجية لعام 2016م فاقت ال (141) مليون دولار أمريكي من

مجموع قيم الصادرات الخارجية الإجمالي لفلسطين والبالغ حوالي (410) مليون دولار. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن أبرز مؤشرات نشاط قطاع الصناعة بشكل عام في فلسطين لعام 2015م كانت على النحو الآتي:
الجدول رقم (١،٢) يوضح ذلك.

جدول رقم: (١،٢). مؤشرات نشاط قطاع الصناعة في فلسطين لعام 2015

الرقم	المؤشر	القيمة
1	عدد المنشآت الصناعية	18,056
2	عدد العاملين في قطاع الصناعة	90,486
3	قيمة الصادرات السلعية لقطاع الصناعة 2015	958 مليون دولار

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى أهمية قطاع الصناعة بشكل عام من حيث توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد أيضاً مرتكز رئيس من مرتكزات التنمية المستدامة، ومظهر هام من مظاهر تقدم الدول ونهضتها، لما له من دور هام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، والحد من التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ويمثل القطاع الصناعي الفلسطيني مركز ثقل العملية الإنتاجية، ومُرتكز هام من مُرتكزات الدخل القومي من خلال مساهمته في الناتج المحلي، وخلق فرص عمل والحد من البطالة، وعلى الرغم من ذلك فإن الصناعة في فلسطين تواجه صعوبات، وتذبذب في الإنتاج، وعدم الاستقرار بسبب السياسات التي يفرضها الاحتلال، وسيطرته على الموارد لا بل سرقتها وتحويلها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وفق خطط مبرمجة ومُعد لها مسبقاً لضمان الهيمنة الاقتصادية وتبعية الاقتصاد الفلسطيني وعدم استقلاليته.

هذا وقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتمام كبير في تطوير القطاع الصناعي من حيث: توفير البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع الداعمة للمنشآت الصناعية، وتوحيد الإطار القانوني لهذه المنشآت من خلال سن القوانين والتشريعات لتنظيم هذا القطاع والنهوض به، إلا أن السياسات والإجراءات المتبعة من قبل الاحتلال كانت وما زالت تقف حجرة عثرة أمام أي تقدم حقيقي في القطاع الصناعي في فلسطين.

وتقسم الصناعات من حيث طبيعتها إلى:

. صناعات بدائية: وهي صناعات يدوية، لا تعتمد على الآلات، ومن الأمثلة عليها صناعة الخضار والفواكه المُجففة.

. صناعات بسيطة: وهي الصناعات التي لا تتغير كثيراً عن صورتها الأصلية، كصناعة قَطع الخشب، تعبئة وتغليف أكياس السكر الصغيرة.

. صناعات حديثة: هي الصناعات التي تعتمد على التقنيات والمعدات الحديثة، وبحاجة الى تدريب وخبرة، ورأس مال كبير، مثل صناعة أجهزة الهواتف النقالة والحواسيب.

. صناعات استخراجية: هي الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية التي تتصف بالندرة والقابلية للنضوب مثل صناعة الإسمنت، والفوسفات، ومشتقات البترول.

. صناعات تحويلية: هي الصناعات التي تعتمد على تحويل المواد الأولية إلى مواد كاملة التصنيع مثل تصنيع وتشكيل المعادن وتحويلها إلى سيارات. (بدر الدين، 2012).

هذا ويعتبر قطاع الصناعة مدخلنا لدراسة قطاع صناعة الحجر في جنوب الضفة ومدى تحقيق هذا القطاع لمبادئ المسؤولية المُجتمعية.

٢,١,٢ صناعة الحجر في فلسطين:

عُرِفَت فلسطين بغناها وتميزها بموارد حجارة البناء مقارنةً بحجارة البناء في المناطق المُجاورة والعالم، ويعود ذلك إلى طبيعة التكوينات الجيولوجية لصخور فلسطين وبالذات الصخور الرسوبية الكلسية.

هذا وقد أشار مدير مركز الحجر والرخام في جامعة البوليتكنك/الخليل، المهندس جواد الحاج بخصوص ميزات الحجر الفلسطيني أن الفحوصات المخبرية التي أجراها مركز الحجر والرخام على أكثر من 6 عينات تم أخذها من مواقع مختلفة في الضفة، أثبتت أن الحجر الفلسطيني يحمل تصنيفاً بدرجة (A) حسب المقياس العالمي، ويتناغم مع المواصفات الأمريكية من حيث المعايير الفيزيائية، كنسبة الامتصاص والصلابة ومقاومة التآكل وتحمل البرودة الشديدة والحرارة العالية، بالإضافة إلى مكانته الوجدانية كونه مستخرجاً من الأراضي المقدسة، بالإضافة إلى ألوانه المُتنوعة كالأبيض والأصفر والكريمي والأسود وغيرها من الألوان، وهذا يعطي ميزة تصديرية لهذه الصناعة. (البيتاوي، 2017).

إلا أنه وحسب ديوان الرقابة المالية والإدارية (2013) فإن عملية البحث والتنقيب عن الصخور الكلسية الصالحة للبناء ما زالت تتم اعتماداً على الخبرة والاجتهاد الشخصي ما يزيد من درجة المخاطرة بسبب التجربة والخطأ وعدم اعتماد الأساليب العلمية، والتكنولوجيا الحديثة.

وبخصوص احتياطي الحجر في المحافظات الشمالية للأراضي الفلسطينية/الضفة الغربية، فقد أشار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2016، نقلا عن "State of Palestine") National Export Strategy: 1-5. أن تقديرات التخمين أشارت أن احتياطي الحجر في

المحافظات الشمالية يمتد على مساحة 20 ألف دونم، وأن القيمة التقديرية لهذا الاحتياطي تعادل 30 مليار دولار.

وأشار المرجع نفسه أن محافظتي بيت لحم والخليل تضم ما نسبته 51,4% من مجموع المنشآت الحجرية بواقع 550 منشأة "388 منشار و162 محجر"، وتعتبر صناعة الحجر من أهم الصناعات في فلسطين، حيث بلغ الحجم السنوي للإنتاج 30 مليون م²، وعدد العاملين في هذه الصناعة يتراوح من 20-25 ألف عامل، أما قيمة الاستثمار فتصل نحو 700 مليون دولار، وبلغت قيمة المبيعات السنوية حوالي 600 مليون دولار، بمساهمة قدرت ب 4,5% في الناتج المحلي الإجمالي.

على الرغم من هذه المؤشرات والتقديرات المشجعة لعملية الاستثمار، إلا أن هذا النشاط ما زال يحمل في ثناياه العديد من التحديات البيئية والاجتماعية والصحية التي يمتد أثرها إلى جهات عدة سواء (العاملين، السكان المجاورين، النباتات، والموارد الطبيعية والمياه...الخ). وقد أورد معهد ماس بعض التحديات التي تواجه صناعة الحجر في فلسطين، منها: ماس (2016).

1. العديد من المحاجر، ومناشير الحجر قريبة من المناطق السكنية مما يترك آثار صحية سلبية على السكان المحليين، حيث أورد ديوان الرقابة المالية والإدارية (2013، التقرير الربعي الأول). أن عدداً من الكسارات مُرخصة داخل التجمعات السكانية في مناطق (جماعين، بيت فجار، بني نعيم) خلافاً للمادة رقم 33 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2002، والمادة رقم 2 من الفصل الثاني لسياسة التقييم البيئي الفلسطينية لسنة 2000.

2. العديد من المحاجر غير مرخصة، مما يحد من مراقبتها، ومتابعة التزامها بالشروط البيئية وسلامة التشغيل. فقد ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية (التقرير الربعي الأول، 2013) أنه ورد للديوان قائمة حول المحاجر المرخصة في جماعين للفترة من شهر كانون ثاني 2012 وحتى شهر كانون أول من نفس العام، تحتوي على محجرين اثنين فقط، في حين تبين بعد الزيارة الميدانية وجود 25 محجر على أرض الواقع.

3. لا تقوم مناشير الحجر بمعالجة مبدئية للمياه العادمة بداخلها قبل تصريفها في شبكة الصرف الصحي إن وجد، علماً أن هذه المياه تضم مواد كيميائية ضارة، وذلك خلافاً للمادة 11 من قرار مجلس الوزراء رقم 25 لعام 2010 الذي يلزم أصحاب مناشير الحجر بإقامة أحواض لترسيب وفترة الكمخة بشكل منفصل قبل تصريفها في شبكة الصرف الصحي. (ديوان الرقابة المالية والإدارية: التقرير الربعي الأول، 2013).

4. التخلص من مخلفات هذه الصناعة في مكبات، وأودية عشوائية يلحق ضرراً فادحاً بالبيئة، ويشكل خطراً على أحواض المياه الجوفية، حيث أن النفايات الصلبة والماء الأبيض الجيري الناتج عن صناعة الحجر يؤدي إلى تلوث المياه السطحية، وأحواض المياه الجوفية، وتلويث التربة بمواد كيميائية ضارة غير قابلة للتحلل، وذلك خلافاً للمادة 13 من قرار مجلس الوزراء رقم 25 لعام

2010 والمتعلق بمتابعة وزارة الزراعة لتصريف المياه العادمة الناتجة عن صناعة الحجر والحيلولة دون تأثيرها على المياه الجوفية. (ديوان الرقابة المالية والإدارية: التقرير الربعي الأول، 2013).

5. المحاجر والمناشير بما نبتة من غبار ومواد متطايرة من مركبات غير عضوية تؤثر سلباً على التربة وتقلل من خصوبتها، وتعمل على تلوث الهواء، وتشكل خطراً على الإنسان، والنبات، والحيوان. فهي السبب في انتشار أمراض الجهاز التنفسي، والحساسية، والقلب، وبعض الأمراض الجلدية، وأمراض العيون. كما تعيق عمليات التمثيل الضوئي في النبات والمحاصيل الزراعية الهامة، كالزيتون، والعنب، والمراعي الطبيعية. (مرة، 2015).

6. لا يقوم أصحاب المحاجر بإعادة تأهيلها بعد انتهاء العمل فيها، مما يحولها إلى مكبات للنفايات الصلبة، ويعرضها للانهييارات، ويزيد من معدلات الحث المائي، وحت الرياح في هذه المواقع، كما أنها تشكل خطراً محدقاً بالأطفال وإمكانية السقوط فيها.

٣،١،٢ المسؤولية المجتمعية:

يعتبر مفهوم المسؤولية المجتمعية من المفاهيم الحديثة ودائمة التطور، ومرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة، ولما يتسم به هذا العصر من السرعة، والعولمة، والتقدم التكنولوجي، والمنافسة الشديدة نحو تقديم مخرجات -سـلع أو خدمات- لإشباع رغبات متجددة، وحاجات لا مُنتهية، جعل من تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية حتمية لا بد منها رغم أن ممارستها ما زالت طوعية في أغلب دول العالم، وذلك لما تقتضيه المصلحة العامة من جهة، ومصصلحة المنشأة من جهة أخرى في كسب رضا المُستفيد وضمان ديمومة نشاط المنشأة واستمرارية أعمالها، وبناء مناخ من الثقة المتبادلة، والشراكة الحقيقية، وتحقيق مصالح متبادلة، ما أوجب على المنشآت في اللحظة التي تبحث فيها عن تعظيم ثروة المالكين، ورفع قيمتها السوقية، البحث والاهتمام جنباً إلى جنب بجوانب تتعلق بصحة البيئة وسلامتها، وسلامة ورفاهية المواطنين، والمجتمع الذي تُزاول فيه المنشأة أعمالها، وتحسين مستوى معيشة الموظفين وظروفهم وظروف أسرهم، كما يتوجب على هذه المنشآت العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، ومحاربة الفساد، لترتقي بمسؤوليتها من مجرد المساهمة في الأعمال الخيرية إلى تبني آليات فاعلة تضمن مأسسة المسؤولية المجتمعية وإدراجها في أنظمة المنشأة وقوانينها الداخلية، والتصدي للتحديات الاجتماعية، وإيجاد الحلول لها، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة شعارها الشراكة والتكامل.

إن تبني قطاع الصناعة بشكل عام ومنشآت قطاع صناعة الحجر بشكل خاص لمفاهيم المسؤولية المجتمعية وإدراجها في نظامها الداخلي لهو دليل على المواطنة الصالحة للمنشأة، وحسن انتمائها

للمجتمع والبيئة التي تمارس فيها أعمالها، ودليل على الالتزام بقانون العمل والنظام العام، ما يعزز تحسين الصورة الذهنية للمنشأة في أذهان أصحاب العلاقة.

بدأت المسؤولية المجتمعية تتبلور بشكل واضح وتأخذ شكلها في النصف الثاني من القرن العشرين، رغم أن جذورها - وإن كانت لم تأخذ الطابع المؤسسي - تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر كنتيجة للثورة الصناعية وتصاعد الاحتجاجات العمالية والنقابية ضد عمالة الأطفال وظروف العمل المُرهِقة التي كانت سائدة، ما دفع بالكثير من الشركات إلى تغيير وتعديل سياساتها، انسجاماً مع توجهات بعض المنظمات الدولية، والأهلية، ومنظمات المجتمع المدني، وتبني وجهات نظر بعض المفكرين، والباحثين، والكتاب الداعيين إلى تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية، وترى غنيم (2015)، أن النظام الرأسمالي استحدث على مر عهوده عدداً من الآليات التي أخضعها بصورة مستمرة للكثير من التعديلات التي تقتضيها مهمة استمراره وتطوره، ومن ضمن هذه الآليات المسؤولية المجتمعية للشركات والتي تُعد أحدث الآليات التي ظهرت في الآونة الأخيرة إلى جانب العديد من المفاهيم الإدارية كالشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، بهدف الحد من الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية الرأسمالية المرتكزة على سياسة حرية السوق وتغول القطاع الخاص، وتذكر المغرل وفؤاد (2008)، في هذا المجال "أن المؤتمر المنعقد في جامعة كاليفورنيا عام 1972 تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال" قد أوصى بضرورة إلزام كافة المنظمات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئة والمساهمة في التنمية الاجتماعية والتخلي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيد.

تعددت مفاهيم المسؤولية المجتمعية بتعدد خلفيات معرفيها واهتماماتهم، ولهذا لا يوجد حتى يومنا هذا تعريف مُحدد وجامع متفق عليه، وللوقوف على حقيقة هذا المفهوم سيتم سرد تعريفات عدة منها ما ورد في قاموس المعجم الوسيط، أن المسؤولية المجتمعية هي: التزام الشركة بممارسة نشاطها بشكل لا يضرّ بعمالئها أو بالمجتمع ككلّ، وتكريس جزء من مواردها لتعزيز الجهود الوطنية.

أما المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة فقد عرف المسؤولية المجتمعية انها: التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل. (الأسرج، 2014: 5).

في حين عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004) أنها السلوك الأخلاقي للمؤسسة تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة مع المنظمة وليس مجرد حاملي الأسهم.

ويشير التقرير الصادر عن صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي [SSIF]، (2010) أن المبادرات الدولية كالاتفاق العالمي للأمم المتحدة ساهمت في تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية والأخلاقية لمؤسسات الاعمال وتضمن الاتفاق مجموعة من المبادئ على عدة مستويات نذكر منها:

1. على مستوى حقوق الإنسان:

فقد ورد عدة مبادئ على مؤسسات الأعمال الالتزام بها ومنها:

- دعم وحماية واحترام حقوق الإنسان ضمن نطاق تأثير المنشأة.
- ضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان.

2. على مستوى البيئة:

- على شركات الأعمال دعم الإجراءات الوقائية ومواجهة التحديات التي تؤثر على البيئة.
- تبني المبادرات التي تشجع المسؤولية تجاه البيئة.
- العمل على تطوير تقنيات صديقة للبيئة، ومثال ذلك ما ذهبت اليه بعض شركات صناعة السيارات حيث أضافت تقنيات تحد من تأثير الغازات المنبعثة من العادم على البيئة.

3. محاربة كافة مظاهر الفساد، والابتزاز، والرشوة.

أما المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO فقد أسست في تشرين أول من عام 2004م مجموعة عمل مهمتها تقديم مواصفة قياسية دولية فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، سميت بمواصفة ISO SR 26000، وتُعرف مسودة الايزو المسؤولية الاجتماعية: أنها تحمّل المنشأة مسؤولية آثار أنشطتها على المجتمع والبيئة مسؤولية أخلاقية وقانونية وأن تكون المسؤولية المجتمعية مُدمجة في الأنشطة المستمرة للمؤسسة.

وعرف البنك الدولي المسؤولية المجتمعية بأنها التزام أصحاب الأنشطة التجارية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مشاركة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع العام في تحسين مستوى معيشة الناس.

أما الغزفة التجارية العالمية فقد عرفتُها بأنها جميع المحاولات التي تسهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية.

ويرى (Holms, 1985) أن المسؤولية المجتمعية هي: التزام منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال المساهمة في الأنشطة الاجتماعية وحل المشكلات مثل مشكلة البطالة، التلوث، الإسكان، المواصلات، ومحاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية.

أما دحلان (2004) فيرى أن هناك ثلاث تفسيرات متباينة حول المسؤولية المجتمعية للشركات

وهي:

. المسؤولية المجتمعية لا تعدو أن تكون بمثابة تذكير الشركات بمسؤولياتها وواجباتها تجاه مجتمعها.

. أن المسؤولية المجتمعية لا تتجاوز كونها مجرد مبادرات اختيارية غير مُلزمة، تقوم بها الشركات بإرادتها تجاه المجتمع.

. المسؤولية المجتمعية صورة من صور المواطنة الصالحة والملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات.

بناءً عليه فالمسؤولية المجتمعية هي: التزام أخلاقي، وطوعي، تفرضه أسس واعتبارات المواطنة الصالحة، وحسن الانتماء والولاء، لخلق حالة من المواءمة بين مصلحة المنشأة ومصلحة أصحاب العلاقة، ومعالجة أي آثار غير مرغوب فيها، ورفع أي ضرر قد يُحدثه نشاط المنشأة.

رغم تعدد المفاهيم والتعريفات وعدم الإجماع على تعريف دولي شامل، إلا أن هناك قواسم مشتركة تحدد الأطر العامة لمفهوم المسؤولية المجتمعية من حيث: أنها مجموعة من الممارسات والسياسات والبرامج الطوعية، تتبناها الإدارة العليا وتدمجها في كافة أنشطتها وبرامج أعمالها، ويُفضل أن تجعلها جزءاً من نظامها الداخلي وثقافتها، وقيمها.

٢, ١, ٤ العوامل التي أدت إلى ظهور مفاهيم المسؤولية المجتمعية وتطورها:

إن النقد المُستمر لمفهوم تعظيم الربحية كهدف وحيد، أفرز مبادرات حقيقية من قبل مُنشآت الأعمال تجاه أصحاب العلاقة بما يعزز من صورتها الإيجابية أمام المُجتمع ويرفع من مكانتها، وقد شهدت الآونة الأخيرة نقلة نوعية في تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية المُعاصرة، وذلك نتيجةً لتضافر مجموعة من الأسباب منها، كما جاء في الغالبي، والعامري (2005: 38-42).

❖ **العولمة:** العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية، ونظراً لزيادة سطوة الشركات الدولية متعددة الجنسيات وزيادة نفوذها وسيطرتها على موارد الدول التي تنشط فيها سواء موارد طبيعية أو بشرية، زادت المعارضة الشعبية ضد نشاط هذه المُنشآت ما دفعها إلى تبني مفاهيم عصرية على رأسها مبادئ المسؤولية المجتمعية وما ينبثق عنها من اهتمام بحقوق العاملين وظروف العمل والاهتمام بقضايا البيئة والمُجتمع.

وكما هو معلوم فإن العولمة سلاح ذو حدين ففي الوقت الذي تساهم في خلق أسواق عالمية جديدة، فهي تشكل تهديداً ضاعفاً على الحصة السوقية للمنشآت المحلية، والمنافسة على الموارد بمختلف أنواعها، ما دفع هذه المُنشآت للبحث وبشكل دؤوب عن السبل التي تُجمل وتُحسن من صورتها وسمعتها في مواطن عملها.

❖ **التطور التكنولوجي:** لقد انعكس التطور التكنولوجي والتقدم العلمي على مختلف مناحي الحياة، وأصبحت سمة العصر السرعة والدقة والتعقيد والمرونة في آن واحد، مما انعكس على أداء منشآت الأعمال وأصبحت تُعنى بجودة المُنتج، وتنمية مهارات العاملين وقدراتهم الفنية من خلال برامج

تدريبية مُعدة وفق خطط مدروسة، وزاد الاهتمام برأس المال البشري بدرجة توازي بل وتزيد عن الاهتمام بالموارد الأخرى.

❖ **ازدياد حدة المنافسة:** لقد اتسعت حدة المنافسة ورقعتها لتنتقل من المنافسة المحلية إلى المنافسة الدولية، ولم تعد المنافسة قائمة على أساس الأبعاد التقليدية المتمثلة في سعر المُنتج فقط، بل امتدت لتشمل مزايا تنافسية غير تقليدية أساسها التركيز على النواحي الاجتماعية إلى جانب النواحي الاقتصادية، ويرى عبيدات (2004: 27). أنه من هنا "برزت فكرة التوجه نحو المسؤولية المُجتمعية في مجال فلسفة التسويق المُجتمعي التي توجب على صانعي القرار التسويقي أن يأخذوا بعين الاعتبار مصالح المُستهلك وإشباع رغباته إلى جانب تقليل الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة المُنشأة لأنشطتها الإنتاجية بما يحقق رضا المُجتمع الذي تعمل فيه".

❖ **نقص الموارد وندرتها:** إن زيادة عدد السكان المُضطرد، وتعدد احتياجات أفراد المُجتمع ورغباتهم، شكلا ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية والمادية واستخداماتها، مما فرض التزامات اقتصادية واجتماعية إضافية على مُنشآت الأعمال وتبني مفاهيم جديدة على رأسها مفاهيم المسؤولية المُجتمعية، وترشيد الاستهلاك بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، والبحث عن مصادر الطاقة البديلة.

❖ **الكوارث البيئية والفضائح الأخلاقية لبعض الشركات:** تميزت العقود الأخيرة بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم والمتعلقة بانتهاكات الشركات تجاه المُستفيدين سواء تمثلت في انتهاء صلاحية المُنتجات أو عدم جودتها من وجهة نظر المُستهلك، أو التسمم الغذائي وإصابات العمل، ما أدى إلى مقاضاة هذه الشركات واجبارها على دفع تعويضات للمُتضررين، وأهم هذه القضايا كارثة التلوث النفطي لمياه المحيط الهادي التي تسببت فيها شركة Exxon Valdez النفطية على ساحل ألاسكا سنة 1989م، وكارثة مصنع كارباید للكيماويات في بوبال بالهند سنة 1984م، وفضيحة الرشوة في شركتي (IBM & BANCON NACION) في الأرجنتين، وفضيحة رشوة (Lockheed) عام 1970م في الولايات المتحدة، ما ألزم المنشآت الدولية والمحلية قانونياً بتحمل تبعات ونتائج أعمالها، وألزمها صياغة قوانين وأنظمة مُلزمة لموظفيها بالالتزام معايير الجودة. (غنيم، 2015: 154).

❖ **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية (المحلية والدولية):** لقد زاد في الآونة الأخيرة نشاط ونفوذ المنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني سواء المحلية منها أو الدولية، وأصبحت قوة لا يُستهان بها من حيث تأثيرها في قرارات الشركات، هذا التأثير يتجلى في قدرة هذه المنظمات في تحريك مشاعر الجمهور، وتشكيل رأي عام في القضايا المُجتمعية، ومن هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر: (النقابات العمالية، وجماعات حماية المُستهلك، وأطباء بلا حدود، ومنظمة السلام الأخضر... الخ). (صديقي، 2012).

❖ **تبنى المسؤولية المُجتمعية بهدف تعظيم الربحية:** فضلاً عن الأسباب الخارجية سألقة الذكر، والتي أدت الى تزايد اهتمام الشركات بتحمل مسؤوليتها المُجتمعية، إلا أن هناك أسباب داخلية -على مستوى المنشأة- جعلت هذه الشركات معنية بتبني مفاهيم المسؤولية المُجتمعية لما ستحققه من مكاسب مثل: تحسين سمعتها، تسهيل حصولها على الائتمان، وزيادة قدرتها على استقطاب الكفاءات البشرية، وبناء علاقات قوية مع الحكومات وغيرها من المكاسب. (غنيم، 2015: 155).

٢,٢ التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية المُجتمعية

١,٢,٢ مقدمة:

لم يكن ظهور مفاهيم المسؤولية المُجتمعية بشكلها المعاصر ظهور مفاجئ أو دفعة واحدة، كما لم يكن نتاج خطط ودراسات أُعدت مسبقاً، بل كانت وليدة أحداث اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وضغوطات أفرزتها إرهاصات وثقافات تطورت مع تطور حاجات الشعوب ورغباتها، أدت إلى تحول تدريجي من التركيز على النموذج الاقتصادي إلى التركيز على النموذج الاقتصادي الاجتماعي، وتحقيق مصالح أطراف عدة، أساسها الشراكة الحقيقية في الأهداف والمصالح بين المنتجين والمستهلكين والبيئة والمجتمع الذي تنشط فيه المنشأة.

رغم أنه من الصعوبة بمكان تحديد فواصل زمنية لمراحل تطور مفهوم المسؤولية المُجتمعية، إلا أن المُنتبع لتطور هذا المفهوم يستطيع أن يلمس التغيرات والتحويلات التي طرأت عليه وصقلته إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، ويرى الغالبي والعامري (2005: 54). كما ورد في:

(Source & pride, 2000: 49) أن تبني المسؤولية المُجتمعية من عدمه لدى مُنشآت الأعمال يقوم في جوهره على ميل المنشأة وتركيزها على النموذج الاقتصادي أو النموذج الاجتماعي بعناصره المُختلفة كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول (٢,٢) النموذجين الاقتصادي والاجتماعي للمسؤولية المُجتمعية.

النموذج الاجتماعي يركز على	المسؤولية المُجتمعية	النموذج الاقتصادي يركز على
<ul style="list-style-type: none"> - نوعية الحياة. - المحافظة على الموارد الطبيعية. - يعتمد على سياسة السوق ورقابة المجتمع. - يوازن بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي. - يركز على مصلحة المنظمة والمجتمع. - دور فاعل للحكومة. 	<ul style="list-style-type: none"> منطقة مُحايدة توازن وتجمع بين النموذجين 	<ul style="list-style-type: none"> - الإنتاج. - استغلال الموارد الطبيعية. - يعتمد على سياسة السوق. - يركز على العائد الاقتصادي/الربح. - يركز على مصلحة المنظمة والمالكين. - دور قليل جداً للحكومة.

المصدر: (الغالبي والعامري، 2005: 54).

ويمكن رصد المراحل المتعاقبة التي شكلت إطاراً لتطور مفهوم المسؤولية المُجتمعية كالآتي:

٢,٢,٢ مرحلة الثورة الصناعية والإدارة العلمية:

- امتدت هذه المرحلة من القرن الثامن عشر حتى نهاية عشرينات القرن العشرين وتميزت ب:
- . التركيز على الجانب الاقتصادي وتعظيم الربحية دون الاهتمام بالجوانب الاجتماعية.
 - . تحقيق المصلحة الخاصة هو السبيل لتحقيق المصلحة العامة.
 - . كان الاهتمام مُنصباً على ظروف البيئة الداخلية للعمل، والاهتمام بتحقيق أعلى عائد مادي لإمكانية استخدامه في التوسع وإنشاء مشاريع جديدة.
 - . استغلال مفرط للموارد الطبيعية.
 - . استغلال لجهود العاملين، وتشغيل الأطفال، وهدر حقوق النساء العاملات.
 - . العمل لساعات أطول وأجور أقل.
 - . ساد لدى المُستثمرين في هذه الحقبة أن مفاهيم المسؤولية المُجتمعية تنحصر في: سداد أجور العاملين مقابل عملهم، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومة التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون من خلال الوفاء بال عقود المُبرمة. وترى شباح (2009: 13-14). ان أسبوع العمل في هذه الفترة كان أسبوع المئة ساعة عمل، وأن ظروف العمل المأساوية شيء مبرر ومقبول بوصفها ثمناً اجتماعياً لا بد منه من أجل التطور الاقتصادي، وكانت مصلحة الشركات هي المصلحة العليا وتحقيق أقصى ربح هو القيمة الاقتصادية العليا.
 - رغم كل ذلك بدأ في نهايات هذه المرحلة نماذج اقتصادية جديدة تلوح بالأفق، وتتشكل ملامح مرحلة جديدة عنوانها الاهتمام بالمُستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملون، فبدأ البعض من رجال الأعمال المُستثمرين، والمالكين يولون اهتمام أكبر بالعناصر المادية للعمل، وتحسين الأجور المدفوعة للعاملين مقابل جهد أكبر لإعطاء إنتاج أكثر. (جامع، 1986: 179).
 - ويرى (Cochran and Wood, 1984: 42-56). أن اهتمام الشركات بظروف العمل وزيادة أجور العمال لم يكن بدافع تبني مفاهيم المسؤولية المُجتمعية بل كان بدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد لا سيما القوى العاملة، لاعتقادهم أن توفير ظروف عمل أفضل للعاملين سوف يزيد الإنتاج وبالتالي سيزيد أرباح المالكين.
 - وعليه يمكن القول إن مفهوم المسؤولية المُجتمعية في هذه الفترة لم يخرج عن إطار المفهوم التقليدي أو الكلاسيكي الذي يركز على أفكار الاقتصادي الشهير آدم سميث الذي يرى أن ما هو جيد للمؤسسة فهو جيد للمُجتمع.

٣,٢,٢ تأثير الأفكار الاشتراكية:

شكلت الأفكار الاشتراكية التي سادت في هذه الحقبة مرحلة فارقة من حيث زيادة دور الدولة والانتقال من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المُتدخلَة التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوازن الطلب مع العرض، وزيادة الاهتمام بحقوق العاملين وظروف العمل، مما انعكس على النظام الرأسمالي وظهر مفاهيم اقتصادية واجتماعية تُعنى بظروف العمل، والتقاعد، والضمان الاجتماعي وإصابات العمل، والأمن الوظيفي، وهذه الأفكار ما هي إلا تحدي للقطاع الخاص بضرورة تحمل مسؤوليته تجاه أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين.

٤,٢,٢ مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارات والنقابات:

أشارت ونوس (2018). إلى أن كثرة القضايا المنظور فيها أمام المحاكم والمُتعلقة بانتهاكات حقوق العاملين، وعدم صلاحية المنتجات ومطابقتها لمقاييس الصحة العالمية، والإفراط في استغلال الموارد، وتلوث البيئة، وبعد الثورة الصناعية وما رافقها من استغلال مُفرط للموارد البشرية، وحقوق العاملين، وبعد نزوح الفلاحين من أراضيهم إلى المدن والمناطق الصناعية أدى ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة، وانتشار البطالة والفقر، إضافة إلى اضطهاد العمال واستغلالهم مع عدم توفر ضمانات السلامة لهم، فأصبحوا يلاقوا حتفهم أثناء عملهم أو يصابوا بإعاقات وعجز بدني، دون وجود نُظم تضمن لهم حقوقهم أو تعويضهم، هذه القضايا إضافةً إلى إرهابات أخرى أدت إلى ظهور تجمعات عمالية، وحراك عمالي، أخذ يتبلور ويتطور على شكل اتحادات ونقابات تُعنى بظروف العمال وقضاياهم، ففي عام ١٨٨٦ كان للإضراب الشهير الذي سُمي قضية (هايماركت) الذي طالب العمال فيه بتحديد ساعات العمل بما لا يزيد عن ثماني ساعات يومياً، الأمر الذي لم يَرُقْ للسلطات وأصحاب المعامل، خصوصاً أن الدعوة للإضراب حققت نجاحاً جيداً وشلّت الحركة الاقتصادية في مدينة شيكاغو، مما دفع بالشرطة لإطلاق النار على العمال المُضربين، وقد ذهب ضحية تلك الحادثة عدداً من العمال والمُتظاهرين.

لقد تجاوزت قضية هايماركت حدود أميركا وبلغ صداها العالم، وقد أحيى المؤتمر الأول للأمم المتحدة الاشتراكية ذكراها في العاصمة الفرنسية باريس عام 1889 وأصبح الأول من أيار احتفالاً دولياً للإنجازات الاجتماعية والاقتصادية للحركة العمالية.

ومن هنا بدأ تشكيل ما يُعرف اليوم بالنقابات العمالية، بهدف الحفاظ على حقوق الطبقة العاملة ورعاية مصالحها في مواجهة أرباب العمل، وبدؤوا بتشكيل صناديق الزمالة وصناديق التعاضد فيما بينهم درءاً للأخطار الاجتماعية، ثم ما لبثت تلك المنظمات البدائية أن تطورت لتصبح منظمات أكثر اتساعاً وذات أسس تنظيمية وأنظمة داخلية، واقتصر أهدافها في البداية على الدفاع عن

حقوق أعضائها ومصالحهم، وزيادة الأجور، ثم اكتسبت النقابات صفة سياسية وأصبحت تشارك في قضايا النهوض الاقتصادي والتنمية والإصلاح السياسي، فتكونت الجماعات الأولى للعمال من الحرفيين في بريطانيا في سنة 1720م وبرزت الاتحادات المهنية الأولى تحت اسم (الجمعيات)، مثل (جمعية الخياطين) في لندن. أما في فرنسا فقد أقيمت التعاونيات التي اقتصر أهدافها على زيادة الأجر، وظهر شكل آخر من التجمعات سُمي (الزماليات الفرنسية) التي كانت تضم عمالاً من أوساط مهنية مختلفة متجاوزين بذلك حدود المهنة.

خلال الفترة من 1844-1918م بدأ التنظيم النقابي بتشكيل تنظيمات عمالية نقابية ذات طابع دولي تخطت الحدود وتجاوزت الأطر الوطنية للبلد الواحد من أجل حماية الطبقة العاملة، وكانت النقابات إحدى الواجهات الرئيسية للشيوعية العالمية والأحزاب الاشتراكية، التي ساهمت في نشر أفكارها الاقتصادية والسياسية عالمياً وفي دول العالم الثالث بشكل خاص.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تنادت النقابات في العالم إلى تأسيس اتحاد نقابي عالمي يجمع كل النقابات في العالم، وبدعم من الكتلة الاشتراكية تأسس اتحاد النقابات العالمي في باريس عام 1945م ما دعا الكتلة الرأسمالية ممثلة في دول أوروبا الغربية وأمريكا إلى تأسيس اتحاد نقابي آخر أطلق عليه الاتحاد الدولي للنقابات الحرة.

لقد أصبحت النقابات في عصرنا الحاضر ذات تأثير كبير على مجريات الأمور التي تحدث سوء على الساحة المحلية أو الدولية، إذ انضم إليها الملايين من العمال، فهي إلى جانب نضالها في سبيل حقوق الطبقة العاملة، فإنها ساندت نضال الشعوب المقهورة لأجل تحريرها الاقتصادي والسياسي، وناضلت ضد التمييز العنصري والجوع والأمراض في البلدان النامية، كما أنها وقفت ضدّ تقليص المساعدات الاجتماعية وزيادة الضرائب، وضدّ الحروب وتجارة الأسلحة وسياسات الحكومات التي تنتهج سياسة إرهابية وتنتهك حقوق الإنسان، كما أنها ناضلت في سبيل السلام العالمي وضدّ نشوب حرب نووية مدمرة. (ونوس، 2018).

٢,٢,٥ مرحلة جماعات الضغط، وعصر المعلومات:

تُمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة من المُستفيدين، ومن هذه الجماعات: (جماعات حماية المُستهلك، جماعات حماية البيئة، جمعية أطباء بلا حدود، محامين بلا حدود، جماعات الدفاع عن حقوق المرأة، جمعيات الدفاع عن حقوق الطفل، وجمعيات السلام الأخضر، وغيرها... الخ)، وتستمد هذه الجماعات قوتها من قوة الشعوب والتفافهم حولها، حتى باتت تشكل أدوات ضاغطة على الحكومات وصُناع القرار والاستجابة لحقوق المواطنين والمُستضعفين، وفي ظلّ ظهور وانتشار مفاهيم كالعولمة، وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات، واتساع نمو قطاع الخدمات،

أصبحت المسؤولية المُجتمعية أكثر حضوراً على أرض الواقع كممارسة بحكم تطوير معايير واضحة ومؤشرات كمية تطلبها كثير من المنظمات المحلية والدولية خصوصاً تلك المنظمات التي تُعنى بالتنمية المُستدامة. (الغالبى والعامري، 2005: 59-60).

أما نجم (2006). فقد أوجز تطور مراحل المسؤولية المُجتمعية في ثلاث مراحل هي: **مرحلة إدارة تعظيم الأرباح:** سادت هذه المرحلة خلال الفترة 1880-1920م، وكانت السمة الأساسية لمفهوم المسؤولية المُجتمعية في هذه الفترة هي تعظيم الأرباح وتغليب المصلحة الذاتية الصرفة، وأن الأرباح والثروة هي الأكثر أهمية، وأن ما هو جيد لي جيد للبلد، مع عدم تعارض مصلحة الجمهور مع مصلحة المُنتجين.

مرحلة إدارة الوصاية: سادت هذه المرحلة من أواخر العشرينات حتى بداية الستينيات من القرن العشرين، وفيها كانت المسؤولية الأساسية للأعمال هي تحقيق الربح الملائم الذي يحقق المصلحة الذاتية ومصالح الأطراف الأخرى مثل المساهمين والعاملين، وأن النقود مهمة ولكن الأفراد مهمون أيضاً، وأن ما هو جيد للشركات جيد للبلد.

مرحلة إدارة نوعية الحياة: سادت من أواخر الستينيات حتى وقتنا الحاضر، والمسؤولية الأساسية للأعمال في هذه المرحلة هي أن الربح ضروري، لكن الأفراد أهم من الأرباح، وهذا يحقق المصلحة الذاتية لمنظمات الأعمال ومصالح المساهمين والمجتمع ككل.

٦,٢,٢ المسؤولية المُجتمعية بين التأييد والمُعارضة:

رغم أهمية تبني مفاهيم المسؤولية المُجتمعية من قبل مُنشآت الأعمال، ورغم الفوائد المتوقع تحقيقها لكافة أصحاب العلاقة، إلا أن مسألة تبنيها من عدمه ما زال أمر طوعي، وهناك من المُنشآت من يؤيد تبني هذه المفاهيم وله مبرراته وحججه العقلانية والمُقنعة، في حين هناك من يعارض تبنيها ويعتبرها مُهددة لوجود المنشأة وتشكل عبء مادي إضافي على حساب مركز المنشأة المالي وموازنتها.

ويرى الغالبى والعامري (2008: 96-97). أن هناك أربع استراتيجيات لتعامل المنشآت مع مفاهيم المسؤولية المُجتمعية تتمثل في:

1. استراتيجية الممانعة أو عدم التبني: تعكس هذه الاستراتيجية اهتمام المنشأة وتركيزها على الجوانب الاقتصادية دون الاهتمام أو تبني أي دور مُجتمعي لأنها ترى أنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب أن تتركز وتتحصر فقط على تعظيم الربحية وزيادة القيمة السوقية للمنشأة.

2. الاستراتيجية الدفاعية: وفيها تتبنى المنشأة دور مجتمعي محدود جداً بما ينسجم ومقتضيات العصر، وما يضمن حماية المنشأة من انتقادات أفراد المجتمع، ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.

3. استراتيجية التكيف: ووفق هذه الاستراتيجية تخطو المنشأة خطوات متقدمة تجاه المساهمة بالأنشطة المجتمعية والإنفاق على الجوانب الأخلاقية، والقانونية، وقضايا تهم المجتمع إلى جانب القضايا الاقتصادية، ويكون لها دور مجتمعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع وتطلعاته.

4. استراتيجية المبادرة التطوعية: وهنا تأخذ الإدارة زمام المبادرة في الأنشطة المجتمعية من خلال الاستجابة للكثير من المتطلبات المجتمعية وفقاً لتقديرات المدراء والمسؤولين، وتتميز هذه الاستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنشآت الأعمال يأخذ دائماً في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصالحته.

هذا وقد انتقد بعض الباحثين الاقتصاديين مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات منذ وقت بعيد، ففي مقالة لمجلة (Harvard Business)، تحدث الاقتصادي الألماني ثيودور ليفيت عن "مخاطر المسؤولية المجتمعية". وذلك عندما ذكر أن العمل ليس له سوى مسؤوليتان هما:

1. في الكنيسة التركيز على الجانب الديني كالصدق وحسن النوايا.
 2. في دنيا الأعمال التركيز على المكاسب المادية وتعظيم الأرباح. (Levitt, 1958: 49).
- بمعنى أن العمل الجيد أساسه الأخلاق والدين وهذا يقتصر على الكنيسة، أما الهدف الأساسي من العمل وعلى المدى الطويل هو تحقيق المكاسب وتعظيم الأرباح.
- ومن أكثر مُعارضتي تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية شهرة هو الاقتصادي ميلتون فريدمان، الذي جادل بأن القضايا الاجتماعية ليست محل اهتمام رجال الأعمال، وأن هذه المشاكل يجب حلها من خلال أساليب العمل غير المُقيدة لنظام السوق الحر. (Friedman, 1962).
- وفيما يتعلق بمبررات وحجج المنشآت المؤيدة والمنشآت المعارضة لتبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية وكلا الطرفين المؤيد والمعارض يبني قراراته على أسس عقلانية وعلمية نستعرض منها ما يلي:

٢، ٢، ٧ مبررات ومزايا تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية:

رغم أن اهتمام منظمات الأعمال ينصب على تعظيم الربحية، ورفع قيمة المنشأة السوقية، إلا أن مفهوم المسؤولية المجتمعية ينطوي على توليد القيم، وتحقيق مصالح مشتركة لكافة أصحاب العلاقة، والتأسيس لاستثمار طويل الأجل يعود على المنظمات بزيادة الإنتاج، وتعظيم الربح، ما جعل من تبني هذه المفاهيم ضرورة مُلحة يمكن أن تعود على المنشأة وأصحاب العلاقة بالنفع ولو بعد حين.

وللوقوف على حقيقة هذه الفوائد، سيتم مناقشتها على عدة مستويات حيث:

❖ على مستوى المنشأة:

يرى (Pride and Ferrell, 2003) أن المسؤولية المجتمعية تُشير إلى التزام المؤسسة نحو تعظيم أثرها الإيجابي، والتقليل من أثرها السلبي على المجتمع في كافة أنشطتها، ولهذا يرى الباحثان أعلاه أن معظم المؤسسات تتبنى المسؤولية المجتمعية وتتوقع فوائدها على المدى البعيد. وأشار الغالبي والعامري (2001). أنه رغم تحمل منظمات الأعمال أعباء وتكاليف مادية جراء تطبيقها للمسؤولية المجتمعية، إلا أن ذلك يعتبر استثماراً لبناء سمعة جيدة، وتعزيز ولاء العملاء ورضاهم، والحصول على حصة أكبر في السوق، لأن المنافسة عندما تشتد بين المنشآت والشركات المختلفة، وتتوسع عروضها مما يدفع بالعمل للبحث عن التعامل الصادق، والمنشآت التي تعمل لصالحه، فكانت المسؤولية المجتمعية من أهم العوامل التي تعزز الشعور بالاطمئنان لدى العملاء.

هذا وقد توصلت العديد من الدراسات والأبحاث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية بين تطبيق المنشآت المبحوثة للمسؤولية المجتمعية وبين زيادة الميزة التنافسية والربحية، ومن بين هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

✓ ما أورده عزوي وآخرون (د.ت.). أنه يمكن للمنظمة أن تحقق فوائد مالية وفوائد مجتمعية جراء تبنيها لمفهوم المسؤولية المجتمعية، فبالنسبة للفوائد المالية فإن المنشأة التي لا تلتزم بمبادئ المسؤولية المجتمعية فإنها ستتكبد تكاليف باهظة، وستدفعها على شكل تعويضات للمتضررين من أصحاب المصالح بما فيهم حُماة البيئة والذين يمكن أن يطالبوا المنشأة بدفع تكاليف الضرر البيئي. أما فيما يتعلق بالفوائد المجتمعية فيمكن للمنظمة تحسين سمعتها، وتحسين علاقتها مع العمال والعملاء مما يزيد من حصتها السوقية وقدرتها التنافسية، وبذلك تصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلاً عن تحسين العلاقة بينها وبين الحكومة مما يعود عليها بالنفع والفائدة.

✓ أما نتائج تحليل دراسة رحمانى (2014). بعنوان: تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار، حاسي مسعود"، فقد أشارت أن تبني أبعاد المسؤولية المجتمعية من طرف المؤسسة عينة الدراسة يؤدي إلى تحقيق مبدأ الربح على المدى البعيد، كما يكسبها علاقات جيدة مع عملائها، وتحسين سمعتها مما يؤدي إلى تحسين أدائها المالي على المدى الطويل، ومنه الوصول إلى مكانة تؤهلها للمنافسة مع المؤسسات الكبرى.

✓ وفي دراسة الحسن (2014). بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة "دراسة حالة لمؤسسة نفضال وحدة باتنة"، أشارت الدراسة أن تبني فكرة المسؤولية المجتمعية من قبل الشركة تُحسن من أدائها وصورتها في المجتمع، وأن الانتقال من النموذج الاقتصادي الريحي إلى النموذج الاقتصادي الاجتماعي، وتطبيق المسؤولية المجتمعية يُعد من أهم مصادر النجاح والتفوق، ومصدراً للإبداع والتميز، مما يُحسن من أداء المنشأة، وبالتالي زيادة حصتها السوقية.

✓ وفي دراسة الطراونة وأبو جليل (2013). بعنوان: "أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية، دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية المجتمعية (المسؤولية نحو البيئة، والمجتمع، والمستهلكين) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد).

هذا وقد أوجز الخشروم وآخرون (2012)، المكاسب التي يمكن للمنظمة أن تحققها جراء تبنيها لمفاهيم المسؤولية المجتمعية فيما يلي:

- ✓ تحسين سمعة المنظمة وتحقيق الميزة التنافسية في تقديم الخدمة أو السلعة.
- ✓ بناء صورة ذهنية جيدة عن المنظمة لدى العمال والموظفين، ما يساعد في جذب المورد البشري المميز، وأصحاب الخبرات والكفاءات.
- ✓ إدارة المخاطر الاجتماعية والتمثلة في الالتزام بمعايير البيئة الصحية، واحترام القانون والنظام العام، والالتزام بالمواصفات القياسية ومعايير الجودة.
- ✓ تحسين مناخ العمل، وإرساء مبادئ الشراكة، والتعاون، والعمل بروح الفريق.
- ✓ تساعد في زيادة فاعلية تجاوب المنظمة للتطور العلمي والتكنولوجي وتوظيف ذلك التقدم في تلبية حاجات المجتمع ورغباته.
- ✓ تساهم في زيادة الرضا الوظيفي للموظفين مما ينعكس إيجاباً على زيادة إنتاجيتهم.
- ✓ زيادة ثقة أفراد المجتمع بالمنظمات الملتزمة اجتماعياً مما يساهم في رفع القيمة السوقية لأسهم هذه المنظمات ومنحهم مزيداً من التسهيلات الائتمانية.

٨,٢,٢ مبررات وحجج معارضي تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية:

أورد الغالبي والعامري (2005: 72-74). عدداً من الحجج الراضية لتبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية منها:

- ✓ يرى معارضي تطبيق المسؤولية المجتمعية أن تبني منشآت الأعمال دوراً اجتماعياً أكبر، يتناقض مع مبررات وجوهر وجودها المتمثل في تحقيق الربحية، وتقديم سلع وخدمات بجودة عالية وأسعار معقولة مقابل عائد مادي يمكن إعادة استثماره في توسيع المشروع أو إنشاء مشاريع جديدة،

تشكل في مجملها مسؤولية مجتمعية معقولة من خلال توفير فرص عمل والحد من البطالة، ودفع الضرائب للدولة، والمساهمة في تحسين ميزان مدفوعاتها وزيادة الإنفاق العام على الخدمات العامة، وهذا ينسجم مع توجهات الاقتصاديين الليبراليين وعلى رأسهم (Milton Freidman) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

✓ إن ضغط أفراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني على منشآت الأعمال لتبني مزيداً من الأهداف المجتمعية على حساب وضعها الاقتصادي ومركزها المالي سوف يقود في مرحلة من المراحل إلى تراجع مستوى الإنتاج ومستوى الجودة، وتراجع البحث والتطوير التكنولوجي، وهذا الأمر سوف ينعكس مرة أخرى على ضعف الأداء الاقتصادي وتراجع مبادراتها المجتمعية (الحلقة المفرغة).

✓ تأثر ميزانية منشآت الأعمال وتراجع مركزها المالي بسبب تحملها كلفة إضافية جراء ممارستها أنشطه مجتمعية.

✓ كما يرى أصحاب هذا التوجه أن سر وجود منشآت الأعمال هو تنشيط الاقتصاد وتعزيز الميزة التنافسية، أما الأنشطة المجتمعية فلها مؤسساتها المختصة والتي يجب ان تُعزز من دورها ونشاطها. ✓ يُشير أصحاب هذا التوجه أنه لا يوجد جهات رسمية عليا يمكن أن تتابع الإنجاز المجتمعي، كما أنه لا يوجد معايير كمية واضحة لقياس مدى تحقيق الأداء المجتمعي مما يؤدي إلى تجاهل أداء بعض المنشآت رغم دورها الرائد في تقديم الخدمات المجتمعية.

٩,٢,٢ أبعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في النصوص الوضعية والشريعة الإسلامية:

١,٩,٢,٢ أبعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في النصوص الوضعية:

إن تبني منظمات الأعمال لأهداف ومصالح أصحاب العلاقة (المساهمين، الموردين، العملاء، العمال، البيئة، المجتمع... الخ) يختلف من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى باختلاف تأثير أصحاب هذه العلاقة، ففي الدول المتقدمة يحتل العملاء/الزبائن مرتبة متقدمة من حيث العناية والاهتمام، ومن حيث ممارستهم لمسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم بما يدفعونه من ضرائب، على عكس الدول النامية التي يلعب فيها القطاع العام الدور الأكبر في ممارسة المسؤولية المجتمعية.

ولشمولية أبعاد وعناصر المسؤولية المجتمعية، تناولها عدداً من الباحثين من منطلقات مختلفة وفق اعتبارات تتعلق بطبيعة عمل المنشأة ونشاطها وتأثيرها وتأثير أصحاب العلاقة، وقد تناول الباحث الأمريكي كارول (Carroll Archie) المسؤولية المجتمعية من أربعة أبعاد هي: (البعد الاقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، والبعد الخيري)، وطور مصفوفة وضّح فيها الأبعاد الأربعة للمسؤولية

المُجتمعية، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الأبعاد على أصحاب العلاقة، والشكل الآتي يوضح هرم Carroll للمسؤولية المُجتمعية:

- المسؤولية الخيرة: إنّ التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه.

- المسؤولية الأخلاقية: عندما تراعي المنظمة الأخلاق في قراراتها فإنها تعمل ما هو صحيح وحق وعادل وتتجنب الإضرار بالفئات. المختلفة.

- المسؤولية القانونية: من خلال الامتثال للقوانين، لأنّ القوانين هي مرآة تعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وتمثل قواعد العمل الأساسية.

- المسؤولية الاقتصادية: كون المنظمة تحقق ربحاً، فإنّ هذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى.

شكل (١،٢): هرم Carroll للمسؤولية المُجتمعية. المصدر: (Carroll, 2002: 40).
فالمسؤولية المُجتمعية حسب كارول (Carroll) هي حاصل مجموع الأبعاد الأربعة للمسؤولية المُجتمعية، والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

المسؤولية المُجتمعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرة.

ويرى Carroll أنه حتى تكون المنظمة مواطناً صالحاً، عليها ألا تسعى إلى تحقيق المصلحة المالية لحملة الأسهم فقط، بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة أصحاب العلاقة (المستهلكين، الموظفين، المديرين، البيئة التي تعمل فيها ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً)، ولكي تكون مسؤولة مُجتمعيّاً يعني أنّ الأمر أبعد من تقديم التبرعات الخيرية والهبات فقط، بل يجب أن تكون جزءاً من المُجتمع تُعنى في قضاياها، وهموم أفرادها ومشاكلهم وتساهم في حلها.

والملاحظ أن Carroll رتب هذه الأبعاد بشكل هرمي مُتسلسل لتوضيح التتابع والتسلسل بينها من جهة، ومن جهة أخرى فإن اعتماد أي بُعد على بُعد آخر يمثل حالة واقعية، إذ أنه من غير المتوقع

أن تُنفذ منظمات الأعمال مبادرات خيرة ومسؤولية مُجتمعية ما لم تكن هذه المنظمات قد قطعت شوطاً في إطار تحملها لمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المُجتمع الذي تعمل فيه. فمُنظمات الأعمال يجب أن تُراعي في نشاطها الاقتصادي قواعد القانون والنظام العام، ولتحقيق المسؤولية المُجتمعية بمعناها الحقيقي تجاه المُجتمع لا بد وأن تتحلى المنظمة بإداراتها ومالكها بالأخلاق الحميدة وتجعلها جزءاً من قيم المنظمة ونظامها الداخلي. (Archie, 2016). وهذا التوجه يتفق مع توجهات الغالبية والعامري (2005). اللذان يران أن أبعاد المسؤولية المُجتمعية تتمثل في:

. البُعد الاقتصادي: والذي يتحقق من خلال المنافسة العادلة ومنع الاحتكار أو الإضرار بالعملاء والمُنافسين، كما يتحقق في تسخير التكنولوجيا لخدمة الإنسان والحد من الإضرار بالبيئة والمُجتمع. . البُعد القانوني: ويتحقق من وجهة نظرهما من خلال حماية المُستهلك من أي مواد غير قانونية أو مزورة، وحماية صحة الطفل، كما يتحقق من خلال حماية البيئة وحماية حقوق العاملين وسلامتهم. . البُعد الأخلاقي: ويتحقق من خلال احترام العادات والتقاليد، ومراعاة حقوق الإنسان. وتُتوج هذه الأبعاد بالبُعد الخيري الذي يتحقق من خلال تحسين نوعية الحياة وتحقيق رفاهية المُجتمع.

المسؤولية المُجتمعية من منظور إسلامي:

كفل الإسلام المسؤولية المُجتمعية قولاً وعملاً، وجعلها ركناً أساسياً من أركان المعاملات، كونها تُبنى على أساس من التعاون والمشاركة وصلاح العمل، ففي الحث على التعاون جاء قوله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (سورة المائدة: 2)، فأصل التعاون هو البر والتقوى وكل ما فيه خير وصلاح الأمة، وحسب ما ورد في موسوعة الدكتور محمد راتب النابلسي فإن فضيلته يرى أن التعاون فرض عين على كل مسلم يجب أن يؤديه تجاه الآخرين، وفي الحث على صلاح العمل فقد جاء في قوله تعالى: "وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالتَّشْهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" (سورة التوبة: 105). وفي ذلك دلالة قطعية أن الإنسان مراقبٌ في عمله، وسيُسأل عنه يوم القيامة، وبالتالي عليه أن يُنظم ويُسير هذا العمل بما فيه خير الأمة وصلاحها، عن ابن عمر رضي الله عنه قال، قال صلى الله عليه وسلم: "خير الناس أنفعهم للناس" رواه الطبراني.

وكان الإسلام من أكثر الديانات اهتماماً بتنظيم علاقات البشر على أساس من العدل والرحمة، قال عليه الصلاة والسلام، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْحَمَكُمُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَالرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ مَنْ وَصَلَهَا

وَصَلَّتْهُ وَمَنْ قَطَعَهَا بَتَّئُهُ" (الترمذي عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ)، فالإسلام دين رحمة والرحمة كما ورد في معجم المعاني الجامع هي الخير والنعمة والعطف والرقّة.

وقد نبعت أهمية المسؤولية المجتمعية من أهمية الإنسان ومكانته، وما حظي به من تكريم بوصفه خليفة الله في الأرض قال تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (سورة البقرة: 30)، وفيما يتعلق بنظرة الإسلام للقضايا المعاصرة وحقوق الإنسان فقد أشار الحافظ (2002: 36) "إن نظرة الإسلام تعكس شمولية حقوق الإنسان وإنسانيته وعالميتها، وتعكس أيضاً أهمية التلازم بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، فكل حق يتضمن حقاً للجماعة مع أولوية حق الجماعة كلما حدث تقاطع".

والمسؤولية المجتمعية تتضمن عدة جوانب وأبعاد، كالانتماء، والمواطنة، والتخلص من عقدة الأنا واستبدالها بنحن، مما يساعد في صقل خصائص المسؤول مجتمعياً وصفاته، وينمي لديه الشعور بالمسؤولية والاهتمام بالقضايا العامة، وهذا ينسجم وروح تعاليم الإسلام الحنيف، بل إن الإسلام أولى اهتماماً كبيراً في حث الإنسان على تحمل المسؤولية، فأوكله رب البرية خلافة الأرض وإعمارها وإصلاحها، ويظهر ذلك جلياً في قوله تعالى: "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض" (سورة الأنعام: 165)، وقال جل وعلا: "ويجعلكم خلفاء الأرض" (سورة النمل: 62)، وفي ذلك إقرار واضح على ما حظي به الإنسان من تكريم، وأنه يتوجب عليه تحمل مسؤولية الأمانة التي أوكلت إليه، وأن المسؤولية التي سيضطلع بها هي مسؤولية حقيقية لا تقتصر على جنس معين أو على مكانة معينة بل هي شاملة وعامة لكافة شرائح المجتمع، ويظهر ذلك في قوله عليه السلام كما ورد في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته، وكلكم راع ومسؤول عن رعيته" (رواه الشيخان).

كما أن الإسلام تناول المسؤولية المجتمعية، كمنظومة لها أبعادها ومحدداتها والجدول التالي يوضح أبعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في الشريعة الإسلامية مقارنةً مع النصوص الوضعية:

جدول (٣،٢): أبعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في الشريعة الإسلامية والنصوص الوضعية.

أبعاد المسؤولية المجتمعية	محدداتها في النصوص الوضعية.	الدليل الشرعي.
البعد الاقتصادي	. القضاء على الفساد والرشوة والمحسوبية والاحتكار. . صون حقوق المستهلك.	. "عن الراشي والمرتشى والرائش". (رواه أحمد والطبراني من حديث ثوبان). الرائش هو الوسيط. . "فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم

<p>ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" (الأعراف: 85).</p> <p>يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود". (المائدة: 1).</p> <p>"أكثر ما يدخل الناس الجنة تقوى الله وحسن الخلق". (الترمذي، وابن ماجه).</p>	<p>احترام مصالح أصحاب العلاقة.</p> <p>الأخلاق جزء من عقيدة المنظمة وثقافتها.</p>	
<p>قال صلى الله عليه وسلم: "إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون". (رواه مسلم)، وفي ذلك دلالة على ضرورة الحفاظ على الدنيا وعناصرها من بشر وشجر وحجر.</p> <p>"إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين". (الأعراف: 31).</p> <p>"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". (التوبة: 105).</p> <p>"لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفاً وطمعاً". (الأعراف: 56).</p>	<p>المحافظة على البيئة من خلال:</p> <p>تجنب مسببات التلوث.</p> <p>الاقتصاد بالموارد.</p> <p>العمل الجيد وجودة المنتج.</p> <p>المعالجة السليمة للمخلفات وعدم الازفاساد.</p>	<p>البعد البيئي</p>
<p>"آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه". (الحديد: 7).</p> <p>"أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ". (رواه ابن ماجه. وصححه الألباني).</p> <p>"ولا تبخسوا الناس أشياءهم". (الأعراف: 85).</p> <p>"إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى". (النحل: 90).</p>	<p>تحقيق رفاهية المجتمع وتقديم الهبات والتبرعات.</p> <p>رعاية شؤون العاملين واعطائهم حقوقهم.</p> <p>صون حقوق الانسان.</p> <p>تحقيق مبادئ العدل والمساواة والاحسان.</p>	<p>البعد الاجتماعي</p>

(بقدور وبكار، 2013).

٢، ٢، ١٠ المسؤولية المجتمعية ومفهوم العمل الخيري والزكاة:

تُعرف المسؤولية المجتمعية بأنها مسؤولية المنظمات تجاه تحقيق التوقعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركاء، والحد من التأثيرات الجانبية غير المرغوب فيها. (مجموعة أبو ظبي، 2010).

وأشار الباحث في الفكر الإسلامي حسين أحمد المحمد في مقالته بعنوان المسؤولية الاجتماعية والعمل العام عن (Garson and Rud, n.d.). ان المسؤولية المجتمعية هي نزوع الفرد الى التفكير المُسبق في النتائج المحتملة لأي خطوة مقترحة وقبول هذه النتائج عن قصد.

ولهذا سعت الدول المتقدمة إلى خلق حالة من التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة والمجتمع من جهة أخرى لتنظيم وتعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية والأخلاقية، بل إن بعض الدول ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، ففي ألمانيا مثلاً لا يتم الحصول على التراخيص اللازمة لفتح أو إنشاء أي منشأة إلا بعد أن يُحدد مجلس الإدارة رؤية المؤسسة ورسالتها في موضوع المسؤولية المجتمعية، وتعد هذه الوثيقة بمثابة عقد ومرجعية تستند إليها الدولة في إنزال أي عقوبة على المنشأة إذا ما تم الإخلال ببندها.

وعليه فإن مفهوم المسؤولية المجتمعية مفهوم عام وشامل يعكس قيم وتوجهات المؤسسة ومالكها على حد سواء، ويعزز مفهوم العمل بالشراكة وتقاسم المصالح من خلال علاقات تتسم بالديمومة والاستمرارية لتطبيق رؤية أساسها خدمة المجتمع وتحريكه نحو التغيير ما دام التغيير في غالبيته يعكس التقدم والقضاء على الرتابة والجمود.

أما بخصوص العمل الخيري . فقد ذكر الطراونة وأبو جليل (2013). أنه مازال البعض ينظر إلى المسؤولية المجتمعية على أنها مصطلح مرادف للعمل الخيري، وهذا من وجهة نظر الباحثان-طراونة، وأبو جليل-غير منصف، وهذا التوجه يتفق مع وجهة نظر الدراسة الحالية، فالمسؤولية المجتمعية مفهوم يتجاوز العمل الخيري ويتعداه إلى معانٍ أشمل وأدق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعاملين والمجتمع والبيئة، والاهتمام بتأثير نشاط المنشأة على المستهلكين والموظفين وحملة الأسهم وجميع أصحاب العلاقة.

وفيما يتعلق بفريضة الزكاة، فقد جاء في قوله تعالى: "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين". (البقرة: 110)، وهي فريضة تجب على المسلم دون غيره، ولها من الشروط والأحكام ما يضبطها من حيث النصاب، وحولان الحول عليها في ملكية وحياسة صاحبها، تُنفق في أوجه محددة شرعاً بشكل دوري كل عام، وهي درب من دروب التكافل الاجتماعي وسبيل من سُبُل جسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لكنها كفريضة لا تُلزم المنشأة بإزالة الآثار الجانبية غير المرغوب فيها والناجمة عن ممارستها لمهام أعمالها مع الإشارة أن الإسلام خير من نظم أصول العمل وحُسن إتقانه، والمحافظة على البيئة، والاقتصاد في استغلال الموارد وحُسن استخدامها، فقد جاء في باب الإسراف بالماء عند الوضوء: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ عَنْ حُيَّيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَاوِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ مَا هَذَا السَّرْفُ فَقَالَ أَفِي الْوُضُوءِ إِسْرَافٌ قَالَ نَعَمْ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ". رواه الترمذي، (موقع الإسلام ويب، 2003). لكن فريضة الزكاة ليست هي الفريضة التي تنظم ذلك، وأنها واجبة على المسلمين دون غيرهم، وأوجه إنفاقها مُقيدة ومحددة في مجالات معينة، بالإضافة إلى ذلك فإن في المال حقاً سوى الزكاة، وهناك التزامات على أصحاب رؤوس الأموال أبعد

من الزكاة، مثل كفالة الأيتام، وكفالة أسر الشهداء والجرحى والأسرى... الخ، وإطعام المضطر وإقراض المعسر أو المديون... الخ. قال صلى الله عليه وسلم: "إن في المال لحقاً سوى الزكاة". رواه محمد بن أحمد ابن مديويه، (موقع الإسلام ويب، 2018/6/13).

١١,٢,٢ معايير قياس المسؤولية المجتمعية وتقييمها:

لما للمسؤولية المجتمعية من أهمية في تحقيق مصالح مشتركة لأطراف متعددة، تم اقتراح عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور المجتمعي الذي يمكن أن تؤديه منظمات الأعمال من خلال ممارستها أعمالها، وقياس هذا الأداء تجاه أصحاب العلاقة سواء داخل المنظمة أو خارجها، فإنه يتم من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المخططة والمعدة مسبقاً وتحديد الانحراف المعياري، كما يتم من خلال مقارنة الأداء تاريخياً عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة على أساس مؤشرات أداء المنظمة مع منظمات مماثلة في المجتمع أو المجتمعات الأخرى.

ويمكن عرض بعض هذه المعايير: عرابة وبن دودية (د.ت.). كما جاء في سكولينكوف وآخرون (2004: 5).

❖ معايير قياس حجم الإسهام المجتمعي للمنشأة تجاه العاملين:

1). معيار قياس معدل الدخل النقدي للعاملين بالمنشأة:
ويتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون في المنشأة خلال فترة زمنية معينة.

معيار قياس معدل الدخل النقدي للعاملين = المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية
عدد العاملين

وهذا المعيار يعكس مدى تبني المنشأة للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والعاملين، وذلك من خلال التزامها بقانون دفع الحد الأدنى من الأجور وفق النظام السائد في الدولة المعنية، كما يعكس إلى حد ما مدى رفاهية ومستوى معيشة أفراد المجتمع.

2) معيار قياس مساهمة المنشأة في حل بعض المشكلات المجتمعية للعاملين لديها:
معيار حل المشكلات المجتمعية للعاملين =

عدد العاملين المستفيدين من مساهمة المنظمة في حل المشكلات المجتمعية
عدد العاملين في المنشأة

تتمثل تلك المساهمة في تحمل المنظمة أعباء توفير السكن، وسائل النقل، التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية، الرحلات الترفيهية والثقافية، وهذا المعيار يعكس مدى التزام المنشأة بقوانين العمل والعمال، ويعكس مسؤوليتها المجتمعية تجاه العاملين وعائلاتهم من خلال تحسين ظروف حياتهم وصون كرامتهم.

(3) مؤشر قياس مساهمة المنشأة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها:

معدل نصيب العامل = تكلفة مساهمة المنشأة في تكاليف التدريب والتطوير
إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين

يوضح هذا المؤشر ما تقوم المنشأة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتثقيف الموظفين من أجل تطوير مستواهم العلمي والتقني، وهذا لا شك أنه يعكس مدى اهتمام المنشأة بعاملها وتطوير قدراتهم المهنية والثقافية، وينعكس بالمحصلة النهائية على سمعة المنشأة وصورتها الذهنية سواء لدى العاملين أو المستهلكين مما يزيد من حصتها السوقية واحتمالية زيادة العائد على رأس المال.

(4) معيار قياس مساهمة المنشأة في توفير الأمن الصناعي للعاملين:

مؤشر قياس توفر الأمن الصناعي = عدد الحوادث التي تقع في السنة
عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

حيث قلة الحوادث في صفوف العاملين، وتقادي الأخطاء والإصابات أثناء العمل يُعزز من مكانة المنشأة وسمعتها لدى أطراف عدة منها: (الحكومة، شركات التأمين، العاملين، أفراد المجتمع... إلخ) وهذا كله يصب في مصلحة الشركة، والترويج غير المباشر لمنتجاتها أو خدماتها.

(5) معيار قياس استقرار حالة العمل بالمنشأة:

مؤشر معدل دوران العمل = عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا

إجمالي عدد العاملين

إن ارتفاع معدل تاركي الخدمة سنويا من المنشأة يعكس ارتفاع معدل دوران العمل، وهذا مؤشر على حالة من عدم الاستقرار وعدم اهتمام المنشأة بعاملها، من حيث -على سبيل المثال-: (تدني الراتب أو الأجر، خطورة العمل وصعوبته مما يدفع العاملين إلى ترك العمل، عدم احترام إنسانية العامل وكرامته، عدم مراعاة سلامة البيئة الداخلية وصحة البيئة والصحة العامة في المنشأة... إلخ)، في حين انخفاض معدل دوران العمل يعكس حالة من الاستقرار للمنشأة وحسن السمعة.

6) معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للمنشأة:

$$\text{متوسط حصة العامل في الأرباح} = \frac{\text{قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين}}{\text{عدد العاملين}}$$

❖ معايير قياس حجم الإسهام المجتمعي للمنشأة تجاه المجتمع:

1) معايير قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية المجتمعية والثقافية والرياضية، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع بشكل عام.

$$\text{معدل تكلفة الإنفاق} = \frac{\text{تكلفة مساهمة المنشأة في الأنشطة المجتمعية للمجتمع}}{\text{إجمالي التكاليف المجتمعية للأنشطة المجتمعية التي ساهمت فيها المنظمة}}$$

2) معيار قياس مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

$$\text{معدل مساهمة المنظمة} = \frac{\text{تكلفة مساهمة المنظمة في تكاليف تحسين البنية التحتية}}{\text{إجمالي تكاليف مساهمة المنشآت العاملة في المنطقة}}$$

3). معيار قياس مساهمة المنظمة في توفير فرص عمل جديدة:

$$\text{معدل المنشأة في التشغيل} = \frac{\text{عدد العاملين المعيّنين بالمنشأة سنويا}}{\text{إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة}}$$

❖ معايير قياس حجم الإسهام المجتمعي للمنشأة تجاه البيئة:

يشمل هذا المؤشر تكلفة ما تقدمه المنظمة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة.

معدل إنفاق المنشأة = تكلفة مساهمة المنشأة في الحفاظ على البيئة المحيطة
إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للمُنظمات في المنطقة

(2) معدل إنفاق المنشأة على تدوير المخلفات = تكلفة إنفاق الشركة على إعادة التدوير
إجمالي ميزانية إعادة التدوير للشركات في المنطقة

رغم ذلك ما زالت هذه المعايير معايير استرشادية تُعطي مؤشرات حول مدى أداء المنظمة لمسؤولياتها المجتمعية دون جزم.

٣,٢ نماذج فلسطينية ودولية في المسؤولية المجتمعية:

١,٣,٢ بعض المُعطيات عن المسؤولية المجتمعية في فلسطين:

لم يُعد تقييم منشآت الأعمال وسمعتها يقتصر على وضعها الاقتصادي المتمثل بمركزها المالي، وحصتها السوقية فحسب، بل امتد إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل نشاطها المجتمعي والاعتناء بمشاكل المجتمع الذي تنشط فيه، وهموم أفرادها واحتياجاتهم، وكان من أبرز المفاهيم العصرية التي انعكست على سمعة المنشأة وعززت من مزاياها التنافسية هو مفهوم المسؤولية المجتمعية، الذي يُعنى بمفاهيم التنمية المستدامة، وحماية حقوق الأجيال القادمة، وترشيد استهلاك الموارد على اختلاف أنواعها، ولما غدت المسؤولية المجتمعية إحدى سمات العصر، وملامح المواطنة الصالحة، زاد ذلك من انتشارها في أغلب بلدان العالم، خاصةً بعد تبني الأمم المتحدة لها وإدراجها ضمن خططها الألفية، وهذا بدوره انعكس على انتشارها في الأراضي الفلسطينية بما ينسجم وواقع الاقتصاد الفلسطيني الذي لا زال في طور النهوض، وطور محاولة التخلص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي الذي فرضه الاحتلال كأمر واقع، فكان هناك العديد من المبادرات المجتمعية لعدة شركات فلسطينية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما ورد في دراسة فراونة والديب (2016) بعنوان: "دور الجودة في تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة: دراسة حالة (شركة جوال، شركة الاتصالات الفلسطينية، بنك فلسطين)، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أبعاد المسؤولية المجتمعية، والتعرف على دور الجودة في تعزيز المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة.

وهذا ما أكدته دراسة أبو عيران (د. ت. د.). بعنوان: (المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية). حيث أشارت الدراسة إلى تعدد صور ومبادرات المسؤولية

المُجتمعية في فلسطين وذلك حسب البيئة العامة، ونطاق نشاط المنشأة، ومركزها المالي، ووفرة مواردها، وأوردت عيران أن هناك بعض الشركات التي عُتبت بإنشاء صناديق خاصة لدعم وممارسة المسؤولية المُجتمعية، وأوردت عدة اشكال ونماذج للمسؤولية المُجتمعية الفلسطينية منها:

١. صندوق المسؤولية المُجتمعية لسوق فلسطين للأوراق المالية: حيث يعتبر تخصيص صندوق للمسؤولية المُجتمعية من أهم آليات تحقيق المنشآت لهذه المفاهيم، ويُعنى هذا الصندوق بتحقيق كافة أشكال المسؤولية تجاه المُجتمع وفق ثقافة المنشأة ورؤيتها وقيمها، وخلال النصف الأول من العام 2006 أطلق الصندوق رؤية استراتيجية تهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ عدد من المشروعات المختلفة.

٢. صندوق المسؤولية المُجتمعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

٣. المسؤولية المُجتمعية لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار/باديكو.

وجاء في الدراسة أن شركتي باديكو ومجموعة الاتصالات الفلسطينية أطلقتا مبادرة "الأخوة الفلسطينية"، والتي يتم من خلالها توزيع معونات غذائية لأربعين ألف موظف حكومي تقل رواتبهم عن مبلغ 1500 شيقل، إضافة إلى عشرة آلاف أسرة أسير، وأطلقت المجموعتان صندوق "الوفاء لفلسطين" كاستجابة سريعة منذ بروز الأزمة الاقتصادية 2007/2006 وانقطاع رواتب الموظفين الحكوميين بسبب توقف إسرائيل عن تحويل الاستقطاعات الضريبية والمقاصة التي تحصلها لصالح السلطة الفلسطينية بسبب تحكمها بالمعابر والحدود، وذلك سعياً من الشركتين للقيام بمسؤوليتهما تجاه الشعب الفلسطيني وصموده، كما قدمت باديكو ومجموعة الاتصالات الفلسطينية منحة بقيمة 1,25 مليون دولار لمشروع الربط الأكاديمي للجامعات الفلسطينية مع الشبكة الأوروبية من خلال تقنية الفاير، كما اشارت الدراسة إلى أن شركة "باديكو" قامت بتمويل قسم نقل الدم في المركز الوطني لأمراض الدم "أبقراط"، وساهمت بالتبرع لافتتاح مركز السموم والمعلومات الدوائية في جامعة النجاح، كما قامت بدعم جمعية أصدقاء الكفيف، وبالنسبة لصندوق المسؤولية المُجتمعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، فقد حظيت قطاعات التعليم والثقافة والصحة ب 75% من إجمالي الدعم الذي وفره الصندوق للعام 2005 والذي قارب 1,2 مليون دينار، حيث كانت نسبة الدعم لقطاع التعليم حوالي 31%، بينما كانت نسبة قطاع الثقافة والترفيه والفن 31,5%.

وترى الدراسة أن نجاح قيام المنشأة بدورها في المسؤولية المُجتمعية يعتمد على التزامها بمعايير منها:

1. الالتزام بمفاهيم المسؤولية المُجتمعية للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).
2. حماية البيئة، من حيث الالتزام بتوافق المنتج مع معايير جودة البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من ظروفها، ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط المنشأة.
3. دعم المُجتمع ومساندته. (الاميري، 2015).

أما نماذج المسؤولية المجتمعية للقطاع العام الفلسطيني منها: ما أعلنته وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، بتاريخ 2017/11/11م في مدينة رام الله عن منح المتقدمين للوظائف في سجلات وزارة التربية، الذين لم يُوفقوا بالحصول على وظيفة في وزارة التربية والتعليم العالي، فرصة الحصول على قروض مُيسرة من خلال صندوق التشغيل الفلسطيني وضمن فترات سماح من السداد لمدة سنة كحد أدنى، وذلك لتنفيذ مشاريع صغيرة خاصة، ضمن خطة وزارتي التربية والعمل للحد من معدلات البطالة والنهوض بالاقتصاد الوطني، علماً أنه يتقدم سنوياً للوظائف التعليمية ما يزيد عن 40 ألف خريج يتنافسون على 1000 شاغر وظيفي في حقل التعليم. (وفا، 2017).

ومن النماذج أيضاً الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق الذي يُشكل مظلة اقتصادية واجتماعية لحماية المجتمع والأفراد، وجبر الضرر الناجم عن حوادث الطرق التي تؤدي لأضرار جسدية، بغض النظر عن حجم الإصابة ولو أدت للوفاة، وبذلك يكون كل إنسان في فلسطين مُغطى ضد الإصابات الجسدية الناجمة عن حوادث الطرق، إما من خلال شركة تأمين "وهو الأصل" وإما من خلال الصندوق، عدا حالات محددة استثنائها المُشرع عند سن قانون التأمين رقم 20 لسنة 2005 وتم حصرها في المادة 149 من قانون التأمين. (بوابة اقتصاد فلسطين، 2015).

وقد تُوج هذا النموذج بمشروع "وردة الأمل لشعب الأمل" الخاص بإنشاء مستشفى لعلاج مرض السرطان والنخاع الشوكي في فلسطين، وقد لوحظ اهتماماً كبيراً من قبل المواطنين بمختلف شرائحهم بجمع التبرعات لصالح هذا المشروع، وأشار كسواني (2016)، أن الحملة حققت كامل أهدافها خلال سبع ساعات من انطلاقها حيث تم جمع 10 ملايين دولار و12 مليون شيقل، وكانت حصة القطاع العام هي الأكبر في هذه الحملة، وأشارت نفس الدراسة على وكالة "وفا" أنه أجمع العديد من العاملين بالشأن الاقتصادي على ضرورة وجود صندوق للمسؤولية المجتمعية، يُوجه لخدمة أغراض استراتيجية وطنية، واصفين حال المسؤولية المجتمعية في فلسطين بالارتجالية والتصرف الفردي، في ظل غياب القوانين الناظمة لها، وفي هذا السياق وخلال فترة الدراسة التي أجراها نفس المصدر، صرح مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني حاتم سرحان "إن قانون الشركات لم يُدرج نصوصاً تتعلق بالمسؤولية المجتمعية، أما مشروع القانون الجديد الذي يجري إعداده ضمن في بنوده المسؤولية المجتمعية" وجاء في نصوصه أنه على الشركات أن تتبرع بما نسبته 1% إلى 2% من صافي أرباحها لصالح المسؤولية المجتمعية، لبناء اقتصاد وطني قوي، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وبخصوص تأسيس صناديق المسؤولية المجتمعية، أشارت الدراسة أن النقاش حول هذا الموضوع تم للمرة الأولى في تشرين الثاني عام 2010 في الملتقى السنوي الأول للمسؤولية المجتمعية بدعوة من جمعية البنوك، وشكل اللقاء حجر الأساس لمأسسة مفهوم المسؤولية المجتمعية وخلق شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والعام والأهلي، وطالب المشاركون بإصدار وثيقة إطار لسياسات عامة وواضحة للمسؤولية المجتمعية، وتخصيص نسبة 2% من الأرباح القابلة للتوزيع، ليتم صرفها في أغراض

المسؤولية المجتمعية، لكن حتى اللحظة لم تخطو البنوك أي خطوة تأسيسية للصندوق، رغم أن بعضها يقوم بالتبرع بأعلى من 2% لصالح المسؤولية المجتمعية تصل أحياناً من 3-4% من قيمة أرباحها. (كسواني، 2016).

أما الإطار القانوني الفلسطيني الناظم للمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة والعاملين فقد ورد العديد من المواد والنصوص التي تُنظم هذه المبادئ منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ. نص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 33 على أن البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة وحمايتها من أجل الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية.

ب. أما المادة 15 من الدستور الفلسطيني فقد نصت على أن البيئة المتوازنة هدف تسعى الدولة لتحقيقه والحفاظ على البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع، ويقع الإخلال بها تحت طائلة المسؤولية.

وفي دراسة أجراها الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء عام 2011م، حول تطبيق القطاع الخاص للمسؤولية المجتمعية، حيث تم إجراء مسح شامل لجميع مؤسسات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، والتي تتمتع بقدرات تشغيلية (30 عامل فأكثر)، ولها ممارسات تنموية، وممارسات تجاه البيئة إلى جانب العديد من المؤشرات الأخرى المتعلقة بواقع ودور هذه المؤسسات تجاه المجتمع، بهدف توفير بيانات تفصيلية وشاملة حول دور مؤسسات القطاع الخاص في تنمية المجتمع المحلي. ولهذا الغرض أُعتمد المنهج الوصفي، وتم إعداد استمارة خاصة تضم مجموعة من الأسئلة تُغطي أبعاد المسؤولية المجتمعية، وغطت الدراسة عدة مجالات منها:

1. المسؤولية تجاه الزبائن/العملاء.
 2. المسؤولية تجاه البيئة واستخدام المواد الخام والطاقة.
 3. المسؤولية تجاه الموظفين.
 4. المسؤولية تجاه المجتمع المحلي الذي تعمل فيه المنشأة.
- الجدول الآتي يوضح مؤشرات المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية:

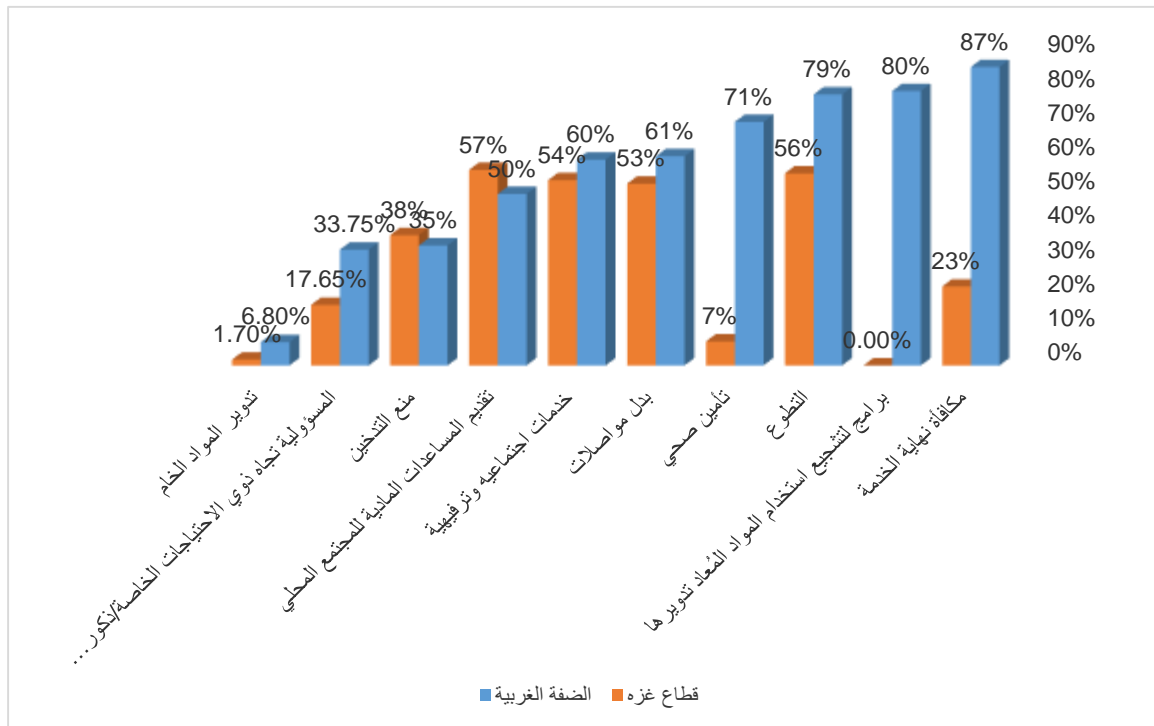
جدول (٤،٢): مؤشرات المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية (2011).

قطاع غزة	الضفة الغربية	أبعاد المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية
23%	87%	مكافأة نهاية الخدمة
0.0%	80%	برامج لتشجيع استخدام المواد المُعاد تدويرها
56%	79%	التطوع
7%	71%	تأمين صحي
53%	61%	بدل مواصلات

54%	60%	خدمات اجتماعية وترفيهية
57%	50%	تقديم المساعدات المادية للمجتمع المحلي
38%	35%	منع التدخين
17.65%	33.75%	المسؤولية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة/ذكور واناث.
1.7%	6.8%	تدوير المواد الخام

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، 2011).

يوضح الشكل الآتي التوزيع النسبي لهذه المؤشرات في الضفة والقطاع:



شكل (٢،٢). مؤشرات المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية 2011م.

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، 2011).

هذا وقد تضمنت الدراسة اعلاه أبرز مظاهر تبني مؤسسات القطاع الخاص لمبادئ المسؤولية المجتمعية من حيث:

١. المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين/الموظفين واعتماد سياسة التحفيز:

اشارت النتائج أن 87% من مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية تُقدم مكافآت نهاية الخدمة مقابل 23% في المحافظات الجنوبية، وأن حوالي 71% من المؤسسات في المحافظات الشمالية توفر تأمين صحي وضمان اجتماعي مقابل 7% في المحافظات الجنوبية،

وحوالي 60% من مؤسسات المحافظات الشمالية تقدم خدمات اجتماعية وترفيهية مقابل 54% في المحافظات الجنوبية. أما بخصوص تبني سياسة منع التدخين في المؤسسة خلال فترة الدوام الرسمي فقد تبني حوالي 35% من مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية مقابل حوالي 38% في مؤسسات المحافظات الجنوبية. وبلغت نسبة المؤسسات التي تقوم بتوفير ميزة دفع المواصلات للعاملين حوالي 61% في المحافظات الشمالية مقابل 53% في المحافظات الجنوبية.

٢. المسؤولية المجتمعية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة

أظهرت النتائج أن مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية تقوم بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل أكبر من مثيلاتها في المحافظات الجنوبية 24,9% و 17,7% ذكور وإناث على التوالي في المحافظات الشمالية، مقابل 14,0% و 7,3% ذكور وإناث على التوالي في المحافظات الجنوبية.

3. المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع المحلي

أظهرت النتائج أن مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الجنوبية قامت بتقديم الدعم المادي للمجتمع المحلي بنسبة أكبر مما هو عليه الحال في المحافظات الشمالية فقد بلغت حوالي 57% مقارنة ب 50% في المحافظات الشمالية، بينما تفوقت مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية بالمشاركة في التطوع عن مثيلاتها في المحافظات الجنوبية حيث كانت بنسبة 79% مقابل 56% في المحافظات الجنوبية. كما تسهم مؤسسات المحافظات الشمالية في دعم القضايا المجتمعية بشكل أكبر من مثيلاتها في المحافظات الجنوبية حيث 60% و 54% على التوالي. بالمقابل تسهم مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية دعم قضايا في مجالات أخرى لتطوير المجتمع بشكل أكبر من مثيلاتها في المحافظات الجنوبية، لعل أبرزها قضايا التعليم والثقافة والفنون والرياضة والبيئة.

4. المسؤولية تجاه الزبائن

أشارت الدراسة أن ما يقارب 84% من مؤسسات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية يتوفر فيها آليات ووسائل مكتوبة لتوثيق بيانات حول الزبائن، وحوالي 69% يتوفر بها مبادئ توجيهية مكتوبة لتجنب سوء استخدام البيانات من قبل الزبائن. أما بخصوص توفر مبادئ توجيهية حول وجود معلومات مكتوبة عن المنتجات/الخدمات أو الإعلانات التجارية فبلغت تقريبا 58%.

5. المسؤولية تجاه البيئة

1.7% من مؤسسات المحافظات الجنوبية تقوم بإعادة تدوير المواد الخام المستخدمة في عملية الإنتاج مقابل 6.8% من مؤسسات المحافظات الشمالية، ويتوفر مبادئ توجيهية وبرامج لتشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها في حوالي 80% من مؤسسات القطاع الخاص في المحافظات الشمالية، في حين لا تتوفر هذه المبادئ في أي من مؤسسات المحافظات الجنوبية. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

ويرى أبو عامر (2016). أن من مظاهر المسؤولية المجتمعية للشركات الخاصة في فلسطين هو تقديم هذه الشركات مساعدات مالية وعينية لمشاريع البنى التحتية ومشاريع الإسكان وتشغيل الخريجين وغيرها من المشاريع، مثل قيام عدد من المؤسسات والشركات الخاصة على رعاية الدوري الفلسطيني الممتاز لكرة القدم. علماً أن القانون الفلسطيني لم يلزم شركات القطاع الخاص باستقطاع جزء من أرباحه للمشاريع المجتمعية، كما هو الحال في القانون الإسرائيلي الذي يلزم الشركات باستقطاع ما نسبته 15% من أرباحها للمشاريع الخدمائية.

رغم ذلك ما زال يرى الكثير من المختصين أنه لا يوجد مفهوم متكامل وناضح للمسؤولية المجتمعية في فلسطين، وأن الممارسات المحدودة في هذا المجال لبعض الشركات لا تعدو أكثر من اجتهادات فردية متواضعة وتأخذ الطابع الإنساني الخيري غير المنظم، أو الممنهج وفق موازنات مُعلنة وواضحة وشفافة من خلال صندوق خاص للمسؤولية المجتمعية، أو كنسبة محددة من الأرباح باستثناء بعض الشركات مثل مجموعة الاتصالات الفلسطينية التي أعلنت أن حجم الموارد المالية التي خصصتها لصندوق المسؤولية المجتمعية لديها يصل من (3-5%) من أرباحها، ويرى بعض المختصين أن حالة الضبابية هذه وعدم النضوج أو الوضوح المتكامل للمسؤولية المجتمعية يُعزى إلى غياب الأطر التشريعية والإدارية الفلسطينية الناضجة لهذه المفاهيم. (مجلة سوق المال الفلسطيني، 2008، العدد 7).

٢,٣,٢ نماذج دولية في المسؤولية المجتمعية:

خلال العقود الماضية تبلورت العديد من المبادرات الدولية التي تُعنى بتنظيم وتطبيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية، وباتت هذه المبادرات تشكل مرجعية للعمل المجتمعي، والحفاظ على البيئة والمناخ، وترشيد استهلاك الموارد على مختلف أنواعها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ومن هذه المبادرات نستعرض على سبيل المثال:

1. الميثاق العالمي للمسؤولية المجتمعية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة

هو مبادرة طوعية كان قد طرحها الأمين العام للأمم المتحدة في حينه السيد كوفي عنان في المنتدى العالمي للمسؤولية المجتمعية في دافوس عام 1999م، تضمنت بنوده دعوة الشركات الى الالتزام الطوعي بالمبادئ العشرة التي يقوم عليها الميثاق والمتعلقة بحقوق الإنسان، والبيئة، وقوانين العمل، ومكافحة الفساد، وأن تصبح هذه المبادئ جزء من ثقافة المنشأة وقيمها، وأن تراعي تطبيقها في كافة أنشطتها وقراراتها. (الأسرج، 2011: 10-11).

2. إرشادات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD

(Organization for Economic Co-operation and Development)

تُعد هذه الإرشادات من أدوات المسؤولية المجتمعية، صدرت عن الدول الأعضاء البالغ عددها حوالي 38 دولة، مقرها في باريس، تُعنى بتنظيم أعمال الشركات الدولية التي تعمل في البلدان الأعضاء في المنظمة، وتشكل مبادرات طوعية للقيام بالأعمال بصورة مسؤولة في عدد كبير من الميادين مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والعلاقات الصناعية، والعمالة، والمنافسة، والتكنولوجيا، وتشجيع المساهمة الإيجابية للشركات العاملة في دول المنظمة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يحقق التنمية المستدامة. (Mullerate & Brennan, 2005).

3. مبادئ منظمة العمل الدولية بخصوص الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية

تأسست منظمة العمل الدولية عام 1919م كمنظمة تابعة للأمم المتحدة، متخصصة بقضايا العدالة الاجتماعية للعمال، وتوفير ظروف العمل اللائق المُرتكز على الحرية والعدل والأمن والكرامة الإنسانية. تضم المنظمة في عضويتها 182 دولة، وفي عام 1946م تحولت إلى وكالة متخصصة بوضع المعايير الدولية الخاصة بالعمل على هيئة اتفاقيات وتوصيات. (موقع منظمة العمل الدولية الإلكتروني، د.ت.).

4. المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس (ISO)

إن كلمة آيزو (ISO) هي اختصار لعبارة المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس International Organization for Standardization، وهي اتحاد دولي أو منظمة دولية غير حكومية، وليست من منظمات الأمم المتحدة، تأسست في جنيف عام 1946 لتسهيل التعاون وتوحيد المواصفات الصناعية على المستوى الدولي بهدف تسهيل عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات. (الصرن، 2001).

تضمنت المواصفات والمقاييس مجموعة من المعايير الناظمة لإدارة البيئة من بينها:

❖ المواصفة (ISO: 14000)

تعزز المواصفة 14000 الاهتمام المتزايد بالبيئة والمحافظة عليها من خلال نظام إدارة بيئي متكامل.

❖ المواصفة الدولية (ISO: 14001)

هي مجموعة من المواصفات التي تُعنى بمساعدة المنشآت على كيفية القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي. (أبو العيال، (د.ت.)).

5. الإعلان ثلاثي الأطراف للمبادئ المتعلقة بالشركات عابرة القارات:

صدر هذا الإعلان عام 1977 بهدف تشجيع المساهمة الإيجابية للشركات عابرة القارات في دفع عجلة التنمية، وقد تضمن هذا الإعلان المبادئ المتعلقة بالجوانب الاجتماعية لنشاط هذه الشركات، ومراعاة المساواة في المعاملة وإتاحة فرص التشغيل وتوفير عنصر الاستقرار والأمن الوظيفي للعاملين. (مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، 2017).

6. برنامج محاضرات البنك الدولي عن المسؤولية المجتمعية للشركات وتأثيرها على التنافسية

يرجع اهتمام البنك الدولي بتقديم البرامج التدريبية عن المسؤولية المجتمعية للشركات إلى عدم توفر المهارات والكفاءات لدى الشركات في البلدان النامية، خاصة الشركات المحلية، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها المجتمعية. (عرابة وين دودية، (د.ت.)).

رغم هذه النماذج وغيرها من المبادرات سواء المحلية أو الدولية إلا أنها ما زالت استرشادية، ولا تفرض قيوداً والتزامات على المؤسسات والمنشآت، وإنما هي أنماط وسلوك عمل، يتسم بالمرونة والتنوع كي تسترشد به المؤسسة بما يتلاءم ويتفق مع مصالحها وبرامج عملها وصولاً للنتائج المبتغاة منها.

في دراسة أجراها حلس (2016). بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين". تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل الدور الذي تلعبه المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص في فلسطين في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص والتعرف على أهم المبادئ التي تركز عليها وأسباب تناميها في المجتمع ومدى تبني مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني لها ومعرفة تأثيرها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها: غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص، ما أدى إلى عدم وجود مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية المجتمعية لدى الأفراد والمؤسسات والمجتمع المحلي، وترى الدراسة أنه رغم مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني بالنسبة الأكبر في تشغيل الأيدي العاملة، وتقديم التبرعات والإعانات للمجتمع إلا أن ذلك غير كافٍ للحكم عليه بتحمل المسؤولية المجتمعية بشكل دقيق دون مراعاة الاعتبارات المرتبطة بمفهوم المسؤولية المجتمعية وهي: المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وجودة الخدمات، ومراعاة حقوق الإنسان، وخُصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: أن تبني القطاع الخاص في فلسطين لمبادئ المسؤولية المجتمعية يساهم في الاستقرار الاجتماعي، وتحسين ظروف الحياة، ونوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.

أما دراسة عطا الله والفليت (2016). بعنوان: "مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية الفلسطينية/غزة". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى التزام المؤسسة المصرفية الفلسطينية بأدائها للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الفلسطيني، وهدفت الدراسة إلى معرفة أوجه المسؤولية المجتمعية التي تقدمها المؤسسة المصرفية الفلسطينية، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات وتوزيعها على موظفي المؤسسة المصرفية الفلسطينية، وعددهم 15 موظف بطريقة المسح الشامل، وكان من أهم نتائجها: أنه يوجد للمؤسسة المصرفية الفلسطينية دور ملموس في تحملها للمسؤولية المجتمعية يتمثل في تقديمها الدعم للقطاع الخاص، وأنه يوجد توافق بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية وقيم وأهداف المجتمع الفلسطيني، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة تنويع المؤسسة المصرفية الفلسطينية لبرامج المسؤولية المجتمعية التي تمارسها، وألا تقتصر المسؤولية المجتمعية على القطاع الخاص فقط، وضرورة زيادة عدد الدورات التدريبية والبرامج التوعوية لموظفي المؤسسة المصرفية تجاه المسؤولية المجتمعية وأهميتها.

وفي دراسة عابدين (2016). بعنوان: "واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية". تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة معوقات تطبيق المسؤولية المجتمعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة، وآليات تفعيل تطبيقها، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية المجتمعية في القطاع الخاص في غزة، واتخذت من شركات التأمين (الأهلية، الوطنية، العالمية، الملتزم) نموذجاً للدراسة الميدانية، تم اتباع المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة للتعرف على واقع المسؤولية المجتمعية لدى الشركات من وجهة نظر الموظفين، وتكونت عينة الدراسة من (74) موظف، أشارت النتائج أن أولى اهتمامات شركات التأمين تنحصر في تعظيم الأرباح للمالكين، وتعويض العاملين أثناء توقفهم عن العمل، وإلى تدني مستوى تبني الشركات عينة الدراسة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية، لأسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية الصعبة، والواقع السياسي، والحصار المستمر على قطاع غزة، مما كان له عظيم الأثر في إعاقة تطبيق المسؤولية المجتمعية لشركات التأمين، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع المسؤولية المجتمعية لشركات التأمين في قطاع غزة تُعزى لمتغيرات: الجنس، الحالة الاجتماعية، والعمر، والعمر الزمني للشركة، في حين أظهرت وجود فروق في واقع المسؤولية المجتمعية تُعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي لصالح الدراسات العليا، وعدد سنوات الخدمة لصالح الذين عدد سنوات خدمتهم أكثر من 10 سنوات، وخُصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: على شركات التأمين في قطاع غزة تشكيل لجنة مختصة تتبنى خطط استراتيجية في مجال التنمية المستدامة لتعزيز واقع المسؤولية المجتمعية، ويتوجب عليها أيضاً إفساح المجال أمام ذوي الاحتياجات الخاصة بتولي مهام

عمل بما ينسجم مع قانون الكوثة الفلسطيني، الذي ينص على توظيف ما لا يقل عن 5% من ذوي الاحتياجات الخاصة من مجموع العاملين في وظائف تتناسب وطبيعة إعاقتهم.

أما دراسة فراونة والديب (2016). بعنوان: "دور الجودة في تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة: دراسة حالة (شركة جوال، شركة الاتصالات الفلسطينية، بنك فلسطين)، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور الجودة في تعزيز المسؤولية المجتمعية في مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة ممثلةً في (شركة جوال، شركة الاتصالات الفلسطينية، بنك فلسطين)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجودة في تعزيز أبعاد المسؤولية المجتمعية في مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في ثلاث من مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة وهي (شركة جوال، شركة الاتصالات الفلسطينية، بنك فلسطين)، حيث تم توزيع (135) استبانة على عينة الدراسة، وتم استرداد (126) استبانة بنسبة استرداد (93%).

توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تبنت المسؤولية المجتمعية، وأن الجودة لها دور فعال في تعزيز أبعاد المسؤولية المجتمعية (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد القانوني، البعد البيئي) حيث أظهرت النتائج أن غالبية عظمى تؤيد الدور الفعال للجودة في تعزيز المسؤولية المجتمعية في هذه المؤسسات، وقد أوصت الدراسة ضرورة تطبيق أساليب ونماذج اقتصادية تساعد على تحسين الجودة في المؤسسات، وضرورة تطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والبيئية التي تسهم برفع مستوى أداء المؤسسة والمجتمع ككل، وتُمكن المؤسسة من تحقيق مركز ريادي في دنيا الاعمال.

وفي دراسة أبو ماضي (2015). بعنوان: "أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة". تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أثر المسؤولية المجتمعية على أداء مؤسسات القطاع العام في غزة، وتهدف الدراسة الى تحديد مستوى تطبيق المسؤولية المجتمعية، وأثر تطبيقها على أداء مؤسسات القطاع العام، وتقديم المقترحات لتعزيز تطبيقها، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبيان على مجتمع الدراسة المكون من جميع موظفي الفئة العليا العاملون في الوزارات المختلفة في قطاع غزة (مدير عام، وكيل مساعد، ووكيل وزارة)، والبالغ عددهم 150 موظف بأسلوب المسح الشامل، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: وجود علاقة طردية بين تطبيق المسؤولية المجتمعية ومستوى أداء المؤسسات العامة في القطاع، وأنه كلما زادت الخبرة العملية زاد تأييد الموظفين لتطبيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية، وخلصت الدراسة إلى جملة توصيات منها: ضرورة بناء علاقات طيبة مع المجتمع الذي تمارس فيه المنشأة عملها، وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع موظفي الوزارات عينة الدراسة على العمل التطوعي.

أما دراسة الحلايقة (2010). بعنوان: "آثار مقالع وصناعة الحجر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في محافظة الخليل". تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير منشآت صناعة الحجر على البيئة وخاصةً على: الهواء من خلال الغبار المُنتَاطير، وتشويه المشهد الطبيعي وتغيير تضاريس الأرض، والتأثير على خواص التربة، والمحاصيل الزراعية، والتنوع الحيوي، ونوعية وجودة المياه وعلى الصحة العامة للسكان المجاورين والعاملين في منشآت صناعة الحجر، هدفت الدراسة إلى التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية لمقالع ومناشير الحجر في محافظة الخليل، حيث قام الباحث بحصر جميع المقالع والمناشير والعاملين فيها في منطقة الدراسة، إضافةً الى السكان الموجودين ضمن دائرة نصف قطرها 1000 متر لاختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة، وبناءً على نتائج المسح الميداني والاستبانة فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

. يوجد في محافظة الخليل أكثر من 130 محجر و155 منشار، تتوزع على أكثر من 10 تجمعات في محافظة الخليل وتنتشر بشكل عشوائي دون ضوابط قانونية وبيئية.

. حوالي 59% من المناشير ومقالع الحجر ذات ملكية فردية وعائلية، أما المحاجر فإن 28% منها ذات ملكية فردية وحوالي 57% منها ذات ملكية عائلية.

وكما أثبتت الدراسة أن هناك آثار اقتصادية إيجابية تتمثل في: توفير فرص عمل، تنشيط الاقتصاد المحلي، ارتفاع قيمة وسعر الأرض، وجود آثار اجتماعية تتعلق بتحسين المستوى التعليمي في المنطقة. وأفاد 67,8% من عينة الدراسة أن لمقالع الحجر والمناشير آثار بيئية سلبية تتمثل في: التأثير على التربة والهواء والزراعة والنباتات والماء، تغيير معالم سطح الأرض، تأثيرات سلبية على صحة السكان المجاورين والعمال، مما يستوجب إعادة النظر في جميع نشاطات هذه الصناعة وطريقة عملها وأماكن انتشارها، وخُصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: العمل على ضرورة إلزام أصحاب المحاجر والمناشير على توفير الألبسة الواقية للعمال وإلزام العمال بضرورة ارتدائها من أجل تقليل عدد الإصابات، وسن القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، الاستفادة من بعض المحاجر ذات الموقع المتميز لعمل برك أو آبار لتجميع المياه في فصل الشتاء والتي يمكن استخدامها لأغراض الزراعة، وإنشاء مجمعات لتجميع وترسيب وتصفية الروبة البيضاء التي تنتج عن عملية قص الحجر في المصانع، ثم تعريض المادة الصلبة للكبس وقولبتها على شكل مكعبات وإعادة استخدامها بهدف تقليل حجم المخلفات الصناعية.

في دراسة أجراها شتاتحة وزاوية (2016). بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى مساهمة المسؤولية المجتمعية لمنظمات الأعمال في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، وهدفت الدراسة إلى التطرق لمفهوم المسؤولية المجتمعية وربطها بتحقيق التنمية المستدامة، كما هدفت إلى توعية الإدارات -خاصة- في منظمات الأعمال لأهمية تبني مزيد من المبادرات الاجتماعية التي تساهم في تطوير المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، ومعالجة المشاكل الإنسانية والبيئية والاقتصادية من خلال دراسة بعض المؤشرات التي تعبر عن انعكاس روح المسؤولية المجتمعية على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها: أن القطاع الخاص حقق تطوراً ملحوظاً في تبني وتطبيق المسؤولية المجتمعية على عكس القطاع العام الذي يعاني من خلل في تحمل هذه المسؤولية، وأن هناك حتمية واضحة مفادها انعكاس المسؤولية المجتمعية على أداء العمال والمؤسسة ككل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تحسين العلاقة بين الشركات ومختلف أصحاب المصالح من مستهلكين وموردين، رفع مستوى تطبيق الحوكمة والشفافية داخل الشركات، والعمل على حماية البيئة من خلال برامج توعوية.

أما دراسة جصاص وتلياني (2016). بعنوان: " دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة: الواقع والرهانات. تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مدى تطبيق منظمات الأعمال لمبادئ المسؤولية المجتمعية وإدراجها في نظامها الإداري بُغية الاستمرار والمحافظة على مركزها التنافسي وحصصها السوقية، وقد اهتمت الدراسة بدراسة النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمعات من خلال النسيج الذي تشكله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور الوظيفة المجتمعية إلى جانب الوظيفة الاقتصادية بما يكفل مراعاة مصالح الأطراف المشاركة في بيئة العمل الداخلية والخارجية. وترى الدراسة أنه حتى يكون دور المسؤولية المجتمعية فعالاً لا بد من تطبيق مجموعة من الآليات، وتصميم نظام داخلي للرقابة على أداء الأنشطة المجتمعية، وهذا ما تم اختباره على مستوى شركة كوكا كولا كنموذج للدراسة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت أسلوب دراسة الحالة، وكان من أهم نتائجها أنه يوجد نوعان من المسؤولية المجتمعية (داخلية، وخارجية)، وأن تطبيقها قد يكون إلزامي في إطار المسؤولية المجتمعية الإيجابية التي تُفرض على المؤسسة وإلا خضعت لمتابعات قضائية، أو أن يكون تطبيقها في إطار المسؤولية المجتمعية التطوعية ذات الطابع الأخلاقي، وخُصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات

منها: أنه على منظمات الأعمال الموازنة بين المسؤولية المجتمعية الخارجية والداخلية، وإدراجها في نظامها الإداري، وأن اللجوء لتغيير استراتيجيتها تطبيق المسؤولية المجتمعية هو أحد السبل في معالجة أزمات المنشأة وتجاوزها.

وفي دراسة محمد (2015). بعنوان: "دور القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمنشآت الأعمال: دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة". تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام منشآت الأعمال في السودان، بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف المجتمعية، والمردود الإيجابي على هذه المنشآت وعلى تحسين مستوى أدائها بصفة عامة، بالإضافة إلى عدم إدراك هذه المنشآت لأهمية قياس التكاليف المجتمعية، والأسس المتبعة في قياسها وكيفية الإفصاح عنها، وتكمن أهمية الدراسة في التعريف بالمسؤولية المجتمعية لمنشآت الأعمال وأهمية الوفاء بها، وبيان النماذج المحاسبية الخاصة بقياس التكاليف المجتمعية، وهدفت الدراسة إلى دراسة أسس القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية المجتمعية لمنشآت الأعمال، وتحديد العلاقة بين القياس والإفصاح ورفع كفاءة الأداء المالي في المنشآت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار ثلاث فرضيات: الفرضية الأولى: يساعد تطبيق نماذج القياس المحاسبي للتكاليف المجتمعية في زيادة الإفصاح عن مدى التزام المنشأة بمسؤولياتها المجتمعية، الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء المجتمعي ورفع كفاءة الأداء المالي في المنشآت. الفرضية الثالثة: القياس المحاسبي للأداء المجتمعي يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية للمنشآت. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع بيانات الدراسة من الشركة السودانية للاتصالات (سوداتل)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نماذج القياس المحاسبي للتكاليف المجتمعية يساهم في الإفصاح عن التكاليف الخاصة بالأنشطة البيئية للمنشأة، وأن تطبيق نماذج القياس المحاسبي للتكاليف المجتمعية يساهم في الإفصاح عن التكاليف الخاصة بمسؤولية المنشأة تجاه العاملين، وأوصت الدراسة بإصدار القوانين والتشريعات الملزمة للمنشآت للوفاء بالتزاماتها المجتمعية، وتدريب المحاسبين في المنشآت على كيفية القياس والإفصاح عن التكاليف المجتمعية في التقارير المالية.

أما دراسة زامل (2015). بعنوان: "مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية المجتمعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة في السعودية فيما يتعلق بمجالات: الموارد البشرية، حماية البيئة، المجتمع المحلي، المنتج، والعملاء، وهدفت الدراسة إلى تحديد مستوى هذا الإفصاح في التقارير السنوية لقطاعي الإسمنت والبتروكيماويات، المدرجة في السوق المالي

السعودي لعام 2013م، والبالغ عددها 27 شركة، وتوصلت الدراسة إلى تباين مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية المُجتمعية بين الشركات الصناعية عينة الدراسة، وأن مستوى الإفصاح كان ضعيفاً وينسبة منخفضة لا تتجاوز 29,3% مقارنةً بالدول المتقدمة، وتصدر مجال المجتمع المحلي أعلى نسبة مئوية للإفصاح من بين مجالات المسؤولية المُجتمعية حيث بلغت نسبة الإفصاح 34,4%، يليه الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بنسبة مئوية بلغت 29,6%، ثم مجال حماية البيئة بنسبة مئوية 28%، وأخيراً مجال المنتج والعملاء بنسبة 21,3%، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وكل من: إجمالي الأصول، وإجمالي المبيعات، في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى الإفصاح وكل من عدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد لجان مجلس الإدارة، وتوصلت إلى عدم وجود علاقة بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية المُجتمعية وعدد أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعمر الشركة، كما كشفت الدراسة عدم وجود فروق في مستوى الإفصاح للمسؤولية المُجتمعية للشركات تبعاً للموقع الجغرافي للشركة.

وفي دراسة القريوتي وآخرون (2014). بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية". تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص يعتمد على تعظيم أرباحها فحسب، كما لم تعد تعتمد في بناء سمعتها على مركزها المالي فقط، بل ظهرت مفاهيم حديثة تساعد في خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة، ومنها مفهوم "المسؤولية المُجتمعية" للمؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام شركة زين/الأردن بتحقيق الميزة التنافسية ومدى تبني والتزام الشركة بتطبيق مفهوم المسؤولية المُجتمعية ومدى تأثير المسؤولية المُجتمعية بأبعادها المختلفة (العمال/الموظفين، العملاء، المُجتمع، البيئة، المنافسة الشريفة، والمساهمة في الخطط التنموية) في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة، والتوصل إلى مجموعة من النتائج التي تعزز دور المسؤولية المُجتمعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هنالك دوراً إيجابياً للمسؤولية المُجتمعية في تحقيق الميزة التنافسية في شركة زين، كما توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (التركيز على العميل، والاهتمام بحل مشكلات المُجتمع، والاهتمام بالعاملين، والاهتمام بالبيئة، والمنافسة الشريفة، والمساهمة في دعم الخطط التنموية) في تحقيق الميزة التنافسية في الشركة، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد البرامج التدريبية للعاملين في الشركة لتعريفهم باستراتيجية المسؤولية المُجتمعية وأهميتها ودورها في تحقيق التميز، وبضرورة تعاون جميع الشركات العاملة في هذا القطاع بوضع استراتيجية وطنية تسهم في تعزيز مسؤوليتها المُجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

أما دراسة مقدم (2014). بعنوان: "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري". تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة فلسفة المسؤولية المجتمعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وترتيب أصحاب العلاقة بحسب درجة اهتمام المؤسسة بالوفاء بمسؤولياتها المجتمعية تجاههم، والعراقيل التي تواجه تطبيق ذلك، وقد تناولت الدراسة واقع ممارسة المسؤولية المجتمعية في عينة من المؤسسات الاقتصادية الواقعة في بعض ولايات الغرب الجزائري، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على المراجع والمصادر والمجلات والمقالات وشبكة الإنترنت بالإضافة إلى استخدام الاستبيان، وأظهرت النتائج غياب أي رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى عينة الدراسة، وأن المسؤولية المجتمعية تُمارس بشكل عام بدرجة متوسطة، وعموماً كانت ممارسة عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية جيدة تجاه كل من المساهمين والمستهلكين، في حين كانت بشكل متوسط تجاه البيئة والعاملين والموردين وفق ما يكفله القانون، أما تجاه أهم طرف ألا وهو المجتمع فقد كانت مُغيبية (لا تُمارس). وترجح الدراسة أن حتمية هذه النتيجة يعود إلى عدة عراقيل أهمها انعدام المخصصات المالية الكافية لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

خُصت الدراسة الى جملة من التوصيات الرامية إلى تفعيل ممارسة المسؤولية المجتمعية وهي توصيات

موجهة لأربعة أطراف هي: الدولة، المؤسسات الاقتصادية، الجامعات ومراكز البحث، ووسائل الإعلام.

أما دراسة الطراونة، وأبو جليل (2013). بعنوان: " أثر اخلاقيات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي". تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد مدى أثر المسؤولية المجتمعية (المسؤولية نحو البيئة، المسؤولية نحو المستهلكين، المسؤولية نحو المجتمع المحلي) على تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الأردنية، وهدفت الى توضيح الإطار العام لأخلاقيات الاعمال والمسؤولية المجتمعية والميزة التنافسية والتعرف على جوانبها المختلفة، ومعرفة أثر اخلاقيات الاعمال والمسؤولية المجتمعية في تحقيق الميزة التنافسية، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استقصاء اراء المبحوثين من المدراء في الإدارات العليا في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وشمل مجتمع البحث جميع الشركات الصناعية المدرجة ضمن بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (84) شركة، وتكونت العينة من (65) مديراً يعملون في الإدارات العليا في الشركات عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأخلاقيات الاعمال (الاستقلالية والموضوعية، الأمانة والانتقامية، النزاهة والشفافية)، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية (المسؤولية نحو البيئة، المسؤولية نحو

المجتمع المحلي، المسؤولية نحو المستهلكين) على تحقيق الميزة التنافسية، (تخفيض التكلفة، الابتكار والتجديد) في الشركات الصناعية الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز أخلاقيات الأعمال وإلزام العاملين بها، كما أوصت بضرورة قيام الشركات الصناعية الأردنية بدعم مؤسسات المجتمع المدني، وزيادة مساهمتها في إنشاء مراكز تعليمية وترفيهية وصحية.

٣,٤,٢ الدراسات الأجنبية:

في دراسة أجراها (Mensah et al., 2017). بعنوان: "أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على الالتزام التنظيمي للعاملين في البنوك الريفية والمجتمعية في غانا". تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد أثر المسؤولية المجتمعية للشركات تجاه الموظفين وأن تؤدي إلى زيادة الالتزام التنظيمي لموظفي القطاع المصرفي الريفي في غانا، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع 150 استبانة على موظفي الإدارات العليا في 50 مصرف بواقع ثلاثة موظفين في كل بنك، وتم استرجاع 145 استبانة بمعدل 97%، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني المصارف للمسؤولية المجتمعية تجاه الموظفين وبين زيادة الالتزام الوظيفي، لكن العلاقة ليست قوية عندما تتحكم في مستويات التعليم ومدة عمل الموظف. وخُصت الدراسة إلى مجموعة توصيات منها أن إيلاء اهتمام خاص لرفاهية الموظفين وتحسين ظروف عائلاتهم المعيشية يمكن أن يعزز على المدى البعيد التزامهم وأدائهم الوظيفي، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى نمو المنظمة وتطورها.

أما دراسة (Ebo Hinson et al., 2017). بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات والأعمال التجارية الدولية: دراسة العلاقة والفجوات من منظور الاقتصاد النامي". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على الثغرات الموجودة في 27 مقالة منشورة في مجلات محكمة تُعنى بقضية المسؤولية المجتمعية في غانا بهدف تحديد الثغرات ووضع إطار لتوجيه البحوث المستقبلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتحليل المضمون، وخُصت إلى التأكيد على المصالح المتضاربة والمتناقضة بين دول الاقتصاد الناشئ وبين المعايير الدولية، وأن هناك اهتماماً متزايداً بالمسؤولية المجتمعية للشركات في غانا وخاصة بعد عام 2010، ومن المتوقع أن تواصل المسؤولية المجتمعية للشركات اهتمام كل من الممارسين والأكاديميين على الصعيد العالمي خاصة في البلدان النامية حيث ينتشر الفقر ويتوقع أن تكمل الشركات جدول أعمال التنمية الحكومية، وتوصلت الدراسة أيضاً أن المسؤولية الخيرية تُصنف بدرجة عالية في غانا والاقتصادات النامية بشكل عام، في حين أن القضايا الأخلاقية تُصنف بدرجة عالية في البلدان المتقدمة.

وفي دراسة أجراها (Tiltemail, 2016). بعنوان "بحوث المسؤولية الاجتماعية للشركات: أهمية السياق". تمثلت مشكلة الدراسة في الوقوف على أثر العوامل السياقية (النظام السياسي،

المفاهيم الاجتماعية والثقافية، البيئة القانونية، النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي، حرية الإعلام، والأيديولوجيا) على ممارسة المسؤولية المجتمعية والبيئية للشركات (CSR)، وعلى وجه الخصوص الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية للشركات في البلدان النامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن العديد من الدراسات تفشل في التحقيق بشكل كامل في العوامل السياقية التي تؤثر على المسؤولية المجتمعية للشركات والتقارير في تلك البلدان، مفضلة الاعتماد على النظريات والفرضيات والدراسات التي أجريت وطورت من الغرب، خاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، وأشارت أنه قد يبدو هذا الأمر مناسباً لأن العديد من الاقتصادات الناشئة تشهد نمواً وتتجه نحو سياسة السوق، إلا أن عدداً كبيراً من هذه البلدان لديها بيئة اجتماعية وسياسية مختلفة تماماً، مع أنظمة سياسية وقانونية وتأثيرات ثقافية مختلفة، هذه العوامل لها تأثير كبير على تطبيق النظريات مثل نظرية أصحاب المصلحة، ونظرية المساءلة، والتي تستخدم عادة لشرح ظاهرة الإفصاح. وفي إطار المقارنة تم التطرق لعدة دول نامية منها المملكة العربية السعودية وأنها لا تملك نظام صحافة حر، وتحكمها عائلة ملكية، ولها سوق تهيمن عليه صناعة النفط، وتأثيرات دينية. مثل هذه الاختلافات الاجتماعية والثقافية تعني أن المجتمعات تطور فهماً مختلفاً لمفاهيم مثل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى انعكاس البيئة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والأيديولوجية، وحرية الإعلام على تبني مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وأشار الباحث إلى مجموعة من الخصائص التي تلازم هذه البلدان حيث حكومات غير مستقرة، مستويات أعلى من البطالة، محدودية القدرة الصناعية والتكنولوجية، عدم المساواة في توزيع الدخل، موارد غير مستغلة، في ظل الرغبة للتوجه نحو تنمية صناعية سريعة واتباع سياسات تهدف إلى جذب الاستثمار الخارجي، وغالباً ما يكون المستثمرون حريصون على الاستفادة من الحوافز الضريبية والعمالة الرخيصة، وما إلى ذلك من آثار سلبية أو غير مرغوب فيها. ومع ظهور المزيد والمزيد من الأبحاث حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان النامية في الأدبيات الأكاديمية، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها أنه من المهم إيلاء الاعتبارات (السياسية، والاجتماعية، والقانونية، والدينية، والإعلام... الخ) اهتماماً أكبر عند إجراء الأبحاث في الدول النامية، لأن عدم الاهتمام بها يمكن أن يؤدي إلى إدامة مفاهيم خاطئة تستند إلى أدلة من الأبحاث في العالم المتقدم.

أما دراسة (Adeney & Ahmed, 2015). بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الشركة، بحثت الدراسة تأثير المسؤولية المجتمعية للشركات على أداء الشركة. أعتد المنهج الوصفي، وتم قياس المسؤولية المجتمعية للشركات باستخدام مؤشر CSR، وتم قياس أداء الشركة باستخدام القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MBV)، وحجم الشركة، والعائد على رأس المال المستخدم (ROCE). تم استخدام الاستبيان لجمع بيانات 500 شركة في المملكة المتحدة، وأظهرت

النتائج وجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية المُجتمعية للشركات والسوق استناداً إلى القيمة الدفترية والعائد على رأس المال المُستخدم. في حين أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية المُجتمعية للشركات وحجم الشركة. وأظهرت انعكاسات لممارسة المسؤولية المُجتمعية للشركات على زيادة ثروة المساهمين، وأوصت الدراسة بأنه من أجل زيادة الأداء المالي والربحية، يجب على الشركات البريطانية أن تُكثف من جهودها للاضطلاع بمسؤولياتها المُجتمعية التي يمكن أن تكون بمثابة مصدر للميزة التنافسية.

وفي دراسة (Hirigoyen & Rehm, 2015). بعنوان "العلاقة ما بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي" تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة العلاقة بين المسؤولية المُجتمعية للشركات (CSR) السويدية المُسجلة في بورصة ستوكهولم OMX في السنوات 2006-2009 والأداء المالي لهذه الشركات، ولهذا الغرض تم استخدام المنهج الوصفي، وهدفت الدراسة إلى قياس العلاقة ما بين المسؤولية المُجتمعية ممثلة بـ (الموظفين، حقوق الإنسان، المسؤولية تجاه المجتمع، والمسؤولية تجاه البيئة، والحوكمة) والأداء المالي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة قوامها 329 من الشركات السويدية الموزعة بين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وآسيا. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المسؤولية المُجتمعية والأداء المالي من حيث العائد على رأس المال للشركات السويدية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية 2006-2009، ويمكن بالتالي استنتاج أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي إلى حد أكبر من المسؤولية المُجتمعية للشركات عينة الدراسة.

أما دراسة (Radwan, 2015). بعنوان: "تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على الموظفين في فندق SectorHatem". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أثر المسؤولية المُجتمعية تجاه الموظفين على التزامهم الوظيفي، وهدفت الدراسة إلى التحقق من أداء المسؤولية المُجتمعية للشركات في فنادق الغردقة تجاه المُجتمع، والبيئة، والموظفين، وتأثيرها على الالتزام التنظيمي للموظفين. ولتحقيق ذلك تم استخدام أكثر من منهج دراسي، وتم جمع البيانات باستخدام طرق بحث متعددة، بما في ذلك: الاستبيان، والمقابلات، وتحليل المحتوى. وخُصت الدراسة أن غالبية الفنادق لم تشرع في تطبيق المسؤولية المُجتمعية تجاه المُجتمع ولكنها مارست المسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة، وتتخذ تدابير مختلفة للحفاظ على الموارد. وأوصت الدراسة أنه يمكن استخدام المسؤولية المُجتمعية للشركات الفندقية كمحرك مهم لتعزيز مشاركة الموظفين والالتزام التنظيمي. وأن الفنادق يجب أن تظهر التزاماً أكبر لخدمة المُجتمع وصياغة استراتيجياتها وفقاً لذلك.

وفي دراسة (Wankhade, 2014). بعنوان: " المسؤولية الاجتماعية للشركات: نحو جدول أعمال جديد". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على نسبة إنفاق الشركات الهندية على المسؤولية المُجتمعية، علماً أن التشريع الجديد لقانون الشركات الهندية لعام 2013 ينص على أن

تقوم فئة معينة من الشركات بإنفاق ما لا يقل عن 2% من صافي أرباحها السنوية على مدار ثلاث سنوات نحو أنشطة المسؤولية المجتمعية، وهدفت الدراسة إلى الوقوف على حقيقة إنفاق الشركات الهندية على المسؤولية المجتمعية كنسبة مئوية من الربح، وإلى إجراء تحليل مُقارن بين إنفاق شركات القطاع العام الهندية والقطاع الخاص على المسؤولية المجتمعية، وإجراء تحليل مُقارن بين درجة الشفافية في شركات كلا القطاعين، ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة مكونة من 50 شركة للتحقق من نسبة الإنفاق المجتمعي، ولمقارنة الإنفاق على المسؤولية المجتمعية بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص كنسبة مئوية من الربح بعد الضريبة تم اختيار عينة من 16 شركة قطاع عام و20 شركة قطاع خاص، ولمقارنة درجة الشفافية بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص تم اختيار عينة من 32 شركة من شركات القطاع العام و48 شركة من شركات القطاع الخاص، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال التقرير السنوي للمسؤولية المجتمعية للشركات الهندية (CSR) الصادر عن مؤسسة البحوث والإصلاح الاجتماعي (NGO) لعام 2012-2013، وأظهرت الدراسة أن إنفاق الشركات الهندية على المسؤولية المجتمعية كنسبة مئوية من الربح بعد الضريبة لا يساوي 2%، وأنه لا يوجد فرق كبير في الإنفاق على المسؤولية المجتمعية بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص، كما تبين أنه لا يوجد فرق كبير في درجة الشفافية بين شركات القطاعين العام والخاص في الهند. وأوصت الدراسة أن قانون الشركات الهندي لعام 2013 يمثل فرصة فريدة لمواجهة تحدي توفير المساواة وتكافؤ الفرص بين قطاعات المجتمع الهندي، وأنه مع وجود نظام من المساءلة والشفافية السليمة يمكن تحقيق تغيير إيجابي ملحوظ على أفراد المجتمع.

أما دراسة (Kundu، 2013). بعنوان: "دراسة تجريبية لمسؤوليات الشركات الاجتماعية في الهند في تغيير السيناريو العالمي وتأثيره على ربحية الشركات: دراسة مقارنة بين شركات مختارة في القطاعين العام والخاص". تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة مختلف النظريات والمبادئ التوجيهية لممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات على المستوى الوطني-الهند- وكذلك المستوى الدولي، وهدفت الى تتبع تطور المسؤولية المجتمعية للشركات في الهند، ودراسة ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات وفقا للمبادئ التوجيهية الخاصة بمبادرة الإفصاح العالمية (GRI)، ومقارنة ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات الهندية الرئيسية في القطاعين العام والخاص، ودراسة مدى إدراك أصحاب المصلحة أهمية ممارسة هذه الشركات للمسؤولية المجتمعية، وتحليل تأثير ممارسات المسؤولية المجتمعية على ربحية الشركات. ولغرض دراسة 20 منظمة تُعطي أساساً للقطاع العام وشركات القطاع الخاص في الهند والتي تنتمي إلى قطاعات مختلفة (النفط الخام وتكرير الغاز والطاقة والكهرباء، والمعادن والتعدين، والهندسة الكهربائية الثقيلة، والكيماويات والأسمدة) تم استخدام المنهج الوصفي، وتوزيع 100 استبانة لتعبيتها من قبل أصحاب العلاقة في الشركات عينة الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن ممارسة المسؤولية المُجتمعية للشركات (CSR) طريقة فعالة لتحقيق إدارة أعمال سليمة من خلال الاضطلاع بالمسؤولية المُجتمعية التي تساعد في تعزيز القيمة الاقتصادية والعلامة التجارية للشركات، وأنه يتعين على الشركات والمنظمات أن تكون مسؤولة تجاه أصحاب المصلحة مثل المستهلكين والمستثمرين والموظفين.

وفي دراسة (Alvarez et al., 2013). بعنوان: " ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات البرازيلية". تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل ممارسات الشركات البرازيلية للمسؤولية المُجتمعية تجاه أصحاب العلاقة (مجال العمل، والمنتج، والبيئة، المسؤولية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه الشركة)، هدفت الدراسة لمعرفة ما إذا كانت ممارسة الشركات البرازيلية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف المنطقة الجغرافية للبلاد أم لا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة وفق العينة العشوائية العنقودية مكونة من 500 شركة حسب انتمائها للمنطقة الجغرافية (الشمالية، الشمالية الشرقية، الجنوبية، الجنوبية الشرقية، الغرب)، ومن النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك تبايناً بين الشركات في ممارستها للمسؤولية المُجتمعية تبعاً للمنطقة الجغرافية لاختلاف مطالب أصحاب المصالح والضغوط في كل منطقة، حيث كشفت الدراسة عن أن الشركات التي تقع في المنطقة الشمالية من البرازيل تمارس المسؤولية تجاه البيئة بشكل أكبر من باقي المناطق، في حين أن الشركات التي تعمل في المنطقة الجنوبية، والشمالية الشرقية من البلاد تظهر لديها الممارسات المُجتمعية تجاه المجتمع بشكل أكبر من باقي المناطق، أما الشركات في المنطقة الجنوبية الشرقية فتتميز بالممارسات المتعلقة بمسؤولية المنتج.

أما دراسة (Aharon, 2011). بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية والعدالة التنظيمية والرضا الوظيفي وكيفية الترابط بينهم إن وجد". تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور المسؤولية المُجتمعية في تحقيق العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي في الشركات عينة الدراسة، ولهذا الغرض اتبع الباحث المنهج الوصفي، وتم تطبيقه على عينة بلغت 101 موظف من شركتين تركيتين الأولى شركة تأمين والأخرى شركة أجهزة كهربائية. وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة ما بين المسؤولية المُجتمعية للشركات المستهدفة والعدالة التنظيمية والرضا الوظيفي. كما تطرقت إلى شكل العلاقة بين المنظمة وموظفيها وأن المسؤولية المُجتمعية شرط مسبق لهذه العلاقة، فإذا لم تظهر المنظمة مستوى عالي من المسؤولية تجاه موظفيها، فمن غير المحتمل أن تُفعل ذلك تجاه زبائنها وتجاه المجتمع والبيئة التي تعمل فيها. وتوصلت الدراسة إلى ارتباط المسؤولية المُجتمعية بشكل إيجابي بكلا المتغيرين الرضا الوظيفي والعدالة التنظيمية. وأن هناك تأثير بشكل مباشر وغير مباشر للمسؤولية المُجتمعية على الرضا الوظيفي باستخدام العدالة التنظيمية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة والمتوفرة لدينا حول موضوع الدراسة، نستنتج بان معظمها تناول موضوع المسؤولية المجتمعية بالبحث والدراسة، إذ احتل موضوع المسؤولية المجتمعية للشركات مكاناً بارزاً فيها، لكن الغالبية العظمى من هذه الدراسات ناقشت مراحل مُتقدمة للمسؤولية المجتمعية تعدت موضوع تحقيق المسؤولية المجتمعية من عدمه لتناقش قضايا مثل: (أثر المسؤولية المجتمعية على الميزة التنافسية، أثرها على التنمية المستدامة، مستوى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية، أثرها على الأداء المالي ... الخ) وهذا مؤشر أن المسؤولية المجتمعية مُطبقة أصلاً في هذه المؤسسات أو تلك البلدان، على عكس الدراسة الحالية التي هدفت في مُجملها إلى تحديد فيما إذا طبق قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة المسؤولية المجتمعية أم لا، وإذا تم التأكد من تطبيقها فما هي أشكالها، وما هي معوقات عدم تطبيقها، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة حول أهمية تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية، وإبراز الفوائد التي يمكن أن تعود على أصحاب العلاقة خاصةً (المُجتمع، والبيئة، والعاملين). وقد اتفقت الدراسة الحالية من حيث الشكل العام للبحث مع دراسة (مقدم، 2014). من حيث التطرق إلى: مدى تحقيق المسؤولية المجتمعية، شكلها، معوقات تطبيقها، كما اتفقت معها من حيث دراسة الدلالة الإحصائية لعُمر المنشأة، وحجمها، والشكل القانوني لمليتها، وطبيعة نشاطها. على عكس الدراسات الأخرى التي تناولت الدلالة الإحصائية للعنصر البشري من حيث (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي). وأثره على تبني المنشأة للمسؤولية المجتمعية، وقد أفادت هذه الدراسات الحالية في القاء الضوء على مفهوم المسؤولية المجتمعية وأبعادها، وأهميتها على مستوى أصحاب العلاقة، وستكون هذه الدراسة استكمالاً وامتداداً لهذه الدراسات وما نادى به من توصيات.

بعد الرجوع إلى العديد من الدراسات العربية والأجنبية تبين:

. أن معظم الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح مفهوم المسؤولية المجتمعية، ومدى أهمية تبني هذا المفهوم وفوائده على مختلف أصحاب العلاقة.

. تنوعت الدراسات السابقة في استخدامها لمنهجية البحث، حيث استخدمت معظمها المنهج الوصفي وذلك بالاعتماد على أدوات تلك الدراسات (استبانة، مقابلة، ملاحظة، وغيرها من الأدوات).

. تباينت عينة الدراسة لكل من الدراسات السابقة بناءً على مجتمع الدراسة، حيث اختلف حجم العينة لكل منها حسب الفئة التي استهدفتها.

. بينت الدراسات السابقة أنه لا يوجد مفهوم محدد وجامع للمسؤولية المجتمعية، وأنه لا يوجد شكل قانوني مُحدد يُلزم تبنيتها.

. بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي، واسلوب المسح الشامل مثل دراسة أبو ماضي (2015). بعنوان: "أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة. حيث تم توزيع استبيان على مجتمع الدراسة المكون من جميع موظفي الفئة العليا العاملون في الوزارات المختلفة في قطاع غزة (مدير عام، وكيل مساعد، ووكيل وزارة)، والبالغ عددهم 150 موظف.

. بعض الدراسات استخدمت اسلوب دراسة الحالة مثل دراسة القريوتي وآخرون (2014). بعنوان: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية".

. بعض الدراسات استخدمت اسلوب تحليل المضمون مثل دراسة (Ebo Hinson et al., 2017). بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية للشركات والاعمال التجارية الدولية: دراسة العلاقة والفجوات من منظور الاقتصاد النامي". تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على الثغرات الموجودة في 27 مقالة منشورة في مجلات محكمة تُعنى بقضية المسؤولية المجتمعية في غانا بهدف تحديد الثغرات ووضع إطار لتوجيه البحوث المستقبلية".

. بعض الدراسات استخدمت متغيرات مستقلة تتشابه مع متغيرات الدراسة الحالية مثل دراسة مقدم (2014). بعنوان: "تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري".

هذا ويمكن الاستفادة من الدراسات السابقة من حيث

1. تفيد في التعرف واختيار منهج الدراسة والاطلاع على التجارب الحديثة لتلك الدراسات حيث كان لها الأثر في التمهيد لهذه الدراسة للوصول إلى هدفها من حيث وصف واقع تطبيق المسؤولية المجتمعية لقطاع صناعة الحجر في فلسطين، والتعرض لهذا الوضع بالنقاش والتفسير، ثم التنبؤ بالمستقبل.

2. مكنت من الاطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة وبالتالي انتقاء ما يتناسب منها مع موضوع الدراسة الحالية تمهيدا لبناء أداة الدراسة/الاستبانة والتي تضمنت خمسة محاور.

3. الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة بعد الاطلاع عليها في تقديم التوصيات والمقترحات بما ينسجم مع نتائج الدراسة الحالية.

أما فيما يتعلق بما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فيمكن إجماله في

١. تُعد الدراسة الحالية إحدى الدراسات المحلية التي تناولت المسؤولية المجتمعية بشكل عام، ودور قطاع صناعة الحجر في تحقيق المسؤولية المجتمعية بشكل خاص.

٢. تناولت الدراسة الحالية مُعيقات تطبيق المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر المبحوثين بالتحليل والدراسة، وهذا الأمر قلما تطرقت إليه الدراسات الأخرى.

٣. تناولت الدراسة الحالية قطاع مهم من قطاعات الصناعة، ومدى دوره في تحقيق المسؤولية المجتمعية، لكن نشاطه وما يحمل في ثناياه من تأثيرات سلبية على عدة أطراف من أصحاب العلاقة خاصةً (المجتمع، البيئة، والعاملين)، جعلت منها دراسة مهمة ولا بُد منها.

الفصل الثالث

الإطار المنهجي للدراسة

١,٣ مقدمة:

يستعرض هذا الفصل منهجية الدراسة، وأدواتها، وكذلك مجتمع الدراسة الذي أُجري عليه البحث، وعينته وخصائصها، وطريقة التأكد من صدق أداة الدراسة، وكيفية التحقق من ثباتها، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

٢,٣ منهج الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدراسة وأهدافها أُستخدم المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة الحالية، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدراسة في الوقت الحاضر كما هي في الواقع ووصفها وتفسيرها والتنبؤ بها، وهو منهج مناسب لمثل هذه الدراسات، وتم الرجوع إلى الأدبيات السابقة لتوضيح الخلفية النظرية للدراسة، وتصميم استبيان من خمسة محاور تهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بأداء المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، تجاه البيئة، تجاه العاملين/الموظفين في منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة، ثم محور معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر المالكين والإدارات، أما المحور الأول فتضمن معلومات عامة حول المنشأة من حيث: (عمرها، طبيعة عملها، حجمها، الشكل القانوني لمليتها، وترخيصها لدى الجهات الرسمية والنقابات المختصة).

٣,٣ مجتمع وعينة الدراسة:

١,٣,٣ مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من منشآت قطاع صناعة الحجر العاملة في جنوب الضفة الغربية (محافظة بيت لحم، والخليل)، والمُسجلة في سجلات: دليل اتحاد صناعة الحجر والرخام لعام 2011م، ودليل الصناعات والحرف الصادر عن غرفة تجارة وصناعة الخليل لعام 2012م، وغرفة تجارة وصناعة بيت لحم لنفس العام أيضاً، علماً أن هذه السجلات هي آخر تحديث لدى هذه المؤسسات حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وقد بلغ عدد منشآت صناعة الحجر المُسجلة في هذه السجلات 441 منشأة موزعة على النحو التالي:

الجدول (١,٣): عدد منشآت صناعة الحجر العاملة حسب المحافظة

نوع المنشأة	المجتمع	النسبة	محافظة بيت لحم	محافظة الخليل	المجموع
محجر	137	31.1%	29	108	137
منشار	304	68.9%	116	188	304
المجموع	441	100.0%			441

٢,٣,٣ عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدّراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها والبالغ (441) منشأة وبالاعتماد على الأسس العلمية للمسوح بالعينات الاحتمالية، وتم اختيار أسلوب العينة العشوائية الطبقية النسبية، وذلك بهدف الحصول على عينات تمثل الطبقات التي تتوزع عليها منشآت قطاع الحجر في محافظتي بيت لحم والخليل، ولتحقيق ذلك تم اختيار العينة على عدة مراحل وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: تم حصر مجتمع الدراسة من خلال الرجوع إلى سجلات اتحاد صناعة الحجر والرّخام (2011)، وسجلات غرف تجارة وصناعة محافظتي بيت لحم والخليل/دليل الصناعات والحرف لعام (2012)، وكان عدد المنشآت المسجلة خلال هذه الفترة من المحافظتين (441 منشأة).

المرحلة الثانية: من خلال برنامج (The Survey System) تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة وكان حجم العينة 206 منشأة.

المرحلة الثالثة: تم توزيع العينة على المحاجر والمناشير المنتشرة في محافظتي بيت لحم والخليل باستخدام التوزيع النسبي، والتقريب لأقرب منزلة عشرية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (٢,٣): عدد منشآت صناعة الحجر المستهدفة ضمن الدراسة حسب المحافظة:

نوع المنشأة	المجتمع	النسبة	العينة حسب نوع المنشأة
محاجر	137	31.1%	64
مناشير	304	68.9%	142
المجموع	441	100.0%	206

المرحلة الرابعة: تم توزيع العينة حسب نوع المنشأة والمحافظة:

تم تحديد نسبة أفراد العينة من كل تجمّع/طبقة بما يتناسب مع حجمها في مجتمع البحث من خلال المعادلة: عدد المحاجر أو المناشير في المحافظة * حجم العينة/مجتمع الدراسة. والجدول التالي يوضح ذلك علماً أنه (تم التقريب لأقرب منزلة عشرية). الجدول (٣,٣): عدد منشآت صناعة الحجر المستهدفة حسب طبيعة عمل المنشأة والمحافظة

نوع المنشأة	المحافظة	مجتمع الدراسة	النسبة	العينة حسب المحافظة
محاجر	الخليل	108	78.8%	50
	بيت لحم	29	21.2%	14
	المجموع	137	100.0%	64
مناشير	الخليل	188	61.8%	88
	بيت لحم	116	38.2%	54
	المجموع	304	100.0%	142
المجموع الكلي		441		206

المرحلة الخامسة: تم تقسيم كل محافظة إلى طبقات، وتم تحديد نسبة أفراد العينة من كل طبقة أو منطقة بما يتناسب مع حجمها في مجتمع البحث، ثم تم اختيار أفراد كل منطقة بالطريقة العشوائية. علماً أنه تم التقريب لأقرب منزلة عشرية ($0.05 \leq$ يُقرب للواحد صحيح، > 0.05 يُلغى). الجدول (٤,٣): عدد المحاجر المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة الخليل

المنطقة	عدد افراد مجتمع الدراسة	عدد افراد العينة
الشيوخ	41	19
بني نعيم	17	8
سعير	17	8
الخليل	15	7
يطا	9	4
تفوح	5	2
ححول	2	1
السموع	2	1
المجموع	108	50

الجدول (٥,٣): عدد المناشير المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة الخليل

المنطقة	عدد أفراد مجتمع الدراسة	عدد أفراد العينة	الاستبانات المُعادة	الفاقد
الخليل	94	44	43	1
بيت امر	19	9	8	1
الشيوخ	17	8	8	0
يطا	16	7	7	0
بني نعيم	13	6	6	0
السموع	9	4	4	0
شيوخ العروب	10	5	4	1
سعير	6	3	3	0
دورا	2	1	1	0
بيت كاحل	1			
تفوح	1		1	0
الظاهرية	1	1		
المجموع	188	88	85	3

حيث أبدأ مسؤولي ثلاثة مناشير في محافظة الخليل (منطقة الفحص، بيت أمر، شيوخ العروب) عدم رغبتهم بتعبئة الاستبيان.

الجدول (٦,٣): عدد المحاجر المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة بيت لحم

المنطقة	عدد أفراد مجتمع الدراسة	عدد أفراد العينة في كل منطقة
بيت لحم	14	7
بيت فجار	11	5
الخضر	2	1
مراح رياح	2	1
المجموع	29	14

الجدول (٧,٣): عدد المناشير المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة بيت لحم

المنطقة	عدد أفراد مجتمع الدراسة	عدد أفراد العينة
بيت فجار	57	27
بيت لحم	46	21
الخضر	4	2
الدوحة	3	1
جورة الشمعة	2	1
ام سلمونة	1	
مراح رياح	1	
مراح معلا	1	2
واد النيص	1	
المجموع	116	54

وبذلك يكون إجمالي عدد الاستبانات المُعادة بغض النظر عن طبيعة عمل المُنشأة، أو المحافظة التي تعمل فيها هو: (203) مُنشأة من أصل (206)، بمعدل 98.54%، حيث أبدأ مسؤولي ثلاثة مناشير في محافظة الخليل (منطقة الفحص، بيت أمر، شيوخ العروب) عدم رغبتهم بتعبئة الاستبانة، وهذه النسبة المُرتفعة لعدد الاستبانات المُعادة، تعود إلى كون الباحث كان يُتابع المبحوثين ومنتظرهم حتى ينتهوا من تعبئة الاستبيان، وكان يُفسر لهم أي ألبس أو غموض يواجههم في أي سؤال.

٤,٣ صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق الأداة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما صُممت لقياسه من حيث: الشمولية، ومدى وضوح فقراتها ومفرداتها، أي بمعنى أن تكون الاستبانة مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق الأداة بطريقتين:

١,٤,٣ الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

يقصد بالصدق الظاهري أو صدق المُحكّمين هو: أن يتم اختيار عدداً من المُحكّمين المختصين وأصحاب الخبرة في الظاهرة أو مُشكلة الدراسة، وعرض الاستبانة عليهم لتقييمها، وفعلاً تم عرضها على أحد عشر مُحكماً من ذوي الاختصاص في الجامعات الفلسطينية، والتزم الباحث بأرائهم، وقام بإجراء ما يلزم من حذف أو تعديل أو إضافة في ضوء المقترحات المُقدمة حتى خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

٢,٤,٣ صدق المقياس/الأداة:

❖ الاتساق الداخلي: (Internal Validity).

يُعبّر الاتساق الداخلي عن مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه وكانت النتائج على النحو التالي:

1. المحور الأول: المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.

الجدول (٨,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والدرجة الكلية للمحور.

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الأحصائية الدالة
1	تُعنى المنشأة بتلبية احتياجات المجتمع الذي تعيش فيه	.466**	0.000
2	تُعنى المنشأة بقضايا المجتمع الذي تعمل فيه	.515**	0.000
3	تتوافق رسالة المنشأة وأهدافها مع مفاهيم المسؤولية المجتمعية	.642**	0.000
4	تمارس المنشأة المسؤولية المجتمعية متى توفر التمويل اللازم	.524**	0.000
5	تقدم المنشأة التبرعات والمساعدات بشكل منتظم	.541**	0.000
6	تُعنى المنشأة بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة	.376**	0.000
7	تحرص المنشأة على كسب ثقة أفراد المجتمع	.412**	0.000
8	تساهم المنشأة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية دون مقابل	.577**	0.000
9	توازن المنشأة ما بين الربحية وخدمة المجتمع في عملها:	.596**	0.000
10	تُعنى المنشأة بقضايا الحد من البطالة	.575**	0.000

يتضح من الجدول (٨,٣)، أن قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً مما يُشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع على ضوء الإطار النظري الذي بُني المقياس على أساسه، وبذلك يعتبر المحور صادق وقاس ما صُمم لقياسه.

٢. المحور الثاني: المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة

الجدول (٩,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة والدرجة الكلية للمحور.

الدرجة	الفرقة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1	تتخلص المنشأة من المادة الجيرية البيضاء في شبكة الصرف الصحي بعد معالجتها	.444**	0.000
2	تُعنى المنشأة بقضايا صحة البيئة	.710**	0.000
3	تعمل المنشأة على تدوير المخلفات ما أمكن	.588**	0.000
4	تستخدم المنشأة التقنيات التي تحد من التلوث البيئي	.701**	0.000
5	تلتزم المنشأة عمالها بالحفاظ على البيئة	.708**	0.000
6	تهتم المنشأة بصحة السكان المجاورين	.611**	0.000
7	تعمل المنشأة على ترشيد استخدام الموارد	.592**	0.000
8	تسعى المنشأة الى استخدام الطاقة البديلة	.455**	0.000
9	تتواصل المنشأة مع المؤسسات المعنية لوضع برامج تحد من التلوث البيئي	.640**	0.000
10	تحرص المنشأة على تخفيض المخلفات الصناعية	.595**	0.000
11	تهتم المنشأة بشكاوى السكان المجاورين	.589**	0.000
12	تُسق المنشأة مع سلطة حماية البيئة للحفاظ على النباتات النادرة	.646**	0.000
13	تتخلص المنشأة من المياه العادمة/البيضاء في الاراضي المجاورة	.460**	0.000

يتضح من الجدول (٩,٣) أن قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً مما يُشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة على ضوء الإطار النظري الذي بُني المقياس على أساسه، وبذلك يُعتبر المحور صادق وقاس ما صُمم لقياسه.

3. المحور الثالث: المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين

الجدول (١٠,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين والدرجة الكلية للمحور.

الدرجة	الفقرة	معامل الارتباط	الدالة الإحصائية
1	تعتمد المنشأة المهارة معياراً أساسياً للتوظيف دون الانتفاة لمعايير الجنس أو الديانة	.590**	0.000
2	تلتزم المنشأة بتوفير التأمين الصحي للعاملين	.668**	0.000
3	تلتزم المنشأة بقانون منع عمالة الاطفال	.516**	0.000
4	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون الحد الأدنى من الاجور	.477**	0.000
5	تتبنى المنشأة سياسة واضحة للمسار الوظيفي والترقية	.693**	0.000
6	تحرص المنشأة على تهيئة بيئة عمل داخلية ذات شروط انسانية	.623**	0.000
7	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون التعويضات للعاملين (عند الوفاة، العجز، المرض...الخ).	.633**	0.000
8	تحرص المنشأة على كفاية حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية	.593**	0.000
9	تحرص المنشأة على توفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين	.491**	0.000
10	تلتزم المنشأة بتعويض العمال عن ساعات العمل الاضافية حسب القانون	.481**	0.000

يتضح من الجدول (١٠,٣)، أن قيم مصفوفة ارتباط فقرات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية للأداة كانت دالة إحصائياً مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات الأداة وأنها تشترك معاً في قياس مدى تحقيق قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين على ضوء الإطار النظري الذي بُني المقياس على أساسه، وبذلك يعتبر المحور صادق وقاس ما صُمم لقياسه.

٣,٤,٣ نتائج الصدق البنائي (Structure Validity):

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة (الاستبانة) الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

الجدول (١١,٣): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

الدرجة الكلية	معامل الارتباط	الفقرة	رقم
0.000	.788**	المحور الأول "المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع"	٠١
0.000	.896**	المحور الثاني "المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة"	٠٢
0.000	.818**	المحور الثالث "المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين"	٠٣

من خلال الجدول أعلاه، يُلاحظ أن جميع معاملات الارتباط لمحاور الاستبانة الثلاثة دالة إحصائياً عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$ وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقة وقاست ما صُممت لقياسه.

٥,٣ ثبات أداة الدراسة

الثبات هو دقة القياس، والقياس الثابت لمُتغيرٍ ما، يعني قياس ذلك المُتغير بدقة وبدون أخطاء، وتكون الأداة ثابتة عندما تكون النتائج التي نحصل عليها مُتقاربة إذا تكرر تطبيقها أكثر من مرة في ظروف مماثلة، أي عند تطبيق الأداة أكثر من مرة هل نحصل على نتائج لها صفة الاستقرار والثبات.

وفي الدراسة الحالية تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي وبحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، إذ بلغت قيمة الثبات (0.871)، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الثبات. أي أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية من الثبات. الجدول (١٢,٣): نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة

معامل الثبات	عدد الفقرات	حجم العينة	قيمة معامل الثبات (Cronbach Alpha)
	33	206	.871

أما نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة، الجدول (١٣،٣)،
يوضح ذلك:

الجدول (١٣،٣): نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة

المحور	عدد فقرات المحور	درجة الثبات Cronbach's Alpha
المسؤولية تجاه المجتمع	10	.634
المسؤولية تجاه البيئة	13	.786
لمسؤولية تجاه العاملين	10	.766
الدرجة الكلية لثبات أداة الدراسة	33	.871

. تم إعداد استبيان من خمسة محاور، وتم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) الذي يحتل خمس إجابات، حتى يتسنى تحديد آراء المبحوثين حول كل الفقرات التي تناولها الاستبيان، والجدول (١٤،٣). يوضح ذلك.
جدول (١٤،٣). مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale)

التصنيف	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
الدرجة	1	2	3	4	5

٦،٣ المعالجة الإحصائية:

بعد التأكد من ثبات وصدق أداة الدراسة وجمع بياناتها، تم مراجعتها وإدخالها على قاعدة البيانات التي تم تطويرها على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). حيث أُعطيت الإجابة دائماً خمس درجات، وغالباً أربع درجات، وأحياناً ثلاث درجات، ونادراً درجتين، وأبداً درجة واحدة. كما تم إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات من خلال استخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الدراسة. وتم فحص فرضيات الدراسة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) عن طريق استخدام الاختبارات التالية:

- ✓ النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية: يُستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، وتفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
- ✓ معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار بدراسة العلاقة بين متغيرين، وقد استُخدم لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

- ✓ اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
 - ✓ اختبار ت (T-Test) للمتغيرات المستقلة، لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
 - ✓ اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لمعرفة إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات. استخدمه الباحث للفروق التي تعزى للمتغير الذي يشتمل على ثلاث مجموعات فأكثر.
- ٧,٣ وصف خصائص عينة الدراسة الديمغرافية:

❖ توزيع منشآت صناعة الحجر (عينة الدراسة) حسب المحافظة:

الجدول (١٥,٣): توزيع المنشآت المستهدفة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بيت لحم	68	33.5%
الخليل	135	66.5%
المجموع	203	100.0%

تتوزع منشآت صناعة الحجر التي شملتها الدراسة على محافظتي بيت لحم والخليل، حيث أظهرت نتائج التحليل أن 66.5% من المنشآت المستهدفة موجودة في محافظة الخليل، في حين أن 33.5% من المنشآت موجودة في محافظة بيت لحم، وهذا التوزيع يعود إلى انتشار الصخور الحيرية الرسوبية في جبال محافظة الخليل أكثر مما هو عليه الحال في محافظة بيت لحم، ما أدى إلى ارتفاع عدد المحاجر وبالتالي ارتفاع عدد منشآت صناعة الحجر في محافظة الخليل، وهذه النتيجة أكدتها أيضاً دراسة (الحلايقة، 2010)، عندما أشار الحلايقة أن عدد المحاجر وصل عام 2010 في محافظة الخليل إلى أكثر من 130 محجر.

❖ توزيع المنشآت حسب طبيعة عمل المنشأة

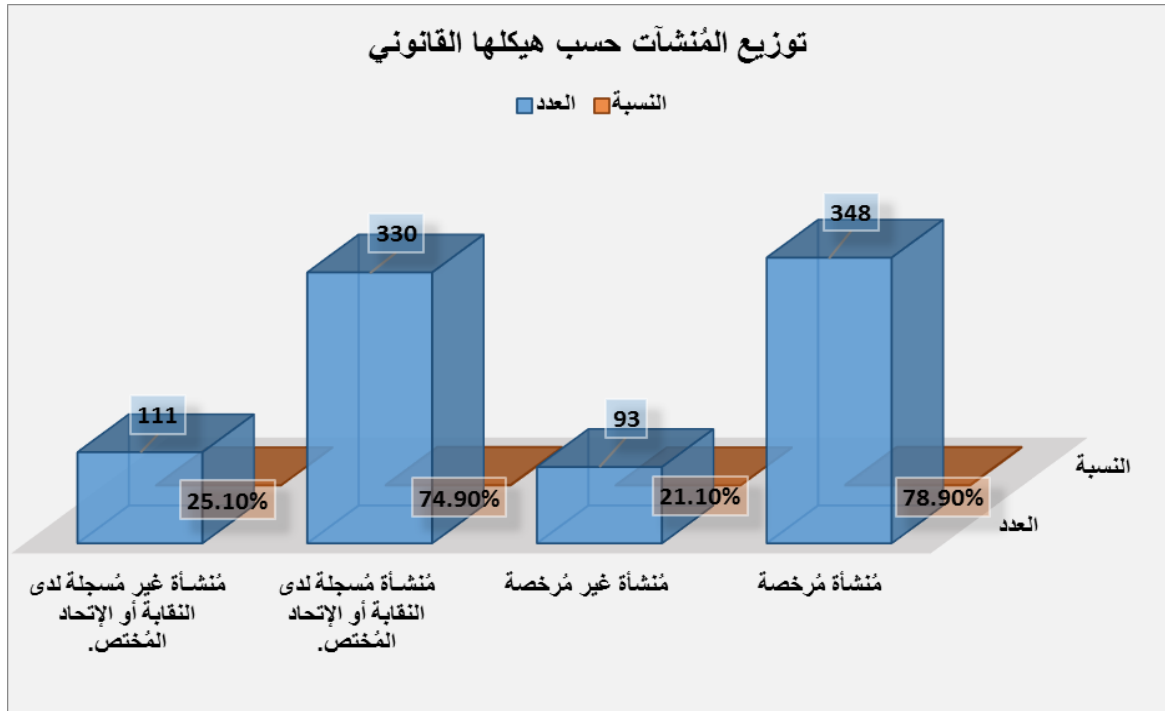
شملت عينة الدراسة منشآت صناعة الحجر بشقيها المحاجر والمناشير.

الجدول (١٦,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب طبيعة عمل المنشأة

طبيعة عمل المنشأة	العدد	النسبة المئوية
محجر	65	32.0%
منشار	138	68.0%
المجموع	203	100.0%

من الجدول أعلاه يتضح أن نسبة مناشير الحجر تشكل 68% من عينة الدراسة، بينما وجد أن 32% من المنشآت المُستهدفة هي محاجر، ويرجع ذلك إلى طبيعة انتشار هذا النوع من المنشآت في محافظتي الخليل وبيت لحم بشكل أكبر من المحاجر، بالإضافة إلى سهولة الاستثمار في المناشير، وقلّة المُخاطرة مقارنة مع الاستثمار في المحاجر الذي غالباً ما يأخذ طابع الشراكة بين المُستثمر وصاحب الأرض، وينطوي على جانب من المُغامرة والمُخاطرة بحكم أن عملية التنقيب عن الحجر تخضع للخبرة، والتجربة والخطأ، وليس للمسح التكنولوجي الحديث.

❖ توزيع المنشآت حسب هيكلها القانوني (الترخيص، والتسجيل في النقابات المختصة)



الشكل (١,٣): توزيع المنشآت حسب هيكلها القانوني.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن 78.9% من المنشآت المستهدفة مُرخصة لدى جهات الاختصاص. في حين أن 21.1% من منشآت قطاع صناعة الحجر في جنوب الضفة غير مرخصة. ولوحظ أيضاً أن 74.9% من المنشآت المستهدفة هي مسجلة رسمياً لدى النقابة المختصة أي اتحاد صناعة الحجر والرخام، أو الغرفة التجارية، بينما وجد أن 25.1% من المنشآت المستهدفة غير مسجلة في النقابة أو الاتحاد المختص، ولعل ذلك يعود إلى انتشار جزء من هذه المنشآت في المناطق المُسمّاة (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ما أدى إلى انقطاع الاتصال والتواصل بين مالكي هذه المنشآت والجهات الرسمية الفلسطينية المختصة لإصدار التراخيص اللازمة، كما حال دون متابعة عمل هذه المنشآت من النقابات والاتحادات الفلسطينية المختصة.

❖ توزيع المنشآت حسب عُمرها

يوضح الجدول أدناه توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب عُمرها، حيث تم قياس هذا المؤشر عن طريق عدد سنوات نشاط المنشأة الفعلي.

الجدول (١٧،٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب عُمرها

عُمر المنشأة	العدد	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	47	23.1%
من 6-10 سنوات	56	27.6%
من 11-15 سنة	53	26.2%
16 سنة فأكثر	47	23.1%
المجموع	203	100.0%

يوضح الجدول (١٧،٣)، أن هناك تفاوت في عُمر المنشآت التي تم استهدافها، حيث أن النسبة الأكبر كانت للمنشآت التي عمرها تراوح ما بين 6-10 سنوات بنسبة 27.6%. تلاها المنشآت التي تراوح عُمرها من 11-15 سنة بنسبة 26.1% من المنشآت المستهدفة. في حين لوحظ أن المنشآت التي عُمرها 16 سنة فأكثر والمنشآت التي عُمرها 5 سنوات فأقل. قد تساوت بنسبة 23.1% لكل منهما، وهذه النتيجة تعود إلى طبيعة نشاط هذا القطاع، القائم على شيء من المخاطرة وعدم استقرار السوق، فالمنشآت التي انحصر عُمر نشاطها الفعلي من 6 إلى 15 سنة هي المنشآت الأكثر انتشاراً مقارنةً بالمنشآت التي كان عمرها أقل من 5 سنوات أو أكثر من 16 سنة، لأن النوع الأول من المنشآت استطاع شق طريقه والحفاظ على حصته السوقية ما مكنه من التأقلم وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني غير المُستقر، والاستمرار في خلق فرص في الأسواق المحلية،

والإقليمية والدولية، على عكس المنشآت حديثة العمر التي ما زالت في بدايات مشوارها المهني، وتسعى جاهدةً لكسب ثقة المُستهلك وزيادة حصتها السوقية.

أما المنشآت التي عمرها 16 سنة فأكثر فإن انخفاض نسبتها مقارنةً مع المنشآت الأخرى يعود إلى طبيعة نوع ملكيتها (ملكية فردية/عائلية)، وغالباً ما يتم إنهاء المنشأة وخروجها من دنيا الأعمال بحكم المشاكل على التركة، والسبب الآخر ربما يعود إلى نزوب الحجر كمورد طبيعي في المحاجر وبالتالي توقف المحجر عن العمل ومغادرته دنيا الأعمال.

❖ توزيع المنشآت حسب الملكية

تضمنت عينة الدراسة منشآت ذات: (ملكية فردية خاصة، شراكة عادية، شركة مساهمة محدودة، وشركة مساهمة عامة)، حيث أُعتمد هذا التصنيف حسب سجلات وزارة الاقتصاد الفلسطينية.

والجدول التالي يوضح توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب ملكية المنشأة.

الجدول (١٨،٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب ملكيتها

ملكية المنشأة	العدد	النسبة المئوية
شركة عادية	90	44.3%
فردية خاصة	65	32.0%
شركة مساهمة محدودة	44	21.7%
شركة مساهمة عامة	4	2.0%
المجموع	203	100.0%

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج التحليل أظهرت أن توزيع المنشآت المستهدفة حسب الملكية،

كانت شركات ذات طابع شراكة عادية بنسبة 44.3%، يليها الشركات ذات الملكية الفردية وكانت نسبتها 32.0% من عينة الدراسة، بينما وجد أن 21.7% من الشركات هي شركات مساهمة محدودة. وأقلها عدداً ونسبةً كانت المنشآت المساهمة العامة بنسبة 2% فقط من عينة الدراسة.

وهذه النتيجة تعكس حقيقة وواقع عمل هذه المنشآت في فلسطين عامة ومحافظة بيت لحم والخليل خاصة، القائم إما على الشراكة العادية بين المُستثمرين ومالكي الأراضي ويكون الشركاء فيها مُتضامنين ومُتكافلين عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها، وقد احتل هذا النوع من الشركات نصيب الأسد في الدراسة الحالية، أو قائمة على الشراكة الفردية الخاصة بين إثنين أو ثلاثة شركاء

أو ورثة لا توجد بينهم عقود سوى العُرف والتقليد، حيث احتلت المرتبة الثانية من حيث نوع ملكية الشركات بنسبة 32.0% من عينة الدراسة، وكان أقل أنواع الملكية انتشاراً في هذه الدراسة هو الشركات المُساهمة العامة بنسبة 2%، وهذا يعكس واقع حدائثة نشأة سوق الأوراق المالية الفلسطيني، ومحدودية انتشار وتداول أسهم هذا النوع من الشركات عالمياً واقتصاره على السوق المالي المحلي.

❖ توزيع المنشآت حسب حجمها/عدد العاملين فيها

شملت عينة الدراسة المنشآت الكبيرة والمتوسط والصغيرة بناءً على عدد العاملين في هذه المنشآت. والجدول التالي يوضح توزيع المنشآت (عينة الدراسة) حسب حجمها المبني على عدد العاملين فيها. الجدول (١٩,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب حجمها (عدد العاملين فيها)

حجم المنشأة	العدد	النسبة المئوية
5 عمال فأقل	58	28.6%
من 6-10 عمال	104	51.2%
من 11-15 عمال	31	15.3%
16 عامل فأكثر	10	4.9%
المجموع	203	100.0%

يتضح من الجدول أعلاه أن 51.2% من عينة الدراسة كانت من المنشآت التي تراوح عدد العمال فيها من 6-10 عمال بسبب انتشار هذا الحجم من المنشآت في السوق الفلسطيني. يليها الشركات التي تراوح عدد العاملين فيها 5 عمال فأقل بنسبة 28.6% من المنشآت المستهدفة هي منشآت صغيرة الحجم. وأشارت نتائج التحليل إلى أن 15.3% من المنشآت التي تم استهدافها تراوح عدد عمالها من 11-15 عامل. بينما وجد أن 4.9% هي منشآت كبيرة بواقع 16 عامل فأكثر.

وهذه النتيجة تعود إلى طبيعة السوق الفلسطيني غير المُستقر، وبالتالي يرغب المالكين بإنتاج الكمية المطلوبة بعدد قليل من العمال اعتماداً إما على سياسة ساعات العمل الإضافية، أو من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية القص، أو تشكيل الحجر وتصنيعه.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

١,٤ مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها والوقوف على متغيرات الدراسة.

حيث أُستهل الفصل بتحديد أشكال المسؤولية المجتمعية التي يمارسها قطاع صناعة الحجر وترتيبها من حيث الأولوية، ثم تم الانتقال إلى تحليل إجابات عينة الدراسة على محاور الاستبيان التي تقيس توجهات المالكين والإدارات في منشآت قطاع صناعة الحجر حول المسؤولية المجتمعية الممارسة من قبلهم تجاه المجتمع والبيئة والعاملين، ثم تم عرض أهم المعوقات التي تواجه أفراد العينة في ممارستهم للمسؤولية المجتمعية.

وفي القسم الثالث تم اختبار فرضيات الدراسة، كما استُعرض في هذا الفصل مدى توافق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة/الادب السابق وذلك للاستدلال على مدى صحة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، كما يطرح الباحث وجهة نظره وتفسيره لهذه النتائج من منظور ما أورده في الإطار النظري لهذه الدراسة. كما قام الباحث بتحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة حيث تم اعتماد الدرجات التالية:

جدول (١,٤) مفتاح المتوسطات الحسابية

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67-2.34
مرتفعة	3.68 فأعلى

لقراءة المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة الحالية تم اعتماد طريقة المدى، والتي تُبنى على أساس طرح الحد الأعلى لسلم الإجابة/سلم ليكارت من الحد الأدنى ثم قسمة الناتج على 3 أي:

$$5 - \frac{1}{3} = 1.33$$

درجة قليلة أو منخفضة = $1 - 2.33$

درجة متوسطة = $2.34 - 3.67$

درجة كبيرة أو عالية = $3.68 - 5$

٢,٤ نتائج الدراسة

يتضمن هذا القسم من الدراسة عرضاً كاملاً ومُفصلاً لنتائج الدراسة، حول مدى تحقيق مُنشآت قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المُجتمعة في جنوب الضفة، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة وأهدافها واختبار فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

١,٢,٤ نتائج السؤال الأول:

"ما هي طبيعة أو شكل المسؤولية المُجتمعة التي تمارسها منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة؟"

إن نجاح منشآت صناعة الحجر في تطبيق مفاهيم المسؤولية المُجتمعة يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي: الاحترام، والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع، وحماية البيئة سواءً من حيث الالتزام بتوافق المُنتج الذي تقدمه المنشأة للمجتمع مع البيئة أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويُحسّن من ظروفها، ومُعالجة المشاكل البيئية المختلفة. وتختلف أشكال المسؤولية المُجتمعة المُقدمة من مُنشأه إلى أخرى بناءً على اهتمام المنشأة بالفئة التي تود الوصول إليها عن طريق ممارستها للمسؤولية المُجتمعة. ويوضح الشكل (4.1): طبيعة المسؤولية المُجتمعة المُقدمة من قبل المنشآت المستهدفة، والتوزيع النسبي لها حسب أولويتها بالنسبة لمالكي وإدارات المنشآت المستهدفة ضمن هذه الدراسة.

أظهرت النتائج أن مساعدة الفقراء والمحتاجين تأتي في سلم أولويات اهتمام المنشآت المستهدفة في ممارستها للمسؤولية المُجتمعة، ويُعزى ذلك إلى:

. ينسجم هذا التوجه مع التعاليم الدينية وامتنالاً لقوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ، وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ). (سورة الضحى: 596).

. أن تقديم هذا النوع من المُساعدات يُعد جزءاً من التكافل الاجتماعي، والواجب الوطني تجاه الوطن والمواطن.

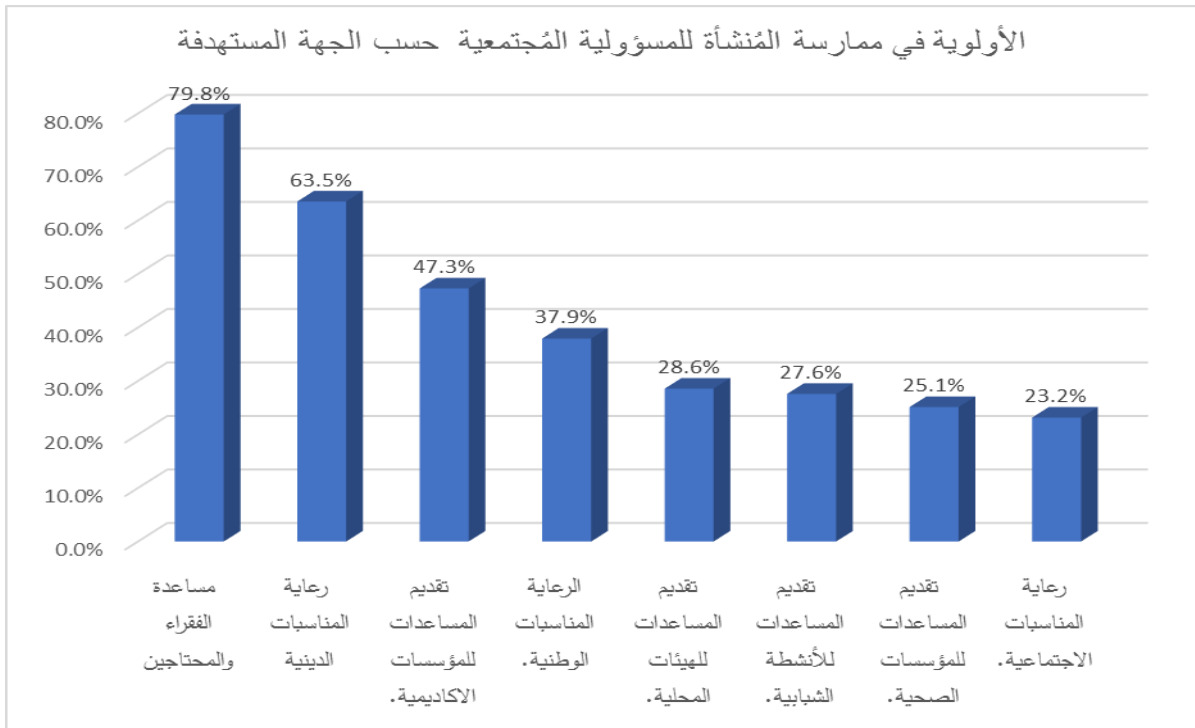
. تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين تُعد جزءاً من المسؤولية الأخلاقية التي تُملئها علينا أُنس المواطنة الصالحة ومفاهيم المسؤولية المُجتمعة تجاه المُجتمع.

يليه رعاية المناسبات الدينية من حيث الأولوية وما يُصاحب ذلك من تقديم مساعدات مالية أو عينية لبناء المساجد، امتثالاً لقوله تعالى: (إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ). (سورة التوبة: 189).

ورغبة مالكي مُنشآت قطاع صناعة الحجر في تقديم صدقة جارية يدوم خيرها إلى يوم يُبعثون.

وفي المرتبة الثالثة كان تقديم المساعدات للمؤسسات الأكاديمية ومساعدة الطلاب المحتاجين، ثم تلاها على التوالي تقديم المساعدات للمؤسسات والمناسبات الوطنية والهيئات المحلية والأنشطة الشبابية ثم الصحية وأخيراً رعاية المناسبات الاجتماعية حيث لم تكن من المواضيع المستهدفة بشكل كبير من قبل عينة الدراسة ولعل سبب تراجع المسؤولية المجتمعية من قبل قطاع صناعة الحجر تجاه رعاية المناسبات الاجتماعية كتنظيم حفلات الزواج الجماعي، أو رعاية الأنشطة الشبابية ودعم النوادي الرياضية يعود إلى تغطية هذا المجال من قبل المؤسسات الاقتصادية الكبرى كالبنوك وشركات الاتصالات، وهذا النوع من المساعدات يأخذ طابع الدعاية والإعلان والتسويق للمنشأة أكثر من كونه مسؤولية مجتمعية.

والشكل التالي يوضح أولويات المسؤولية المجتمعية للمنشآت عينة الدراسة.



الشكل (١،٤): شكل وأولوية المسؤولية المجتمعية للمنشآت عينة الدراسة

المصدر: إعداد الباحث، نتائج التحليل.

ولعل هذا الترتيب في أولويات ممارسة منشآت قطاع صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية يعود إلى:
 . الرغبة في تحسين سمعة المنشأة، وكسب ثقة المواطنين.
 . الحصول على الامتيازات، والمِنح، أو الإعفاء الضريبي من قبل الحكومة إن وجد.
 . تعزيز الميزة التنافسية بين المنشأة والمنشآت المماثلة لها في هذا المجال.
 . محاولة الاستفادة من هذا النشاط كجزء من الدعاية والترويج لمنتجات المنشأة.
 . مواكبة ما يطرأ على قيم وثقافة المنظمات من تطور ومُجارات العصر .

٢,٢,٤ نتائج الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية بشكل عام.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الأولى فرضيات فرعية عدة حيث:

1. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.
2. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة التي تمارس فيها عملها.
3. لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين. في هذا القسم سيتم الإجابة على الفرضية الرئيسة الأولى عن طريق حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن مستوى تطبيق قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة لمفاهيم المسؤولية المجتمعية، تجاه المجتمع، وتجاه البيئة، وتجاه العاملين. وكانت النتائج على النحو التالي:

مستوى تحقيق قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية بشكل عام:

جدول رقم: (٢,٤). الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تطبيق قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية بشكل عام.

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %
مستوى تطبيق قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية	203	3.5571	.49159	71.142%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مستوى تطبيق قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية كان بدرجة متوسطة حسب مقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدراسة الحالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المستوى على الدرجة الكلية للمقياس (3.5571)، مع انحراف معياري (49159). أي أن 71.142% من منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة يطبقون المسؤولية المجتمعية بدرجة متوسطة.

وهذه النتيجة المتوسطة في مستوى تطبيق المسؤولية المجتمعية من قبل قطاع صناعة الحجر تعود إلى:

. عشوائية تطبيق المسؤولية المجتمعية من قبل قطاع صناعة الحجر، وعدم احتكامها لعرفٍ أو تقليد، بالإضافة إلى عدم مأسستها.

. أن ممارسة المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية ما زالت نظرية ومجرد شعارات أكثر من كونها ممارسة عملية.

. ربما حرص مالكي وأصحاب منشآت صناعة الحجر ورغبتهم في تعظيم الأرباح جعلهم ينفذون من المسؤولية المجتمعية ما لا يتعارض مع هدف تعظيم الربحية والقيمة السوقية لمنشأتهم.

. النظر إليها أحياناً من وجهة نظر بعض المالكين أنها تشكل عبء مالي إضافي على المنشأة، وبالتالي لا يلتزمون بتقديمها بشكل دوري أو متواصل.

. طوعية ممارسة المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وغياب الإلزام القانوني.

. عدم وضوح وتعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية، ما أدى إلى الخلط بين مفاهيمها ومفاهيم العمل الخيري والزكاة.

وهذا بدوره يفرض على المسؤولين والجهات الرسمية المختصة بذل مزيداً من الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى القطاعين الخاص والعام، واتخاذ الإجراءات القانونية، والتدابير الإجرائية اللازمة لتعزيز مفاهيم المواطنة الصالحة وحسن الانتماء من خلال تبني وتطبيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والبيئة والعاملين من منظور وطني شامل أساسه الدين وحسن الخلق.

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

لتحليل نتائج هذه الفرضية والوقوف على حقيقة توجه قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة تجاه المجتمع، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٣،٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمؤشرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع مُرتبة حسب الأهمية.

الرقم	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الدرجة
q7	1	84.7%	0.89	4.24	تحرص المنشأة على كسب ثقة أفراد المجتمع.	مرتفعة
q1	2	80.8%	0.92	4.04	تُعنى المنشأة بتلبية احتياجات المجتمع الذي تعيش فيه.	مرتفعة
q4	3	79.9%	0.95	4.00	تمارس المنشأة المسؤولية المجتمعية متى توفر التمويل اللازم.	مرتفعة
q2	4	77.4%	0.82	3.87	تُعنى المنشأة بقضايا المجتمع الذي تعمل فيه.	مرتفعة
q9	5	76.3%	0.91	3.81	توازن المنشأة ما بين الربحية وخدمة المجتمع في عملها.	مرتفعة
q3	6	75.4%	0.78	3.77	تتوافق رسالة المنشأة وأهدافها مع مفاهيم المسؤولية المجتمعية.	مرتفعة
q10	7	64.0%	1.03	3.20	تُعنى المنشأة بقضايا الحد من البطالة.	متوسطة
q5	8	62.4%	2.36	3.12	تقدم المنشأة التبرعات والمساعدات بشكل منتظم.	متوسطة
q8	9	59.7%	1.00	2.99	تساهم المنشأة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية دون مقابل	متوسطة
q6	10	36.7%	1.21	1.84	تُعنى المنشأة بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.	منخفضة
متوسطة		69.8%		3.49	جميع فقرات المحور معاً	

يوضح الجدول أعلاه أن هناك تفاوت في مستوى إجابات أفراد عينة الدراسة حول ممارستهم للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع، وأن أهم أهداف المنشأة من وراء ممارستها لمفاهيم المسؤولية المجتمعية هو كسب ثقة أفراد المجتمع، وكان أقل الممارسات المجتمعية أهمية أو أقلها تحقيقاً هو

توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا يرجع إلى صعوبة العمل في مثل هذه المنشآت وخطورته، وهي بيئة غير مناسبة صحياً، وبشكل عام أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لمحور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع قد بلغ (3.49) ما يُشير إلى أن إجابة المبحوثين على هذا المحور كانت بدرجة متوسطة، وبوزن نسبي %69.8.

أما على صعيد النتائج الإحصائية على مستوى الفقرات الخاصة بمستوى ممارسة المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع من قبل قطاع صناعة الحجر فقد كانت النتائج على النحو التالي: (تم ترتيب النتائج حسب الأهمية).

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للفقرة "تحرص المنشأة على كسب ثقة أفراد المجتمع" كان (4.24) بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة، وهذا يعني أن هناك توجه بشكل دائم من قبل منشآت قطاع صناعة الحجر إلى كسب ثقة أفراد المجتمع لتحسين سمعتها وكسب ثقتهم أملاً في زيادة حصتها السوقية.

كما أشارت نتائج الدراسة أن المنشآت المُستهدفة تحرص بشكل شبه دائم على تلبية احتياجات المجتمع من خلال ممارستها للمسؤولية المجتمعية، وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.04)، أي بدرجة مرتفعة، ويُعزى ذلك إلى رغبة منشآت صناعة الحجر تحقيق الميزة التنافسية وزيادة الحصة السوقية من خلال تقديم ما يلبي احتياجات المجتمع وكسب ثقة أفرادهم.

كما تلاها فقرة "تمارس المنشأة المسؤولية المجتمعية متى توفر التمويل اللازم"، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.00)، أي بدرجة مرتفعة، ويُعزى ذلك إلى عدم تخصيص منشآت صناعة الحجر صندوق خاص للمسؤولية المجتمعية، وترك الأمور إلى الإمكانيات المالية ومدى توفرها بحكم عدم استقرار السوق وسيطرة الاحتلال على المعايير والحدود مما يحد من التصدير للخارج.

وأظهرت النتائج أن منشآت صناعة الحجر تُعنى بشكل متفاوت بقضايا المجتمع الذي تعيش فيه، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة (3.87). أي بدرجة مرتفعة، ويُعزى ذلك إلى:

. اهتمام منشآت صناعة الحجر بقضايا المجتمع كالتلوث البيئي، وانتشار الأمراض المُزمنة كالربو والسرطان، وتخفيض الضوضاء والإزعاج ولكن دون المساس بنشاط المنشأة وقدرتها الإنتاجية، أو مبدأ تعظيم الربحية.

. ربما يعود ذلك أيضاً إلى رغبة مالكي المنشأة تجنب المواجهة ونفاذي المشاكل مع أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني.

. قد يكون هذا الاهتمام نظري ولا دلالة عملية له.

وأشارت النتائج أن المتوسط الحسابي للفقرة "توازن المنشأة ما بين الربحية وخدمة المجتمع في عملها" (3.81). وبدرجة مرتفعة، ويُعزى ذلك إلى رغبة المنشأة في خلق توازن ما بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة المجتمعية وخلق صورة ذهنية جيدة تجاهها من قبل المجتمع دون التعارض مع مبدأ تعظيم الربحية ومركز المؤسسة المالي.

أما بخصوص فقرة "تتوافق رسالة المنشأة وأهدافها مع مفاهيم المسؤولية المجتمعية" فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (3.77) وهذا ما يقارب درجة غالباً، ويمكن القول بأن منشآت صناعة الحجر تحرص في الغالب على أن يكون هناك توافق ما بين أهدافها ومفاهيم المسؤولية المجتمعية.

أشارت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للعبارة "تُعنى المنشأة بقضايا الحد من البطالة" قد بلغ (3.2) بدرجة متوسطة وفقاً لمقياس التحليل المُتبع في هذه الدراسة، وهنا لا بد من الإشارة أن ظروف العمل وخطورته في هذا القطاع تحول دون توظيف واستيعاب أيدي عاملة غير مؤهلة على بند البطالة، ومنحهم الحد الأدنى من الأجور السائدة في الأراضي الفلسطينية والبالغة (1450 شيقل) شهرياً، أو الحد الأدنى لأجور عمال المياومة/العاملين بشكل يومي غير منتظم، أو العمال الموسمين مبلغاً وقدره (65 شيقل يومياً). (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017).

وهذه النتيجة ربما تكون واقعية لأن حل مشكلة البطالة ليست من مسؤولية مالكي منشآت صناعة الحجر، بل من مسؤولية الحكومة، وهذا ما عبر عنه العديد من المالكين والمديرين أثناء تعبئة الاستبانة.

وأشارت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي للفقرة "تقدم المنشأة التبرعات والمساعدات بشكل منتظم" قد بلغ (3.12) بدرجة متوسطة. وهذا يُشير إلى أن المسؤولية المجتمعية من قبل قطاع صناعة الحجر تكون بشكل عشوائي وغير مُنتظم معتمدة على توجهات المالكين والإدارة.

أما بخصوص عبارة "تساهم المنشأة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية دون مقابل" فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (2.99) وهذا ما يقارب درجة احياناً، وبشكل عام تقوم منشآت

صناعة الحجر برعاية الأنشطة الثقافية والشبابية كجزء من الترويج لمُنتجاتها، ونشر اسم المُنشأة ونشاطها بين أفراد المجتمع كمنشأة داعمة وراعية لاحتياجات المُجتمع ومصالحة.

وأظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي للفقرة "تُعنى المُنشأة بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة" كان أقل وسط حسابي لفقرات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.84) بدرجة مُنخفضة، وهذه النتيجة تعود إلى:

. أن طبيعة العمل في هذه المنشآت بحاجة إلى جهد بدني عالي.

. عمل ذوي الاحتياجات الخاصة في مثل هذه المنشآت قد يُعرض حياتهم وصحتهم البدنية والنفسية إلى الخطر.

. من ناحية أُخرى قد يجلب توظيفهم الخسارة المالية إلى المُنشأة وجلب المشاكل مع شركات التأمين.

وعليه كان توجه منشآت صناعة الحجر عدم الرغبة بل رفض فكرة توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا ما أفصح عنه أفراد العينة خلال تعبئتهم للاستبيان.

مما سبق نلاحظ أن مستوى تحقيق منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المُجتمعية تجاه المُجتمع كانت متوسطة حسب مقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدراسة الحالية، بمتوسط حسابي (3.49)، أي أن ما نسبته (69.8%) من منشآت صناعة الحجر جنوب الضفة يطبقون المسؤولية المُجتمعية بدرجة متوسطة تجاه المُجتمع، ويُعزى ذلك إلى:

. إن ممارسة قطاع صناعة الحجر/عينة الدراسة للمسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع كانت غير مُنهجية ولا تحتكم إلى نظام داخلي.

. عدم تخصيص صندوق خاص في المنشأة، أو لجنة خاصة لإدارة العمل المُجتمعي.

. رغبة مالكي المنشآت عينة الدراسة في ممارسة المسؤولية المُجتمعية لكن دون أن يتعارض ذلك مع هدف تعظيم الربحية، وبالتالي عدم الرغبة في تحميل ميزانية المنشأة أعباء مالية إضافية من خلال ممارسة المسؤولية المُجتمعية.

. عدم مأسسة المسؤولية المُجتمعية فهي غالباً ما تحتكم إلى مزاج مالك المنشأة.

وعليه لا بد من مأسسة العمل المُجتمعي، وتعزيز آليات التكافل بين أفراد المُجتمع من خلال ممارسة المسؤولية المُجتمعية وتطبيق مفاهيمها.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة التي تمارس فيها عملها.

لتحليل نتائج هذه الفرضية والوقوف على حقيقة توجه قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة تجاه البيئة، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٤،٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية والرتبة لكل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة.

الرقم	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الدرجة
مرتفعة	1	80.3%	1.05	4.01	تحرص المنشأة على تخفيض المخلفات الصناعية	q10
مرتفعة	2	79.6%	0.92	3.98	تعمل المنشأة على ترشيد استخدام الموارد	q7
مرتفعة	3	79.1%	0.89	3.96	تهتم المنشأة بصحة السكان المجاورين	q6
مرتفعة	4	77.3%	0.85	3.87	تُعنى المنشأة بقضايا صحة البيئة	q2
مرتفعة	5	77.1%	1.06	3.86	تعمل المنشأة على تدوير المخلفات ما أمكن	q3
مرتفعة	6	75.9%	0.93	3.79	تهتم المنشأة بشكاوى السكان المجاورين	q11
متوسطة	7	75.3%	1.01	3.76	تُلزم المنشأة عمالها بالحفاظ على البيئة	q5
متوسطة	8	69.3%	1.46	3.46	تتخلص المنشأة من المياه العادمة/البیضاء في الاراضي المجاورة	q13
متوسطة	9	67.3%	1.03	3.36	تستخدم المنشأة التقنيات التي تحد من التلوث البيئي	q4
متوسطة	10	61.4%	0.98	3.07	تتواصل المنشأة مع المؤسسات المعنية لوضع برامج تحد من التلوث البيئي	q9
متوسطة	11	53.2%	1.05	2.66	تُنسّق المنشأة مع سلطة حماية البيئة للحفاظ على النباتات النادرة	q12

منخفضة	12	46.1%	1.57	2.31	تتخلص المنشأة من المادة الجيرية البيضاء في شبكة الصرف الصحي بعد معالجتها	q1
منخفضة	13	43.9%	1.19	2.20	تسعى المنشأة الى استخدام الطاقة البديلة	q8
متوسطة		68%		3.40	جميع فقرات المحور معاً	

يوضح الجدول أعلاه، مستوى إجابات أفراد العينة حول ممارسة منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات قد بلغ (3.40) ما يُشير إلى أن إجابة المبحوثين على هذا المحور كانت بدرجة متوسطة وفقاً لمقياس التحليل المتبع ضمن هذه الدراسة.

أما بخصوص النتائج الإحصائية للفقرات التي تناولها هذا المحور، فقد جاءت النتائج كما يلي مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم ترتيب العبارات حسب الأهمية:

أشارت نتائج التحليل إلى أن فقرة "تحرص المنشأة على تخفيض المخلفات الصناعية" قد احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (4.01) بدرجة مرتفعة. بمعنى آخر أن منشآت صناعة الحجر تجتهد قدر الإمكان وتتخذ التدابير اللازمة من أجل تخفيض كمية المخلفات الصناعية وذلك من خلال:

. إجراء عمليات حسابية وتدابير إجرائية عند عملية القص تساعد في تقليل الساقط من الحجر ما أمكن.

. تجتهد المنشأة أيضاً في عملية إعادة تدوير هذه المخلفات من خلال طحن الحجارة بواسطة كسارات خاصة وتحويلها إلى حصى يُستخدم في عملية البناء، أو من خلال تركيب معدات خاصة تقوم بفصل الماء عن الجير الأبيض عند عملية القص، وإعادة استخدام الماء مرة أخرى، وهذه العملية لا شك أنها تعود بالنفع على المنشأة وتحقق عائد مادي يساهم في تعظيم الربحية.

يليه في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الفقرة "تعمل المنشأة على ترشيد استخدام الموارد" بمتوسط حسابي (3.98) بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس هذه الدراسة، بمعنى أن المنشآت المستهدفة توافق وتحرص على ترشيد استخدام الموارد كجزء من مسؤوليتها المجتمعية تجاه البيئة بما ينسجم

ومصلحتها، وقد تنحصر عملية الترشيد بدرجة كبيرة وأساسية في مواضيع تتعلق في ترشيد استهلاك (الماء، والكهرباء، والوقود) المُستخدم في عملية الإنتاج.

أما بالنسبة لفقرة " تهتم المنشأة بصحة السكان المجاورين"، فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (3.96) بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس هذه الدراسة، ويُعزى ذلك إلى رغبة المنشأة في تجنب المواجهة وإثارة المشاكل مع السكان المُجاورين والملاحقة القانونية، بل على العكس فهي معنية في كسب ثقتهم، وبناء علاقات أساسها حُسن الجوار.

وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة "تُعنى المنشأة بقضايا صحة البيئة" (3.87)، في المرتبة الرابعة، بدرجة مرتفعة، ما يدل أن هناك توافق وتوجه من قبل منشآت صناعة الحجر على الاهتمام بقضايا صحة البيئة أثناء عملهم، وتخفيض التلوث والعُبار قدر الإمكان من خلال استخدام تقنيات خاصة.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية فقد كانت الفقرة "تعمل المنشأة على تدوير المخلفات ما أمكن" بمتوسط حسابي (3.86) بدرجة مرتفعة، وهذا يُعزى إلى رغبة المنشأة في تخفيض الآثار السلبية على البيئة ما أمكن، وتحقيق عائد مادي إضافي من خلال إعادة تسويق المخلفات المُدورة من جانب، ومن جانب آخر كجزء من مسؤوليتهم المجتمعية تجاه البيئة، وتجنب المسائلة القانونية والمسائلة الأخلاقية من قبل المُجتمع ومُنظمات المجتمع المدني.

وأشارت النتائج أن المتوسط الحسابي للفقرة "تهتم المنشأة بشكاوى السكان المُجاورين" قد بلغ (3.79)، بدرجة مرتفعة، وتحل المرتبة السادسة من حيث الأهمية، ويُعزى ذلك إلى المسؤولية الأخلاقية التي يجب أن تضطلع بها المنشآت تجاه السكان المُجاورين، وخلق جو من الألفة والتفاهم وتوافق المصالح بدلاً من تضاربها.

وفي المرتبة السابعة جاءت الفقرة " تُلزم المنشأة عمالها بالحفاظ على البيئة" بمتوسط حسابي (3.76) بدرجة مرتفعة، مما يدل على اهتمام منشآت صناعة الحجر بشكل مباشر في الحفاظ على البيئة كجزء من مسؤوليتها المجتمعية تجاه البيئة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للفقرة "تتخلص المنشأة من المياه الجيرية البيضاء في الأراضي المُجاورة" قد بلغ (3.46) بدرجة متوسطة، واحتلت الفقرة المرتبة الثامنة من حيث الأهمية ويُعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية لمنشآت قطاع صناعة الحجر ما يضطرها إلى التخلص من المياه العادمة في الأراضي المُجاورة، ولكن هذه الأراضي إما أن تكون المنشأة قد استأجرتها

خصيصاً لهذا الغرض وغالباً ما تكون أرض وعرة، وإما أن توكل هذه المهمة إلى سائقي شاحنات خاصين مقابل مبلغ مالي متفق عليه مسبقاً ويتم دفنها بمكبات خاصة.

وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة (3.36) بدرجة متوسطة "والتي تعبر عن استخدام المنشأة للتقنيات التي تحد من التلوث البيئي، وهذا جزء من مسؤوليتها تجاه البيئة وتجاه السكان المجاورين.

أما بالنسبة للفقرة العاشرة من حيث الأهمية فكانت الفقرة التي تُعبر عن تواصل المنشأة مع المؤسسات المعنية لوضع برامج تحد من التلوث البيئي، فقد حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.07)، بدرجة متوسطة وفقاً لمقياس تحليل الدراسة.

في حين أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للفقرة الحادية عشرة التي تعبر عن تنسيق المنشأة مع سلطة حماية البيئة للحفاظ على النباتات النادرة، قد بلغ (2.66) بدرجة متوسطة، وهذا مؤشر على أن هناك توجه نوعاً ما من قبل منشآت صناعة الحجر لإشراك الجهات الحكومية والأهلية في مسؤوليتهم المجتمعية تجاه البيئة.

أما الفقرة الثانية عشرة من حيث الأهمية فقد بلغ متوسطها الحسابي (2.31) بدرجة منخفضة، والتي تُعبر عن تخلص المنشأة من المادة الجيرية البيضاء في شبكة الصرف الصحي بعد معالجتها، ويُعزى ذلك إلى:

. أن جزء من هذه المنشآت موجود في مناطق (ج) وهي مناطق تفتقر إلى البنى التحتية وبالتالي لا يوجد فيها شبكة صرف صحي أصلاً.

. بخصوص المنشآت التي تمارس عملها في مناطق صناعية خاضعة للسيطرة الفلسطينية فهي تتجنب عملية التخلص من المادة الجيرية في شبكات الصرف الصحي خوفاً من العقوبات والغرامات التي قد تفرضها هيئات الحكم المحلي والجهات المختصة.

أما بالنسبة للعبارة التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية وكان ترتيبها الثالث عشر فكانت الفقرة التي تُعبر عن سعي المنشأة إلى استخدام الطاقة البديلة، حيث حصلت على متوسط حسابي قيمته (2.20) بدرجة منخفضة. وهذا يعني أن توجهات منشآت قطاع صناعة الحجر حول استخدام الطاقة البديلة في عملها ضعيفة نظراً لارتفاع تكلفة إنشاء البنية التحتية للطاقة البديلة من جانب، ومن جانب آخر غياب الأنظمة والقوانين التي تشجع على استخدامها نوعاً ما.

مما سبق نلاحظ أن مستوى تحقيق مُنشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة كانت متوسطة حسب مقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدراسة الحالية، بمتوسط حسابي (3.407)، أي أن ما نسبته (68%) من مُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة يطبقون المسؤولية المُجتمعية بدرجة متوسطة تجاه البيئة، وعليه يمكن القول إن ممارسة المُنشآت المستهدفة للمسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة كانت مُنذبذبة وفي حالة من المد والجزر وعدم الاستقرار. ولعل ذلك يعود إلى:

. تغليب مصلحة المُنشأة على أي مصلحة عامة بما فيها البيئة، تحت شعار مصلحتي أولاً، وما ينسجم مع مصلحة المُنشأة من المسؤولية المُجتمعية ولا يتعارض مع هدف تعظيم الربحية، ينفذه المالكون تحت بند التزام المُنشأة بتحقيق المسؤولية المُجتمعية.

. تواجد جزء من هذه المُنشآت في المنطقة المُسماة (ج) والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية حال دون متابعة عملها ومراقبة أثر نشاطها على البيئة والتغول في استغلال الموارد الطبيعية.

. عشوائية التخلص من المادة الجيرية في الأراضي الوعرة، وعدم توفر آلية مُجدية اقتصادياً لإعادة تدويرها، أثر بشكل أو بآخر على مدى التزام هذه المُنشآت بالمسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة، فكانت ممارستها لها بدرجة متوسطة.

وهذه النتيجة يجب أن تشكل حافزاً للجهات الرسمية لبذل مزيداً من الاهتمام في مواضيع صحة البيئة، وتشكيل شرطة خاصة لحمايتها على غرار الشرطة السياحية، وتشجيع الأبحاث وتبني الدراسات التي تُعنى بإعادة تدوير المادة الجيرية الناجمة عن عملية القص وفق مبدأ تحقيق الجدوى الاقتصادية، وتحويل القضية من تهديد إلى فرصة.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد لدى منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة توجه نحو تحقيق المسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين فيها.

لتحليل نتائج هذه الفرضية والوقوف على حقيقة توجه قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة تجاه العاملين، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات هذا المحور، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (٥,٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية والرتبة لكل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين

الرتبة	الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	نص الفقرة	الفترة
مرتفعة	1	87.7%	0.99	4.38	تلتزم المنشأة بقانون منع عمالة الأطفال	q3
مرتفعة	2	83.5%	0.77	4.18	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون الحد الأدنى من الأجور	q4
مرتفعة	3	82.5%	0.99	4.12	تلتزم المنشأة بتوفير التأمين الصحي للعاملين	q2
مرتفعة	4	82.3%	1.28	4.11	تعتمد المنشأة المهارة معياراً أساسياً للتوظيف دون الالتفات لمعايير الجنس أو الديانة	q1
مرتفعة	5	81.1%	0.9	4.05	تحرص المنشأة على تهيئة بيئة عمل داخلية ذات شروط إنسانية	q6
مرتفعة	6	76.8%	0.95	3.84	تلتزم المنشأة بتعويض العمال عن ساعات العمل الإضافية حسب القانون	q10
متوسطة	7	72.7%	1.61	3.64	تحرص المنشأة على كفاءة حقوق العاملين بالانتساب للثقافات العمالية والاتحادات المهنية	q8
متوسطة	8	69.0%	0.94	3.45	تتبنى المنشأة سياسة واضحة للمسار الوظيفي والترقية	q5
متوسطة	9	68.7%	1.09	3.43	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون التعويضات للعاملين (عند الوفاة، العجز، المرض... الخ).	q7
متوسطة	10	60.3%	1.04	3.01	تحرص المنشأة على توفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين	q9
مرتفعة		76.4%		3.82	جميع فقرات المحور معاً	

يوضح الجدول أعلاه، مستوى إجابات أفراد العينة حول ممارسة منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين، وأظهرت نتائج التحليل أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور قد بلغ (3.82) بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس التحليل المُتبَع في هذه الدراسة.

أما بخصوص النتائج الإحصائية للفقرات التي تناولها هذا المحور، فقد جاءت النتائج كما يلي مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم ترتيب العبارات حسب الأهمية:

جاء في الترتيب الأول من حيث الأهمية الفقرة التي تُعبر عن التزام المنشأة بقانون منع عمالة الأطفال بمتوسط حسابي بلغ (4.38)، بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة، ويُعزى ذلك إلى:

. صعوبة العمل في منشآت صناعة الحجر وحاجته لمجهود بدني يفوق طاقة الأطفال وقدراتهم البدنية والذهنية.

. استخدام المعدات الثقيلة والخطيرة في هذا النوع من الأعمال، بالإضافة إلى الضجيج والضوضاء في محيط العمل ما زاد من درجة الخطورة بشكل لا يتناسب مع قدرة الأطفال البدنية وامكانياتهم الذهنية.

. ربما متابعة الجهات الرسمية (الوزارة المختصة)، والجمعيات والمؤسسات المختصة بحقوق الأطفال ساعد في الحد من انتشار مثل هذه المخالفات والتجاوزات.

. رغبة المنشأة تجنب المواجهة مع شركات التأمين التي قد تتهرب من تغطية أي إصابات أو حوادث غير قانونية، والقانون هنا يمنع عمالة الأطفال.

وفي المرتبة الثانية من حيث الأهمية جاءت الفقرة التي تُعبر عن التزام المنشأة بتطبيق قانون الحد الأدنى من الاجور بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة. وهذا يدل على أن هناك توجه عالي من قبل المنشآت المستهدفة على تطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم العمل في فلسطين، وأن سوق العمل في هذا القطاع بحاجة إلى أيدي عاملة ماهرة، وما يُعزز هذه النتيجة هو وجود نسبة عالية من العمال (الدقيقة) الذين يتقاضون أجرتهم حسب انجازهم بالمتر الطولي من الحجارة المُصنعة وبالمحصلة يصل راتب العامل الشهري ما يُعادل ثلاثة آلاف شيقل أو أكثر.

أما بالنسبة للفقرة التي تعبر عن التزام المنشأة بتوفير التأمين الصحي للعاملين، فقد حصلت على المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بمتوسط حسابي قيمته (4.12) ودرجة مرتفعة وفقاً لمقياس تحليل الدراسة، ويُعزى ذلك إلى خطورة العمل في هذا القطاع ما دفع أصحاب هذه المنشآت إلى التوجه لشركات التأمين للتأمين على العاملين ضد الحوادث والإصابات.

والفقرة الرابعة من حيث الأهمية فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (4.11) والتي تُعبر عن اعتماد المنشأة على المهارة معياراً أساسياً للتوظيف دون الالتفات لمعايير الجنس أو الديانة، وهو ما يوافق الدرجة المرتفعة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة. مما يدل أن هناك توجه قوي لدى منشآت صناعة الحجر لتحقيق العدالة في التوظيف وتكافؤ الفرص في حال اكتملت شروطه.

أشارت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة من حيث الأهمية والتي تُعبر عن حرص المنشأة على تهيئة بيئة عمل داخلية ذات شروط إنسانية، قد بلغ (4.05) بدرجة مرتفعة وفقاً لمقياس تحليل الدراسة، ويُعزى ذلك إلى احترام إدارات منشآت صناعة الحجر إنسانية الإنسان والحفاظ على هذا المورد كونه من أهم موارد الإنتاج، وتوسعي هذه المنشآت إلى إلزام العاملين بالتقيد بقوانين السلامة العامة والسلامة المهنية للعاملين.

وفي المرتبة السادسة من حيث الأهمية فقد جاءت الفقرة "تلتزم المنشأة بتعويض العمال عن ساعات العمل الإضافية حسب القانون"، بمتوسط حسابي بلغ (3.84) بدرجة مرتفعة حسب مقياس تحليل الدراسة، ويُعزى ذلك إلى أن النسبة الأكبر من العمال يعملون بنظام الإنجاز على المتر والنسبة الأقل من العمال هم من يعملون مياومة وبالتالي لو اضطرت المنشأة الى مضاعفة الإنتاج لتغطية الطلب فلا مانع لدى إدارات هذه المنشآت من تعويض العاملين عن ساعات العمل الإضافية وفق القانون، علماً أنهم يُفضلون في الأغلب دوام الوردية الثانية على الدوام الإضافي حسب ما أفاد به بعض المالكين والإدارات خلال تعبئة الاستبيان.

أما بالنسبة للفقرة السابعة من حيث الأهمية والتي تُعبر عن حرص المنشأة على كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية، فقد حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.62) بدرجة متوسطة وفقاً لمقياس تحليل الدراسة، وهذه نتيجة مقبولة من وجهة نظر الباحث بحكم أن غالبية هذه المنشآت مُسجلة رسمياً في النقابة المختصة أو اتحاد صناعة الحجر، علماً أنه تم الحصول على مجتمع الدراسة من سجلات اتحاد صناعة الحجر والرخام وسجلات عُرف صناعة وتجارة محافظتي بيت لحم والخليل.

وفي المرتبة الثامنة من حيث الأهمية فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.45) للفقرة التي تعبر عن تبني المنشأة سياسة واضحة للمسار الوظيفي والترقية، وهو ما يوافق الدرجة المتوسطة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة. ويُعزى ذلك إلى التزام منشآت صناعة الحجر بزيادة أجرة العامل ونقله إلى مستويات مهنية أعلى بما ينسجم مع تطوره مهنيًا وزيادة خبرته ومهارته، وإن كان ذلك بشكل محدود.

أما بالنسبة للفقرة التاسعة والتي تُعبر عن التزام المنشأة بتطبيق قانون التعويضات للعاملين، فقد حصلت على متوسط حسابي قيمته (3.43) وهو ما يوافق الدرجة المتوسطة وفقاً لمقياس تحليل الدراسة. كما لوحظ أن الانحراف المعياري لهذه العبارة قد بلغ (1.09) مما يدل على أن هناك تفاوت في توجهات المنشآت المُستهدفة، وأن هناك عدم التزام بتطبيق قانون التعويضات للعاملين من قبل بعض المنشآت التي تم استهدافها، ويُعزى ذلك إلى أن بعض منشآت عينة الدراسة تعتبر أن التعويض من مسؤولية شركة التأمين وأن المنشأة غير مسؤولة عن تعويضهم.

وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة العاشرة من حيث الأهمية (3.01) والتي تُعبر عن حرص المنشأة على توفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين، وهو ما يوافق الدرجة المتوسطة وفقاً لمقياس تحليل هذه الدراسة. مما يدل على أن هناك ضعف نوعاً ما في توجه منشآت قطاع صناعة الحجر في توفير برامج تدريبية لتطوير العاملين لديها.

مما سبق نلاحظ أن مستوى تحقيق منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين فيها كانت مرتفعة حسب مقياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدراسة الحالية، بمتوسط حسابي (3.82)، أي أن ما نسبته (76,4%) من منشآت صناعة الحجر جنوب الضفة يطبقون المسؤولية المُجتمعية بدرجة مرتفعة تجاه العاملين، ويعود ذلك إلى:

. أن نجاح أي منشأة وتميزها يرتكز على عوامل عدة أهمها: الإدارة والأيدي العاملة المُدربة والمؤهلة، وهذا يفرض على مالكي وإدارات منشآت قطاع صناعة الحجر الاهتمام بالعاملين وتلبية احتياجاتهم قدر الإمكان.

. أن هذا النوع من المسؤولية يُعتبر جزءاً من حقوق العاملين على منشآت صناعة الحجر، لما لهذه المهنة من آثار سلبية على صحة العاملين وخطورة.

. محدودية الأيدي العاملة المُدربة والماهرة في هذا المجال، زاد من الطلب عليها ما فرض على منشآت صناعة الحجر إظهار مزيداً من الاهتمام وتقديم التسهيلات والامتيازات للعاملين خاصةً فيما يتعلق بالأجر المادي.

. ربما لمتابعة ومراقبة وزارة العمل، والنقابات أو الاتحادات المعنية دور في تعزيز مفهوم المسؤولية المُجتمعية لدى قطاع صناعة الحجر تجاه العاملين والزامهم بالأنظمة والقوانين الناظمة لحقوقهم.

مما سبق نلاحظ أن ممارسة منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين كانت بدرجة مرتفعة في حين كانت بدرجة متوسطة تجاه كل من المجتمع والبيئة، ولعل ذلك يعود إلى:

. أن العاملين والإدارات بيدهم نجاح أو فشل أي منشأة، ولهذا كان لزاماً على منشآت قطاع صناعة الحجر بذل مزيداً من الاهتمام تجاه العاملين أكثر مما هو عليه الحال تجاه المجتمع والبيئة.

. نفاذ القوانين النازمة لقضايا العمل والعمال في الأراضي الفلسطينية، ومتابعة النقابات لتنفيذ وتطبيق هذه القوانين ما زاد من اهتمام منشآت قطاع صناعة الحجر بالعاملين أكثر من اهتمامها بقضايا المجتمع والبيئة.

. نظرة بعض منشآت قطاع صناعة الحجر للعاملين على أنهم مصدر تعظيم الربحية فيما لو تم إدارة عملهم ومتابعته، في حين ينظرون إلى الانفاق على قضايا المجتمع والبيئة عبء مالي إضافي على ميزانية المنشأة، ولهذا كان اهتمامهم بالعاملين أكثر من اهتمامهم بقضايا المجتمع والبيئة.

. ربما رغبة مالكي منشآت قطاع صناعة الحجر في تجنب المواجهة القضائية، وتجنب المشاكل مع شركات التأمين زاد من اهتمامهم بالسلامة العامة للعاملين، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من حوادث العمل وإصاباته.

٣,٢,٤ نتائج السؤال الثاني:

"ما هي العراقيل والمعيقات التي تحول دون تطبيق منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية؟"

سيتم في هذا القسم الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني من خلال معرفة أهم المعيقات التي تحول دون تطبيق منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر المالكين والإدارات، حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن 65.9% من المنشآت المستهدفة يرون أن غياب الإلزام القانوني يأتي في المرتبة الأولى، حيث أن المسؤولية المجتمعية هي أمر طوعي وليس إلزام قانوني يترتب عليه تبعات كالعقوبات أو المكافآت، كما أن المنشآت عينة الدراسة لا تقوم بالمسؤولية المجتمعية طواعية لأنها تُعتبر من وجهة نظرها تكلفة إضافية وعبء مالي جديد، ما أدى إلى التقاعس في تبنيها أو ممارستها.

وعليه لا بُد من تفعيل التشريعات التي تكفل النزاهة والشفافية، وتعزز من احترام أخلاقيات المهنة وإنسانية الإنسان، وتعزيز تطبيق القانون الراعي لمفاهيم المسؤولية المجتمعية.

كما لوحظ أن 61.5% من المبحوثين يرون أن تعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية وعدم وضوحها يأتي في المرتبة الثانية من حيث المعوقات التي تحول دون ممارسة المسؤولية المجتمعية. حيث نجد كثيراً من المنشآت تُمارس المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين والمجتمع والبيئة تحت نطاق ما يسمى أعمال خيرية، فعلى سبيل المثال زكاة الأموال هي إحدى أشكال المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والفقراء ولكن كثيراً من المنشآت تمارسها من منظور ديني أكثر من كونها جزء من مفاهيم المسؤولية المجتمعية.

وهذا يتطلب تطوير مفهوم المسؤولية المجتمعية، وربطها بالتعاليم الدينية والقيم الوطنية كحُسن الانتماء، والمواطنة الصالحة.

وأظهرت نتائج التحليل أن 60.2% من المبحوثين يرون أن عبارة: "عدم قناعة المستويات الإدارية العليا في منشآت صناعة الحجر لأهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية" تأتي في المرتبة الثالثة من حيث معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية، ولعل هذا التوجه ينسجم مع توجهات مُعارضتي ممارسة المسؤولية المجتمعية كون ممارستها مُكلفة مادياً وهذا يتعارض مع مبدأ تعظيم الربحية.

وهذا يتطلب بذل المزيد من التوعية والإعلام من الجهات الرسمية والمجتمع المدني لإبراز أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وأثرها على تحقيق الميزة التنافسية، وتحسين الصورة الذهنية للمنشأة أمام المُستهلكين وما لذلك من أثر في زيادة الحصة السوقية وبالتالي زيادة العائد المادي وتعظيم الربحية.

وأظهرت النتائج أن 59.8% من عينة الدراسة يرون أن الخلط بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية والعمل الخيري يأتي في المرتبة الرابعة مناصفة مع غياب التنسيق بين قطاع صناعة الحجر ومنظمات المجتمع المدني في مجال ممارسة المسؤولية المجتمعية.

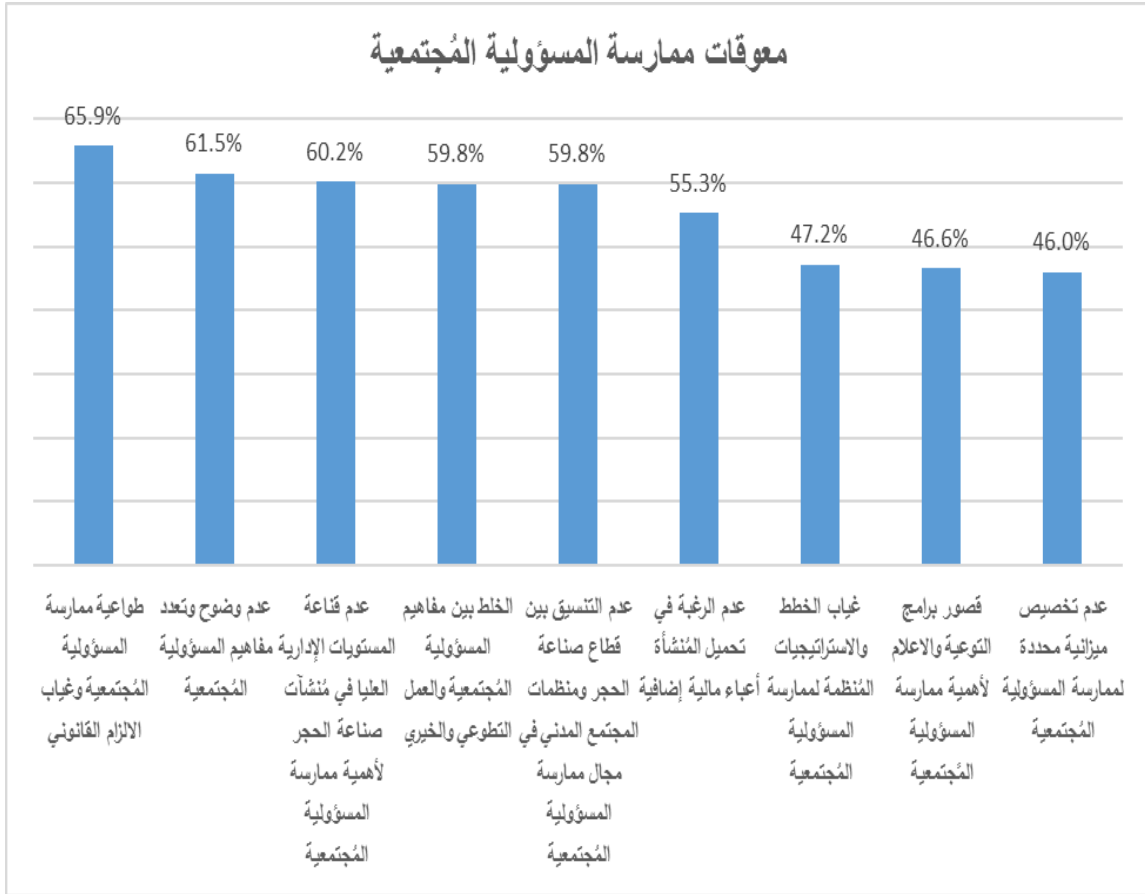
وهذا يتطلب ضرورة إظهار المسؤولية المجتمعية وإبراز مفهومها على أنها ليست مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وتقديم التبرعات بل هي مساهمة فعلية في تحقيق التنمية المُستدامة.

في حين وجد أن 55.3% من المنشآت المستهدفة يرون عدم الرغبة في تحميل المنشأة أعباء مالية إضافية كمُعيق تأتي في المرتبة السادسة من معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية، وهذا التوجه يتفق مع وجهة نظر مُعارضين تبني مفاهيم المسؤولية المُجتمعية ويعتبرون أن تحمل أعباء مالية إضافية للمنشأة كان من بين المبررات المهمة التي تمنع تبنيها، وفي الدراسة الحالية نجد أن هذا العائق قد احتل المرتبة السادسة من أصل تسع فقرات وهذه النتيجة مقبولة ويُعَوَّل عليها في إمكانية تنظيم ورعاية المسؤولية المُجتمعية دستورياً وإلزام القطاع الخاص بإدراجها في نظامه الداخلي خاصة في الحالات الطارئة كالفيضانات والحروب كالحرب التي فرضها الاحتلال على قطاع غزة في الأعوام (2009، 2012، 2014).

ولوحظ أن 47.2% من عينة الدراسة يرون أن غياب الخطط والاستراتيجيات المُنظمة لممارسة المسؤولية المُجتمعية يُعد من المعوقات التي تحول دون ممارسة المسؤولية المجتمعية، وتأتي في المرتبة السابعة من حيث الأهمية. في حين أشارت النتائج أن 46.6% من أفراد العينة يرون أن قصور برامج التوعية والاعلام لأهمية ممارسة المسؤولية المُجتمعية جاء في المرتبة الثامنة كجزء من المعوقات، وهذا يفرض على الجهات الرسمية المُختصة في مجال الاعلام زيادة الاهتمام الإعلامي والتغطية الإعلامية لأنشطة المسؤولية المُجتمعية، كما يفرض على الأكاديميين ضرورة السعي لإضافة مساقات دراسية كمتطلبات جامعية تهدف إلى تعزيز مفاهيم المسؤولية المُجتمعية.

وأظهرت النتائج أن 46% من عينة الدراسة يرون أن عدم تخصيص ميزانية محددة لممارسة المسؤولية المُجتمعية، حال دون ممارسة المسؤولية المجتمعية، وتحتل المرتبة التاسعة والأخيرة من حيث قوة الإعاقة، وعليه يتوجب على المالكين والإدارات إنشاء وحدات إدارية في الهيكل التنظيمي ولجان تتولى مهمة التخطيط وإدارة المسؤولية المُجتمعية، كما يجب عليهم تخصيص صندوق وميزانية خاصة لتمويل الأنشطة المُجتمعية.

الشكل التالي يوضح مُعوقات ممارسة المسؤولية المُجتمعية من وجهة نظر الباحثين.



الشكل (٤، ٢): مُعوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى مُنشآت صناعة الحجر من وجهة نظر الباحثين. المصدر: إعداد الباحث، نتائج التحليل.

إن ترتيب هذه المُعوقات من وجهة نظر الباحثين يعود إلى:

- . أن مُنشآت قطاع صناعة الحجر تقوم بالمسؤولية المجتمعية إذا كانت مُلزَمة بقانون أو عُرف.
- . لا تقوم مُنشآت قطاع صناعة الحجر بالمسؤولية المجتمعية إذا كانت تكلفتها تؤثر على أرباحها.
- . تعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية والخلط بينها وبين مفاهيم العمل الخيري، والتبرعات.
- . غياب المُتابعة الإعلامية والترويج الرسمي لأهمية المسؤولية المجتمعية وأثرها على أصحاب العلاقة.

٤,٢,٤ نتائج الفرضية الرئيسية الثانية:

هل هناك دور لعُمر المنشأة، ونوع ملكيتها، وحجمها، وطبيعة نشاطها على ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة؟

يتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية فرضيات فرعية وهي:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين مُتغير عُمر المنشأة ومستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة.
 2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير نوع ملكية المنشأة.
 3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير حجم المنشأة.
 4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير طبيعة نشاط المنشأة.
- تحاول الدراسة الحالية تحليل الفرضية الرئيسية الثانية والمتعلقة بتأثير المتغيرات المُستقلة (عُمر المنشأة، ملكيتها، حجمها، وطبيعة نشاطها) على المتغير التابع (مدى تحقيق منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة لمفاهيم المسؤولية المُجتمعية)، وذلك على النحو التالي:

❖ الفرضية الفرعية الأولى:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين مُتغير عُمر المنشأة ومستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة.

للتحقق من صحة الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تبعاً لمتغير العمر.

الجدول (٦،٤) يوضح ذلك.

الجدول (٦،٤). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب مُتغير عُمر المنشأة.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	عُمر المنشأة	المجال
متوسطة	0.572	3.42	47	5 سنوات فأقل	المسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع
	0.505	3.42	56	من 6-10 سنوات	
	0.609	3.60	53	من 11-15 سنة	
	0.580	3.50	47	16 سنة فأكثر	
	0.567	3.49	203	المجموع	
	0.623	3.34	47	5 سنوات فأقل	المسؤولية

متوسطة	0.565	3.37	56	من 6-10 سنوات	المُجتمعية تجاه البيئة
	0.523	3.50	53	من 11-15 سنة	
	0.618	3.42	47	16 سنة فأكثر	
	0.580	3.41	203	المجموع	
مرتفعة	0.659	3.80	47	5 سنوات فأقل	المسؤولية المُجتمعية تجاه (العاملين).
	0.576	3.75	56	من 6-10 سنوات	
	0.624	3.88	53	من 11-15 سنة	
	0.599	3.86	47	16 سنة فأكثر	
متوسطة	0.612	3.82	203	المجموع	الدرجة الكلية
	0.533	3.50	47	5 سنوات فأقل	
	0.477	3.50	56	من 6-10 سنوات	
	0.446	3.64	53	من 11-15 سنة	
	0.514	3.58	47	16 سنة فأكثر	
	0.492	3.56	203	المجموع	

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لفئات مُتغير عُمر المُنشأة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة. وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (٧, ٤) يوضح ذلك:

الجدول (٧, ٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب عُمر المُنشأة.

مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.326	1.160	0.372	3	1.116	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع
		0.320	199	63.779	داخل المجموعات	
			202	64.894	المجموع الكلي	
0.552	0.702	0.237	3	0.711	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه
		0.338	199	67.181	داخل المجموعات	

			202	67.893	المجموع الكلي	البيئة
0.685	0.496	0.187	3	0.561	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين
		0.377	199	74.975	داخل المجموعات	
			202	75.536	المجموع الكلي	
0.390	1.009	0.244	3	0.732	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.242	199	48.084	داخل المجموعات	
			202	48.815	المجموع الكلي	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (1.009) ومستوى الدلالة هي (0.390) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq$). أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمُتغير عُمر المُنشأة. وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية.

ولعل ذلك يعود إلى:

. أن مفاهيم المسؤولية المُجتمعية مفاهيم حديثة وعصرية يحكمها ويؤثر عليها عوامل أخرى أكثر أهمية من عُمر المُنشأة مثل مركز المُنشأة المالي، وحصتها السوقية.

. أن الإنسان بطبعه غالباً ما يميل إلى الرتابة ومُقاومة أي جديد، ويميل إلى التمسك بالشيء الذي اعتاد عليه والتخوف من كل تجربة جديدة أو تغيير، وعليه فالمُنشآت ذات العُمر الأكبر والأقدم لا شك أن مسؤوليتها يميلون إلى التعامل بتأني وحذر شديدين في قبولهم وتبنيهم لمفاهيم المسؤولية المُجتمعية على اعتبار أنها مفاهيم مُعاصرة وحديثة، بل أن بعضهم قد يُقاومها ما أدى إلى تلاشي الفروق في مستوى تطبيق المسؤولية المُجتمعية حسب مُتغير عُمر المُنشأة.

. إن التجارب التي مر بها قطاع صناعة الحجر-بعض النظر عن عُمر المُنشأة-من حيث تقلبات السوق وسيطرة الاحتلال على المعابر وتحكمه في التجارة الخارجية الفلسطينية (سواء مع إسرائيل، أو مع دول العالم)، أدى إلى تخوف هذه المُنشآت من المجهول، والتعامل بحذر مع أي نشاط إضافي غير مُلزم للمُنشأة ويحمل في ثناياه تكلفة مالية وعبء إضافي على ميزانية المُنشأة.

❖ الفرضية الفرعية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير نوع الملكية".

من أجل دراسة صحة هذه الفرضية تم احتساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تبعاً لمتغير نوع الملكية.

الجدول (٨،٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب نوع ملكية المنشأة

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع الملكية	المجال
متوسطة	0.513	3.50	65	فردية خاصة	المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع
	0.589	3.53	90	شركة عادية	
	0.537	3.38	44	شركة مساهمة محدودة	
	1.156	3.48	4	شركة مساهمة عامة	
	0.567	3.49	203	المجموع	
متوسطة	0.542	3.44	65	فردية خاصة	المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة
	0.545	3.40	90	شركة عادية	
	0.661	3.42	44	شركة مساهمة محدودة	
	1.052	3.06	4	شركة مساهمة عامة	
	0.580	3.41	203	المجموع	
مرتفعة	0.571	3.71	65	فردية خاصة	المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين
	0.606	3.90	90	شركة عادية	
	0.668	3.87	44	شركة مساهمة محدودة	
	0.383	3.40	4	شركة مساهمة عامة	

	0.612	3.82	203	المجموع	
متوسطة	0.470	3.54	65	فردية خاصة	الدرجة الكلية
	0.486	3.59	90	شركة عادية	
	0.531	3.54	44	شركة مساهمة محدودة	
	0.606	3.29	4	شركة مساهمة عامة	
	0.492	3.56	203	المجموع	

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لفئات مُتغير نوع ملكية المنشأة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة. وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (٩,٤) يوضح ذلك:

الجدول (٩,٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر حسب نوع الملكية

مستوى الدلالة	قيمة (ف) المحسوبة	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.510	0.773	0.249	3	0.748	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع
		0.322	199	64.147	داخل المجموعات	
			202	64.894	المجموع الكلي	
0.648	0.551	0.186	3	0.559	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة
		0.338	199	67.333	داخل المجموعات	
			202	67.893	المجموع الكلي	
0.106	2.066	0.760	3	2.281	بين المجموعات	المسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين
		0.368	199	73.255	داخل المجموعات	

			202	75.536	المجموع الكلي	
0.621	0.592	0.144	3	0.432	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.243	199	48.384	داخل المجموعات	
			202	48.815	المجموع الكلي	

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (0.592) ومستوى الدلالة هي (0.621) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$). أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير نوع الملكية. وبذلك تم قبول الفرضية. ويُعزى ذلك إلى:

. أن غالبية منشآت قطاع صناعة الحجر عينة الدراسة هي (شراكة عادية أو فردية أو مساهمة محدودة)، وهذه الأنواع من الملكية ذات نمط متشابه من حيث طبيعة ونوعية الشراكة التي تأخذ الطابع الفردي أو العائلي على عكس الشركات المساهمة العامة والتي كانت نسبتها فقط 2.0% من مجمل عينة الدراسة، والنمط الأخير من الملكية يأخذ طابع الحداثة والتعامل مع الأسواق العالمية التي تُعنى بقضايا البيئة والمجتمع والمناخ والعاملين، وهذا بدوره لا بُد وأن يُلقي بظلاله على أداء هذه الشركات وعلى تبنيتها مفاهيم المسؤولية المجتمعية، كما أن بعض الشركات العالمية تُلزم الشركات المحلية التي تتعامل معها تبنيتها مفاهيم المسؤولية المجتمعية والنزاهة والشفافية على عكس الشركات ذات الطابع الفردي أو الشراكة العادية.

. إن التخوف من المجهول وعدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية يُعتبر عامل حاسم يؤثر على سياسة المالكين تجاه ممارستهم للمسؤولية المجتمعية بغض النظر عن الشكل القانوني لطبيعة ملكية المنشأة.

❖ الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير حجم المنشأة".

من أجل التأكد من صحة الفرضية تم احتساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تبعاً لمتغير حجم المنشأة.

الجدول (١٠,٤) يوضح ذلك:

الجدول (١٠,٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب حجم المنشأة.

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	حجم المنشأة	المجال
متوسطة	0.463	3.50	58	5 عمال فأقل	المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع
	0.593	3.46	104	من 6-10 عمال	
	0.529	3.63	31	من 11-15 عمال	
	0.860	3.22	10	16 عامل فأكثر	
	0.567	3.49	203	المجموع	
متوسطة	0.456	3.36	58	5 عمال فأقل	المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة
	0.516	3.41	104	من 6-10 عمال	
	0.783	3.57	31	من 11-15 عمال	
	0.971	3.12	10	16 عامل فأكثر	
	0.580	3.41	203	المجموع	
مرتفعة	0.585	3.76	58	5 عمال فأقل	المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين).
	0.526	3.80	104	من 6-10 عمال	
	0.840	4.03	31	من 11-15 عمال	
	0.723	3.73	10	16 عامل فأكثر	
	0.612	3.82	203	المجموع	
متوسطة	0.391	3.52	58	5 عمال فأقل	الدرجة الكلية
	0.451	3.55	104	من 6-10 عمال	
	0.631	3.73	31	من 11-15 عمال	
	0.798	3.33	10	16 عامل فأكثر	
	0.492	3.56	203	المجموع	

يلاحظ من الجدول رقم (١٠,٤) أعلاه أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لفئات مُتغير حجم المنشأة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة. وللتحقق ما إذا كانت الفروق في المتوسطات الحسابية قد وصلت إلى مستوى الدلالة الإحصائية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي والجدول (١١,٤) يوضح ذلك.

الجدول (١١,٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر حسب حجم المنشأة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
المسؤولية المُجتمعية تجاه المجتمع	بين المجموعات	1.371	3	0.457	1.432	0.235
	داخل المجموعات	63.524	199	0.319		
	المجموع الكلي	64.894	202			
المسؤولية المُجتمعية تجاه البيئة	بين المجموعات	1.768	3	0.589	1.774	0.153
	داخل المجموعات	66.124	199	0.332		
	المجموع الكلي	67.893	202			
المسؤولية المُجتمعية تجاه العاملين	بين المجموعات	1.719	3	0.573	1.544	0.204
	داخل المجموعات	73.817	199	0.371		
	المجموع الكلي	75.536	202			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.457	3	0.486	2.040	0.110
	داخل المجموعات	47.359	199	0.238		
	المجموع الكلي	48.815	202			

يتبين من الجدول (١١,٤) أن قيمة ف للدرجة الكلية (2.040) ومستوى الدلالة هي (0.110) وهذه القيمة أكبر من الدلالة ($0.05 \geq$). أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تحقيق

المسؤولية المجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير الحجم. وبذلك تم قبول الفرضية. ولعل ذلك يعود إلى:

. إن تحديد حجم المنشأة حسب عدد العاملين فيها لا يعكس البعد الحقيقي لحجم المنشأة لأن عدد العمال في هذه المنشآت غير ثابت، وكثيراً من العمال يعملون بشكل جزئي وعلى أساس مقدار الإنجاز وعدد الأمتار المنجزة، وعليه قد يُوزع العامل يوم عمله المكون من ثماني ساعات على أكثر من منشأة قد تصل إلى ثلاث منشآت، حيث يُنجز عدداً من الأمتار في المنشأة (X) لينتقل للعمل عدة ساعات ويُنجز عدداً من الأمتار في المنشأة (Y)، وهكذا دواليك، لذلك لم يكن لحجم المنشأة تأثير مباشر على تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية من عدمه.

. إن حجم المنشأة لا يعكس بالضرورة الوضع المالي الحقيقي للمنشأة أو حصتها السوقية، علماً أن أغلب أنماط الملكية شيوعاً لدى عينة الدراسة الحالية هي الشراكة العادية أو الفردية، وهذا يحمل في ثناياه احتمال رغبة المالكين توفير فرص عمل لأبنائهم وأقربائهم بغض النظر عن توفر الشاغر أو مقدار الإنجاز أو العائد المادي الذي ممكن أن يحققونه، بالتالي فإن حجم المنشأة وعدد العاملين فيها لا يعكس الوضع الحقيقي لوضعها المالي أو حصتها السوقية التي تُمكنها من ممارسة المسؤولية المجتمعية على الوجه المطلوب.

❖ الفرضية الفرعية الرابعة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير طبيعة نشاط المنشأة".

ومن أجل اختبار هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمُنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة. وقام الباحث باستخدام اختبار ت (Independent Samples Test) للمتغيرات المستقلة بحكم أن المتغير المستقل يتكون من درجتين فقط هما: (محجر أو مُنشار) وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (٤، ١٢) التالي:

الجدول (١٢،٤): نتائج اختبار T (Independent Samples T Test) لدلالة الفروق من حيث استجابة عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر حسب النشاط

المجال	طبيعة نشاط المنشأة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع	محجر	65	3.32	0.719	201	16.844	0.000
	منشار	138	3.57	0.460			
المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة	محجر	65	3.12	0.729	201	22.640	0.000
	منشار	138	3.54	0.434			
المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين).	محجر	65	3.52	0.769	201	33.799	0.000
	منشار	138	3.97	0.459			
الدرجة الكلية	محجر	65	3.30	0.652	201	29.488	0.000
	منشار	138	3.68	0.333			

تُشير المُعطيات الواردة في الجدول السابق أن قيمة الدلالة الإحصائية كانت (0.00) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير طبيعة نشاط المنشأة، وكانت الفروق في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لصالح مناشير الحجر بمتوسط حسابي (3.68) مقابل (3.30) لدى المحاجر وبذلك تكون الفرضية قد رُفضت. ويُعزى ذلك إلى:

. إن عمل المحاجر ونشاطها ينطوي على تأثيرات سلبية من حيث: التلوث في استنزاف الموارد الطبيعية، وإلحاق الضرر بالصحة العامة وصحة البيئة، وإجراء تغييرات سلبية على سطح الأرض وتضاريسها، أكبر مما هو عليه الحال في مناشير الحجر، وهذا بدوره أدى إلى إحداث فروق في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لصالح المناشير.

. إن انتشار جزءاً لا بأس به من المحاجر في المناطق المُسمّاة (ج) أدى إلى غياب الرقابة والمتابعة الحثيثة من الجهات الرسمية المختصة على المحاجر مقارنةً بمناشير الحجر، ولهذا جاءت النتائج مُتفاوتة وظهرت فروق ذات دلالات إحصائية تُعزى لمُتغير طبيعة نشاط المنشأة لصالح مناشير الحجر.

. بحكم طبيعة عمل المحاجر وتأثيرها على البنية التحتية للهيئات المحلية من حيث الحاق الضرر بالشوارع وكثرة المشاكل مع السكان المُجاورين، أدى ذلك إلى وجود تفاوت في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لصالح مناشير الحجر.

. إمكانية الوصول إلى منشآت مناشير الحجر وسهولة المواصلات إليها مقارنةً بالمحاجر، زاد من توجه طالبي المُساعدات والتبرعات إليها أكثر من المحاجر، ما أدى إلى زيادة الفروق في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لصالح منشآت مناشير الحجر.

. إمكانية تقديم مناشير الحجر مُنتجات قابلة للتبرعات، وتقديم مساعدات مادية وعينية أكثر مما هو عليه الحال لدى المحاجر التي غالباً ما تقدم مُساعدات مالية فقط بحُكم أن مُنتجاتها غير قابلة للتبرع، ما أدى إلى زيادة نسبة الخدمات والتبرعات المُقدمة من طرف مناشير الحجر مقارنةً بالمحاجر.

٣,٤ ملخص عام لنتائج فرضيات الدراسة:

الجدول التالي يوضح نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول رقم: (١٣,٤). ملخص عام لنتائج اختبار فرضيات الدراسة

النتيجة	اختبارها	الفرضيات الفرعية	الفرضيات الرئيسية
لا يوجد لدى منشآت صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.	خاطئة (رفضت الفرضية).	الفرضية الأولى	الفرضية الرئيسية الأولى.
لا يوجد لدى منشآت صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة التي تمارس فيها نشاطها.	خاطئة (رفضت الفرضية).	الفرضية الثانية	
لا يوجد لدى منشآت صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين فيها.	خاطئة (رفضت الفرضية).	الفرضية الثالثة	
"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) بين متغير عُمر المنشأة ومستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة.	صحيحة (قُبِلت الفرضية).	الفرضية الأولى	الفرضية الرئيسية الثانية.
"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير نوع الملكية".	صحيحة (قُبِلت الفرضية).	الفرضية الثانية	
"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير حجم المنشأة".	صحيحة (قُبِلت الفرضية).	الفرضية الثالثة	

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير طبيعة نشاط المنشأة".	خاطئة (رفضت الفرضية).	الفرضية الرابعة	
---	-----------------------------	-----------------	--

المصدر: إعداد الباحث، من نتائج التحليل.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم رفض الفرضيات الفرعية الثلاث للفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على التوالي أنه: (لا يوجد لدى منشآت صناعة الحجر توجه نحو تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وتجاه البيئة، وتجاه العاملين).

وأشارت النتائج أنه تم قبول الفرضيات الصفرية الفرعية الثلاث للفرضية الثانية والتي تُشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغيرات (عُمر المنشأة، طبيعة ملكيتها، وحجمها)، وهذا القبول ناجم عن عدم تأثير عُمر المنشأة وطبيعة ملكيتها وحجمها على مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لأسباب تعود في معظمها إلى خاصية عدم استقرار الاقتصاد الفلسطيني، وتحكم الاحتمال بالمعابر والحدود وما لذلك من تأثير على التجارة الخارجية سواء مع الجانب الإسرائيلي أو السوق العالمي وما لهدين السوقين من قدرة استيعابية لمنتجات الحجر المُصنع، وارتفاع قيمة العائد المادي وجدواه في تعظيم الربحية.

في حين تم رفض الفرضية الفرعية الرابعة، والتي تُشير إلى أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى α ($0.05 \geq$) في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمتغير طبيعة نشاط المنشأة". ويعود ذلك إلى طبيعة تأثير عمل المحاجر السلبي على البيئة وصحة العاملين وصحة السكان المُجاورين، بالإضافة إلى أن الكثير من نشاطات المسؤولية المجتمعية تستطيع أن تقوم بها المناشير عن طريق التبرع بالحجارة للمساجد والمدارس والمرافق الأخرى، ما أدى إلى ظهور فروق في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لصالح مناشير الحجر.

ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

١,٥ مقدمة:

يعالج الفصل الحالي نتائج الدراسة واستنتاجاتها مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، إضافةً إلى تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة وبلورة بعض التوصيات استناداً إلى نتائج الدراسة.

٢,٥ ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد الاطلاع على نتائج تساؤلات الدراسة ومناقشتها وتحليل بياناتها، تم التوصل إلى جملة من النتائج تتلخص وفق معايير الدراسة كآتي:

أن ما نسبته 71.142% من منشآت صناعة الحجر جنوب الضفة يطبقون المسؤولية المجتمعية بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (49159).

حيث اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة الباحثة (مقدم، 2014). والتي عنوانها: (تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري). حيث كانت ممارسة منظمات غرب الجزائر للمسؤولية المجتمعية بدرجة متوسطة.

في حين اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة الباحث (عابدين، 2016). والتي عنوانها: (واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة: دراسة ميدانية). حيث كان تحقيق شركات التأمين العاملة في قطاع غزة للمسؤولية المجتمعية بدرجة عالية.

أظهرت النتائج أن مستوى تحقيق منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع كانت متوسطة، وهذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة (مقدم، 2014)، لكنها اختلفت مع نتائج دراسة الباحثان (عطا الله والفليت، 2016). والتي عنوانها: (مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية الفلسطينية-غزة). حيث كانت ممارسة القطاع المصرفي للمسؤولية المجتمعية في قطاع غزة بشكل عام مرتفعة، كما اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Radwan, 2015). والتي عنوانها: " تأثير

المسؤولية الاجتماعية للشركات على الموظفين في فندق "Sector Hatem". وكان من نتائج دراسة Radwan أن غالبية الفنادق لم تشرع أصلاً في تطبيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع.

ويُعزى تطبيق مُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية بدرجة متوسطة إلى أن الهدف الأساس لمُنشآت قطاع صناعة الحجر هو تعظيم الربحية ورفع القيمة السوقية للمُنشأة، ولذلك فهي تُنفذ من المسؤولية المجتمعية ما لا يتعارض مع تحقيق أهدافها وتعظيم أرباحها.

نتائج مؤشرات مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع:

بالرجوع إلى الجدول رقم (3,4)، لمناقشة أعلى ثلاث فقرات، وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كما يلي:

١. الفقرة الأولى: "تحرص المُنشأة على كسب ثقة أفراد المجتمع"، يُشير الباحث إلى أهمية كسب ثقة أفراد المجتمع ورضاهم كمؤشر على تحقيق المسؤولية المجتمعية، حيث يُعد كسب ثقة المجتمع من المفاهيم الأساسية للمسؤولية المجتمعية لما لها من أثر وأهمية في بناء مناخ إيجابي أساسه شراكة حقيقية وتبادل المصالح وتكاملها بدلاً من تضاربيها.

٢. الفقرة الثانية: "تُعنى المُنشأة بتلبية احتياجات المجتمع الذي تعيش فيه"، إن الاهتمام باحتياجات المجتمع ومتابعة قضاياها من قبل مُنشآت قطاع صناعة الحجر، يُعد مؤشر على تعاضد وتكافل هذا القطاع مع الهيئات الأخرى سواء الرسمية منها أو الأهلية أو المحلية لمواجهة احتياجات المجتمع المُتجددة بتجدد العصر وتسارعه، فلا يمكن للمُنشأة تحقيق معاني المسؤولية المجتمعية ومفاهيمها دون أخذ احتياجات المجتمع وقضاياها بعين الاعتبار والاهتمام.

٣. الفقرة الثالثة: "تُمارس المُنشأة المسؤولية المجتمعية متى توفر التمويل اللازم"، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات على أرض الواقع تتمثل في إنشاء صندوق خاص لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية، وإدراجها في قيم المُنشأة ونظامها الداخلي.

٤. الفقرة العاشرة: "تُعنى المُنشأة بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة"، حصلت على أقل متوسط حسابي ووزن نسبي، ويُعزى ذلك إلى صعوبة وخطورة العمل في هذا المجال، وتأثيره السلبي على إعاقاتهم ووضعهم الصحي والنفسي، إلا أن ذلك لا يمنع من خلق فرص عمل تتسجم وإعاقات البعض منهم.

كما أظهرت النتائج أن ممارسة مُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية تجاه البيئة كانت بدرجة متوسطة، وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية إلى حدٍ ما مع نتائج دراسة (Radwan, 2015)، كما اتفقت مع نتائج دراسة الباحث: (Alvarez and Antunes, 2013)، والتي عنوانها: " ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات البرازيلية". حيث كانت الشركات التي تقع في المنطقة الشمالية للبرازيل تمارس المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة بشكل أكبر من باقي المناطق. في حين اختلفت نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (الحلايقة: 2010)، والتي عنوانها: "آثار مقالع وصناعة الحجر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في محافظة الخليل". حيث أظهرت دراسة الحلايقة الآثار السلبية لهذا القطاع على البيئة في محافظة الخليل.

نتائج مؤشرات ممارسة المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة:

بالرجوع الى الجدول رقم (4,4) لمناقشة أعلى ثلاث فقرات وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كما يلي:

١. الفقرة الأولى: "تحرص المنشأة على تخفيض المخلفات الصناعية"، إن تخفيض المخلفات الصناعية وإعادة تدويرها أمر في غاية الأهمية لتحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة، كما أن عملية إعادة التدوير للمخلفات بطرق علمية مُجدية مادياً تُعدُّ بعداً أساسياً من أبعاد التنمية المستدامة، كما تُعدُّ أساساً لموائمة المصالح بين أصحاب العلاقة.

٢. الفقرة الثانية: " تعمل المنشأة على ترشيد استخدام الموارد"، لطالما أن ترشيد استخدام الموارد يُساعد في تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح من جهة، ويُساعد في حفظ حقوق الأجيال القادمة من جهة أخرى، فهو أمر جدير بالاهتمام لما له من عظيم الأثر في تحقيق المسؤولية المجتمعية.

٣. الفقرة الثالثة: "تهتم المنشأة بصحة السكان المُجاورين"، من خلال اهتمام منشآت صناعة الحجر باحتياجات المُجتمع، وتخفيض المخلفات الصناعية، تكون المنشأة قد حققت مساعيها في الاعتناء بصحة السكان المُجاورين واحترام حقوقهم وكسب ثقتهم لخلق مناخ من التكامل والتعاون والحرص على حقوق الغير وصونها.

٤. الفقرة الثالثة عشرة: "تسعى المنشأة إلى استخدام الطاقة البديلة"، حصلت على أقل وسط حسابي ووزن نسبي، ويعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى عدم توفر البنى التحتية اللازمة، وارتفاع تكاليف إنشائها ما جعلها ليست على جدول أعمال هذا القطاع في المنظور القريب.

في حين أظهرت النتائج أن ممارسة منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين كانت بدرجة مُرتفعة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (أبو بكر وشنونة، 2014)، والتي عنوانها: "دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة: دراسة حالة لمؤسسة نفضال وحدة باتنة". حيث كانت ممارسة مؤسسة نفضال وحدة باتنة للمسؤولية المجتمعية بشكل عام مرتفعة وأن العمال راضون عن توجه وأداء المؤسسة نحو المسؤولية المجتمعية. ولكنها اختلفت مع نتائج دراسة (Radwan, 2015)، والتي أشارت أن ممارسة قطاع حاتم الفندقي "Sector Hatem" للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين بحاجة إلى تعزيز، وذلك لتحسين مستوى الالتزام الوظيفي.

نتائج مؤشرات ممارسة منشآت صناعة الحجر للمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين.

بالرجوع إلى الجدول (5,4) لمناقشة أعلى ثلاث فقرات، وأقل فقرة في المتوسط الحسابي والوزن النسبي كانت النتائج كما يلي:

١. الفقرة الأولى: "تلتزم المنشأة بقانون منع عمالة الأطفال"، يُشير الباحث إلى أهمية التزام منشآت قطاع صناعة الحجر بالقانون بشكل عام، وبالقوانين الناظمة للعمل وحقوق العاملين بشكل خاص، وما لهذا الالتزام من أهمية في تطبيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية وتحقيق معانيها.

٢. الفقرة الثانية: "تلتزم المنشأة بتطبيق قانون الحد الأدنى من الأجور"، إن العمل في هذا القطاع بحاجة إلى فن ومهارة وخبرة من جهة وقوة وجهد من جهة أخرى ما أدى إلى قلة ومحدودية عدد العاملين في هذا القطاع، وحتى تستطيع منشآت صناعة الحجر استقطاب الأيدي العاملة والحفاظ عليها، وجب تقديم مزيداً من الامتيازات في مقدمتها دفع الحد الأدنى من الأجور للعاملين.

٣. الفقرة الثالثة: "تلتزم المنشأة بتوفير التأمين الصحي للعاملين"، إن طبيعة العمل في هذا القطاع وما تتطوي عليه من خطورة حيث المعدات الثقيلة والأدوات الحادة والغبار المنبعث من عملية القص والحفر زاد من درجة الخطورة، ما جعل من التأمين الصحي ضرورة ملحة تساعد المنشأة والعاملين في تجاوز الأزمات وتعويض المصابين والمتضررين.

٤. الفقرة العاشرة: "تحرص المنشأة على توفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين"، فاذا اقتضت مصلحة المنشأة تدريب العاملين على مهارات تشغيلية معينة، وقامت بتدريبهم فان ذلك سيحقق مصالح مشتركة للطرفين وبالتالي سيحقق مفاهيم المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين.

تُشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ بين مُتغير عُمر المنشأة ومستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة، والفرضية قُبلت، ويُعزى ذلك إلى عدم رغبة مُنشآت قطاع صناعة الحجر تحمل تكاليف إضافية وأعباء مالية في قضايا غير مُلزِمة لها قانوناً، وهذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة (مقدم، 2014)، ودراسة (عابدين، 2016).

وتُشير النتائج أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعة لمُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمُتغير نوع ملكية المنشأة، والفرضية قُبلت، ويُعزى ذلك إلى تخوف مُنشآت قطاع صناعة الحجر من المجهول، وعدم استقرار السوق الفلسطيني بسبب تحكّم الاحتمال بالمعابر والحدود وبالتالي التحكّم بالتجارة الخارجية وحركة الصادرات.

وتُشير أيضاً إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعة لمُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمُتغير حجم المنشأة، والفرضية قُبلت، ويعود ذلك إلى أن عدد العاملين في مُنشآت هذا القطاع غير ثابت، وأن بعض العاملين خاصةً الفنيين منهم والحرفيين يتقاضون أجورهم مقابل إنجازهم وبالتالي قد يعمل العامل في أكثر من منشأة في يوم العمل الواحد، وهذه النتيجة اتفقت مع نتائج دراسة الباحثان (Adeney & Ahmed, 2015). والتي عنوانها: (المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الشركة). حيث أشارت الدراسة أن حجم الشركة لا يحدد مستوى ممارساتها للمسؤولية المجتمعية.

كما تُشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $(0.05 \geq \alpha)$ في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعة لمُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة تُعزى لمُتغير طبيعة نشاط المنشأة، وكانت الفروق لصالح مناشير الحجر، وعليه رُفضت الفرضية، ويُعزى ذلك إلى طبيعة العمل في المحاجر وما تنطوي عليه من مخاطر على الصحة العامة وصحة العاملين، وما تنطوي عليه من إحداث تأثيرات سلبية على سطح الأرض أكثر مما هو عليه الحال في مناشير الحجر. وهذه النتيجة اختلفت مع نتائج دراسة (Adeney & Ahmed, 2015)، ودراسة (مقدم، 2014).

تُشير النتائج أن مساعدة الفقراء والمحتاجين تأتي في سُلّم أولويات ممارسة مُنشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المُجتمعية، يليها تقديم المساعدات المالية والعينية للمُناسبات

الدينية وبناء المساجد وهذا التوجه ينسجم في الواقع مع التعاليم الدينية، ثم يلي ذلك تقديم المساعدات للمؤسسات الأكاديمية وما يتعلق بدعم بناء المدارس ومساعدة الطلبة المحتاجين في دفع أقساطهم الجامعية ومواصلة تحصيلهم العلمي، ثم تلاها على التوالي تقديم المساعدات للمؤسسات والمناسبات الوطنية والهيئات المحلية والانشطة الشبابية ثم الصحية وأخيراً رعاية المناسبات الاجتماعية، وهذه النتيجة اختلفت مع نتائج دراسة (مقدم، 2014) التي أظهرت أن أكثر أشكال المسؤولية المجتمعية تطبيقاً كانت البرامج الخيرية التطوعية تجاه العاملين مثل تنظيم الرحلات الترفيهية للعاملين، وأداء مناسك العمرة، وإقامة المخيمات الصيفية لأبنائهم.

أما بخصوص المعوقات التي تحول دون تطبيق المسؤولية المجتمعية فقد أظهرت النتائج أن طوعية المسؤولية المجتمعية وغياب الإلزام القانوني كانت في مقدمة المعوقات التي تحول دون تحقيق المسؤولية المجتمعية، تلاها تعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية وعدم وضوحها ما أدى إلى الخلط بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية ومفاهيم العمل الخيري وتقديم التبرعات، كما أن قصور برامج التوعية والاعلام بأهمية تحقيق المسؤولية المجتمعية وأثر ممارستها على كافة أصحاب العلاقة حال دون تطبيقها بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة اختلفت مع نتائج دراسة (مقدم، 2014)، والتي أظهرت أن غياب التمويل والدعم المالي كان من أبرز معوقات تحقيق المسؤولية المجتمعية.

٣,٥ استنتاجات الدراسة:

بعد الاطلاع على نتائج تساؤلات وفرضيات الدراسة ومناقشتها وتحليل بياناتها، تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. عكست النتائج أن تحقيق منشآت قطاع صناعة الحجر جنوب الضفة للمسؤولية المجتمعية كان بدرجة متوسطة تجاه كل من: المجتمع والبيئة، ولكن بدرجة عالية تجاه العاملين.
٢. إن تقديم التبرعات للفقراء والمحتاجين، وتقديم المساعدات للمناسبات الدينية وبناء المساجد، تأتي في مقدمة أشكال المسؤولية المجتمعية التي تمارسها منشآت قطاع صناعة الحجر.
٣. طوعية ممارسة المسؤولية المجتمعية وغياب الإلزام القانوني من أهم معوقات تحقيقها.
٤. هناك خلط لدى كثير من منشآت قطاع صناعة الحجر بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية ومفاهيم الأعمال الخيرية وتقديم التبرعات.
٥. هناك قصور في برامج التوعية والإعلام الرسمي والمحلي في إظهار أهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية وأثرها على أصحاب العلاقة.
٦. المسؤولية المجتمعية نظرية وشعارات أكثر من كونها عملية.
٧. تُنفذ منشآت قطاع صناعة الحجر من المسؤولية المجتمعية ما لا يتعارض مع هدف تعظيم الأرباح.

٤,٥ التوصيات:

في ظل تنامي الاهتمام الدولي والإقليمي بمفاهيم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، حتى غدت جزءاً من استراتيجياتها وثقافتها، لإرساء أسس المواطنة الصالحة، وتحقيق شراكة حقيقية مع أصحاب العلاقة (المجتمع، والبيئة، والعاملين)، بات تفعيل المسؤولية المجتمعية للمنظمات بشكل عام ومُنشآت قطاع صناعة الحجر بشكل خاص ضرورة مُلحة، واستناداً الى نتائج الدراسة الحالية ومناقشتها يوصي الباحث بما يلي:

* زيادة الاهتمام وتفعيل الالتزام بمفاهيم المسؤولية المجتمعية من قبل المعنيين والجهات الرسمية، وذلك من خلال تقديم الحوافز والإعفاء الضريبي للشركات التي تُمارس المسؤولية المجتمعية، حيث أظهرت النتائج أن تطبيق المسؤولية المجتمعية كان وفق المعدل الافتراضي للدراسة الحالية بدرجة متوسطة.

* ربط الاهتمام بالمسؤولية المجتمعية من قبل المسؤولين بالتعاليم الدينية، والقيم الأخلاقية، والمواطنة الصالحة.

* تفعيل الإلزام القانوني وإصدار التشريعات التي تعزز أخلاقيات المهنة والنزاهة، والشفافية، وترشيد الاستهلاك كجزء من المسؤولية المجتمعية.

* مأسسة المسؤولية المجتمعية من خلال إنشاء وحدات تنظيمية مُختصة، تُدرج في الهيكل التنظيمي للمنشأة، أو إنشاء وحدات مُستقلة تُعنى بالمسؤولية المجتمعية، لما لذلك من دور في تعزيز ورفع مستوى تطبيق المسؤولية المجتمعية ومواكبة أي تطور في هذا المجال.

* زيادة الوعي لدى المجتمع بشكل عام، ومُنشآت قطاع صناعة الحجر بشكل خاص بمفاهيم المسؤولية المجتمعية من خلال عقد الندوات، وورش العمل، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لذلك.

* تطوير مفهوم واضح ومحدد للمسؤولية المجتمعية، وترسيخه كمفهوم أعم وأشمل من مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وتقديم التبرعات، وأنه يمتد إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل إزالة أي ضرر قد يُحدثه نشاط المنشأة.

- * تشجيع الأبحاث وتبني الدراسات التي تُعنى بإعادة تدوير المادة الجيرية الناجمة عن عملية القص، وفق مبدأ تحقيق الجدوى الاقتصادية، وتحويل القضية من تهديد إلى فرصة، والقضاء على ظاهرة عشوائية التخلص من المادة الجيرية في الأراضي الوعرة.
- * تنظيم ورعاية المسؤولية المجتمعية دستورياً وإلزام القطاع الخاص بإدراجها في نظامه الداخلي خاصة في الحالات الطارئة كالفيضانات والحروب.
- * تفعيل دور سلطة حماية البيئة وإنشاء شرطة خاصة تُعنى بحماية البيئة على غرار شرطة السياحة.
- * تفعيل المشاركة والتنسيق بين قطاع صناعة الحجر ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الرسمية، والأهلية لتحقيق مفاهيم المسؤولية المجتمعية.
- * إضافة مساقات دراسية كمتطلبات جامعية عامة، تُعنى بالمسؤولية المجتمعية، وتوضح الفوائد التي يمكن أن تعود على الشركات التي تُمارسها وعلى أصحاب العلاقة.
- * تكثيف الزيارات الميدانية، ومتابعة عمل ونشاط مُنشآت صناعة الحجر العاملة في المنطقة (ج).
- * مراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير فرص عمل لهم بما يتناسب وإعاقتهم مثل: مندوب مبيعات، أو مُدير تسويق، لما لذلك من أهمية في تعزيز مفاهيم المسؤولية المجتمعية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- * أبو العيال، أيمن (د.ت.): المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس، الموسوعة العربية. تجدونه على الرابط: <https://www.arab-ency.com/ar>
- * أبو عامر، خالد (9 يناير 2016): المسؤولية الاجتماعية للقطاع الفلسطيني الخاص. فلسطين الآن. تجدونه على الرابط: <https://paltimes.ps/post/127838>
- * أبو عيران، رقية (2015/4/2): المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني والاجتماعي والمبادرات الطوعية. تجدونه على الرابط: <http://www.aliqtisadi.ps/article>
- * أبو عيران، رقية (د. ت.): المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني والاجتماعي والمبادرات الطوعية. <https://www.aman-palestine.org/data>
- * أبو ماضي، كامل أحمد إبراهيم (2015/6): أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 23، عدد 2، ص 61-88.
- * اتحاد صناعة الحجر والرخام (2011): دليل الأعضاء، فلسطين.
- * أعبودة، عبد الله (2017): مفاهيم أساسية عن الشركات. تجدونه على الرابط <http://almadar-rd.ly/st2017/1-1.pdf>
- * الأسرج، حسين (2011): المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والآفاق من أجل التنمية في الدول العربية.
- * الأسرج، حسين (2014): المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للملكة العربية السعودية.
- * الاميري، وليد حميد رشيد (2015): المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- * بدر الدين، محمد عبده (2012): جغرافية الصناعة والطاقة. موقع المُنْتدى: مُنتدى النقاش بجامعة الملك فيصل.
- * بقدر، عائشة وبكار، آمال (2013): المسؤولية الاجتماعية بين الإلزام والالتزام: المُلتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.

* البكري، ثامر ياسر(2001): التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، الطبعة الأولى، ص، 18-19.

* بنك فلسطين (2011/12/14): بنك فلسطين يحصل على المركز الأول كأكبر مساهم بمجال المسؤولية الاجتماعية بين البنوك في فلسطين للعام 2011.

* بوابة اقتصاد فلسطين (2015/7/13): صندوق الحوادث: الجميع مؤمن ضد الإصابات الجسدية.

<http://www.palestineconomy.ps/article/1267>

* البيتاوي، أحمد(2017/11/11): الحجر الفلسطيني ذو الجودة العالية يغزو الأسواق العالمية ويرفد الاقتصاد المحلي بأكثر من (140) مليون دولار. جريدة الحال، جامعة بير زيت.

* جامع، أحمد (1986): الرأسمالية الناشئة: بحث اقتصادي في المرحلة الأولى للنظام الرأسمالي 1750 - 1880، دار المعارف بمصر: القاهرة.

* جصاص، محمد وتلياني، فاطمة الزهراء (2016): نماذج رائدة لمؤسسات القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة: تطبيقات المسؤولية الاجتماعية الخارجية للمؤسسات، شركة كوكا كولا كنموذج. الملتقى الدولي الثالث عشر حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة/الواقع والرهانات. الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): تعداد المنشآت 2012، النتائج النهائية، رام الله، فلسطين.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016): المؤشرات الاقتصادية.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (آذار/ مارس، 2011): مسح المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، 2009النتائج الأساسية. تجدونه على الرابط:

www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1735.pdf

* الحافظ، مهدي (٢٠٠٢): الإسلام وقضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، الإسلام والقضايا المعاصرة، عمان.

* الحلايقة، حسن عبد المنعم (2010): آثار مقالع وصناعة الحجر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في محافظة الخليل. رسالة ماجستير. بير زيت: جامعة بير زيت.

* جلس، رائد محمد (2016): دور المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في فلسطين. غزة: مركز التخطيط الفلسطيني.

* الحياوي، إيمان (2016/10/9): مفهوم الصناعة وتطورها. موقع موضوع الإلكتروني. تجدونه على الرابط: <http://mawdoo3.com>.

* دحلان، عبد الله صادق (2004/3): المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. مجلة عالم العمل، العدد 49، ص: 16.

* دويكات، براء (2015): ما المقصود بالتنمية المستدامة. موقع موضوع للدراسات.

تجدونه على الرابط: <http://mawdoo3.com>

* ديوان الرقابة المالية والإدارية (2013): التدقيق البيئي "واقع صناعة الحجر في فلسطين: مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير البيئية". التقرير الربعي الأول. فلسطين.

* الرجوب، عوض (2017): ذهب فلسطين الأبيض. الجزيرة نت.

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/magazine/2017/7/26>

* رحمانى، الزهرة (2014): تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار حاسي مسعود. رسالة ماجستير. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

* رملي، حمزة وزحوط، إسماعيل (2012): إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية على تجمع Groupe ZedPharme لصناعة الأدوية في قسنطينة.

* الزامل، سليمان بن عبد الله بن محمد (2015): مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية: دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات". رسالة ماجستير. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

* السعو، صابرين (2016/10/17): مفهوم البيئة وعناصرها. تجدونه على الرابط:

<http://mawdoo3.com>

* سلطة جودة البيئة. تجدونه على الرابط التالي: www.environment.gov.ps

* شباح، أمينة (2009): واقع أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسستي SARL طهراوي ومؤسسة صناعة الكوابل ENICAB. بسكرة: الجزائر.

* شتاتحة، عمر وزاوية، رشيدة (2016): المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

* صديقي، خضرة (2012): المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات: الملتقى الدولي الثالث حول الشركات والمسؤولية الاجتماعية. الجزائر: جامعة بشار.

* الصرن، رعد حسن (2001): أساسيات التجارة الدولية المعاصرة: الجزء الثاني، دار الرضا للنشر والتوزيع، ط 1، مج 1.

* صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF, 2010): مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، الأردن.

- * الطراونة، خالد عطا الله وأبو جليل، محمد منصور (2013): أثر أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "دراسة ميدانية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي": المؤتمر الدولي الثاني لكلية إدارة الأعمال، الفرص الإدارية والاقتصادية في بيئة الأعمال التنظيمية. الكرك: جامعة مؤتة.
- * عابدين، إبراهيم عبد (2016): واقع المسؤولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة، دراسة ميدانية.
- * عبيدات، محمد إبراهيم (2004): التسويق الاجتماعي - الأخضر والبيئي -. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- * عرابة، رايح وبن دودية، وهيبه (د. ت.): المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية: عرض تجارب بعض الشركات العالمية.
- * عطا الله، سمر والفليت، خلود (2016): مدى التزام القطاع المصرفي بأداء مسؤوليته الاجتماعية: دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية الفلسطينية. غزة.
- * عمر العزاوي، لخضر عبد الرزاق مولاي، سايح وبوزيد (د.ت.): دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمييار لقياس الأداء الاجتماعي: الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية.
- * الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (2001): المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العلوم التربوية، مج 2، ع 1.
- * الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (2005): المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- * الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي (2008): الإدارة والأعمال. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
- * غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل (2012): دليل الصناعات والحرف.
- * غنيم، رنا عبد الرزاق (2015): المسؤولية الاجتماعية للشركات بين تعظيم الأرباح والتنمية المستدامة. جامعة الإسكندرية.
- * فراونة، حازم والديب، سليمان (2016): دور الجودة في تعزيز أبعاد المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة: دراسة حالة (شركة جوال، شركة الاتصالات الفلسطينية، بنك فلسطين). غزة.
- * قانون الصحة العام رقم 20 لسنة 2004. www.muqtafi.birzeit.edu
- * القرشي، مدحت (2005): الاقتصاد الصناعي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

- * القريوتي، موسى قاسم والخالدة، رياض عبد الله وقطيشات، مازن كمال والحنيطي، محمد فالح والمعاطبة، محمد عطوة (2014): دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة في شركة زين للاتصالات الخلوية. مجلة العلوم الإدارية: عمان، مج 41، العدد 1. ص 37.
- * كسواني، بلال غيث (2016/4/17): المسؤولية الاجتماعية بين الغياب ومحاولات ترسيخها. الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون. رام الله.
- * كنعان، نواف (2006): قانون حماية البيئة "شرح القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 بشأن حماية البيئة وتنميتها، الشارقة: مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى.
- * مجلة سوق المال الفلسطيني (2008): العدد 7.
- * مجموعة أبو ظبي للاستدامة (2010): الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. متوفر في: <http://adsg.ae/ar/faq/faq2.aspx>. بتاريخ 2013/10/27م.
- * الخشروم، محمد وعبيدو، أميرة (2012): تبني المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية العاملة في مدينة حلب: دراسة ميدانية لعينة من المدراء، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (34)، العدد (108). جامعة الموصل، العراق.
- * محمد، سامح عبد السلام (2013): مفهوم البيئة، شبكة الألوكة الثقافية. www.alukah.net
- * محمد، يوسف هارون خميس (2015): دور القياس والافصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في رفع كفاءة الأداء المالي لمُنشآت الأعمال: دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة. رسالة ماجستير، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- * مركز التجارة الفلسطيني (2015): القطاعات الاقتصادية الرئيسية. فلسطين. تجدونه على الرابط: <https://www.paltrade.org>
- * مرة، عيسى الياس سعيد (2015): مراجعة وتدقيق الأثر البيئي لصناعة الحجر في مدن بيت لحم، بيت جالا، الدوحة، والخضر. رسالة ماجستير. بير زيت: جامعة بير زيت.
- * مسعد، دانة (2013/6): استنزاف ونهب مواردنا الطبيعية إلى متى؟ المقال والكسارات ومناشير الحجر العشوائية تنتعش في ظل غياب سلطة القانون. مجلة آفاق البيئة والتنمية، العدد 55.
- * مصطفى، رندا (2016/8/28): مفهوم صحة البيئة، موقع موضوع الإلكتروني. <http://mawdoo3.com>
- * مصطفى، وليد (2016): الموارد الطبيعية في فلسطين: محددات الاستغلال وآليات التعظيم والاستفادة، ماس.
- * معجم المعاني الجامع، اطلع عليه بتاريخ (2018/7/17): تجدونه على الرابط: www.almaany.com

- * المغرل، نهال وفؤاد، ياسمين (2008): المسؤولية الاجتماعية لتنمية رأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل 138.
- * مقدم، وهيبه (2014): تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري. رسالة دكتوراه، وهران: جامعة وهران.
- * منظمة العمل الدولية، (د. ت.): الأمم المتحدة في اليمن.
<http://ye.one.un.org/content/unct/yemen/ar/home/about-us/ilo.html>
- * منظومة القضاء والتشريع في فلسطين -المقتفي- (1999): قانون رقم (1) لسنة 1999 بشأن المصادر الطبيعية. بير زيت.
- * مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2004): كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، نيويورك وجنيف.
- * المؤتمرات والتقارير الرئيسية، وثائق الأمم المتحدة: البيئة، 2017. تجدونه على الرابط:
<https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>
- * مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (13/7/2017): تحسين التشريعات والإجراءات للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للشركات: وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الانسان.
- * موقع الإسلام ويب الإلكتروني (2018): سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة. <http://fatwa.islamweb.net>
- * موقع الإسلام ويب الإلكتروني (2003/4/23): أحاديث نبوية مع شرحها.
* الموقع الرسمي للميثاق العالمي للأمم المتحدة.
www.unglobalcompact.org/languages/en/ten_principles.html.page1
- * موقع المعاني الجامع الإلكتروني، المعجم الوسيط.
<https://www.almaany.com/ar/dict/arar>
- * نجم، عبود نجم (2006): أخلاقيات عمل الإدارة في عالم متغير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (بدون طبعة).
- * نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين. www.bal.ps/pdf
- * هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية (2018): القطاع الصناعي. فلسطين.
http://www.pipa.ps/ar_page.php?
- * وفا (2017/11/11): التربية والعمل تعلنان عن قروض للمعلمين الذين لم يوفقوا بالحصول على وظيفة، رام الله. <http://www.wafa.ps/ar>

* وكالات (2017/5/1): عيد العمال في التاريخ. موقع أورو نيوز بالعربي الإلكتروني.
<http://arabic.euronews.com/2017/05/01/1-may-history-labour-day-analysisprotests>

* وكالة فلسطين اليوم الإخبارية (2017/3/1): بدء تطبيق الحد الأدنى للأجور في فلسطين.
تجدونه على الرابط: <https://paltoday.ps/ar/post/293023>

* ونوس، إيمان أحمد (2018/1/31): نظرة إلى تاريخ النقابات العمالية، مجلة النور الإلكترونية، العدد 801. <http://www.an-nour.com/index.php> نظرة-إلى-تاريخ-النقابات-العمالية).

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- * Adeneye, Yusuf Babatunde & Ahmed, Maryam (2015): Corporate Social Responsibility and Company Performance. School of Management, University of Leicester, UK, Journal of Business Studies Quarterly, Volume 7, Number 1.
- * Aharon, T & Lior, O & Yaki, B & Gal, K (2011): Corporate Social Responsibility, Organizational Justice and Job Satisfaction: How do They Interrelate, If at All? Revista de Psicología del Trabajo y de las Organizaciones
- * Archie, B (5 July 2016): Carroll's pyramid of CSR: taking another look, International Journal of Corporate Social Responsibility 2016 1:3.
[\(/http://creativecommons.org/licenses/by/4.0\)](http://creativecommons.org/licenses/by/4.0)
- * Al varez, Isabel Galego & Formigoni, Henrique & Antunes, Maria Thereza A Pompa (28.02.2013): Corporate Social Responsibility Practices At Brazilian Firms. <http://dx.doi.org/10.1590/S0034-759020140103>.
- * International Journal of Current Research (July 5): Corporate Social responsibility. (2016 Carol, A.Cochran, P. L and Wood, R. A (1984). Corporate Social Responsibility and Performance, Academy Of Management Journal (A.M.J).
- * Ebo, Hinson & Avornyo, Kuada & Ankomah Asante (2017, June 12): Corporate social responsibility and international business: examining the nexus and gaps from a developing economy perspective. International Journal of Corporate Social Responsibility.
- * Hirigoyen, Gérard & Rehm, Thierry Poulain (2015): Relationships between Corporate Social Responsibility and Financial Performance: What is the Causality? Journal of Business & Management, Volume (4), Issue (1), PP. 18-43
- * Holms, Sundra (1985): Corporate Social Performance and Present Areas of Commitment. Academy Of Management Journal (A.M.J) Vol 20.
- * Kundu, Babita, (2013): An Empirical study of corporate profitability CA sectorial comparison of selected public and private sector companies.
- * Levitt, T. (1958): The dangers of social responsibility (pp. 49). Harvard business review. Google Scholar
- * Mensah, Henry Kofi & Agyapong, Ahmed & Nuertey, Dorcas (27 January 2017): The effect of corporate social responsibility on organizational commitment of employees of rural and community banks in Ghana. Research Article.
- * Pride, William M and Ferrell, (2003): Marketing Concept and Strategies, Houghton Mifflin Co, p. 33.

* Radwan, Hatem Radwan Ibrahim (25th Oct 2015): The Impact of Corporate Social Responsibility on Employees in the Hotel Sector. International Journal of Tourism & Hospitality Review (IJTHR), Vol. 2 (1).

* Ramon, Mullerate & Daniel, Brennan (2005): Corporate Social Responsibility, The Corporate Governance of the 21 st Century, Kluwer Law.

* Wankhade, Vivek ((April, 2014): Corporate Social Responsibility: Towards New Agenda, National Refereed Conference on“Corporate Social Responsibility: Towards New Agenda, Mumbai, India, Abhinav International Monthly Refereed Journal of Research in Management & Technology, Volume 3, Issue 4.

* Friedman, M. (1962): Capitalism and freedom. Chicago: University of Chicago Press. Google Scholar
<https://doi.org/10.1080/23311975.2017.1280895>

الملاحق:

ملحق (١): أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبيان)

الرقم	الاسم	الجامعة
١	الدكتور عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس.
٢	الدكتور كامل أبو كويك	جامعة القدس.
٣	الدكتور شاهر سلامة	جامعة القدس.
٤	الدكتور أكرم رحال	جامعة القدس.
٥	الدكتور عبد الفتاح شملة	جامعة النجاح.
٦	الدكتور سمير أبو زنيد	جامعة الخليل.
٧	الدكتور محمد الجعبري	جامعة الخليل.
٨	الدكتور ناصر جرادات	جامعة فلسطين الأهلية.
٩	الدكتور عبد الفتاح السرطاوي	جامعة خضوري.
١٠	الدكتور علي عيايدة	جامعة الاستقلال.
١١	المهندس ماهر حشيش	المدير التنفيذي لاتحاد صناعة الحجر والرخام/بيت لحم.

ملحق (٢): استبانة الدراسة



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في التنمية المستدامة وبناء المؤسسات

أخي المواطن،

تحية وبعد.

يقوم الطالب بإجراء دراسة حول (دور قطاع صناعة الحجر في تحقيق المسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الإدارات والمالكين. "دراسة ميدانية على محاجر ومناشير حجر جنوب الضفة"). وقد وقع عليك الاختيار عشوائياً لتكون ضمن عينة الدراسة، لذا نرجو منك التعاون معنا بتعبئة الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يُطلب منك كتابة اسمك أو ما يُشير اليك، شاكرين لك حُسن تعاونك.

إشراف: د. عفيف حمد.

اعداد الطالب: جاد الله محمد حروب.

❖ المحور الأول: معلومات عامة.

نرجو منك قراءة الفقرات الآتية ووضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها/تريتها مناسبة.

<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>	ID01: رقم الاستمارة المتسلسل في العينة:	
<input type="checkbox"/> ٢. الخليل	١. بيت لحم	ID02: المحافظة:
<input type="checkbox"/> ٢. منشار	١. محجر	ID03: ما هي طبيعة عمل المنشأة؟
<input type="checkbox"/> ٢. لا	١. نعم	ID04: هل المنشأة مرخصة من الجهات المختصة؟
<input type="checkbox"/> ٢. لا	١. نعم	ID05: هل المنشأة مسجلة رسمياً في النقابة المختصة
ID06: ما هو عمر المنشأة بالسنوات؟ ١. (٥ سنوات فأقل). ٢. (٦-١٠ سنوات). ٣. (من ١١-١٥ سنة). ٤. (١٦ سنة فأكثر).		
<input type="checkbox"/>	١. فردية خاصة. ٢. شراكة عادية. ٣. شركة مساهمة محدودة. ٤. شركة	ID07: ما هو نوع ملكية المنشأة؟
ID08: حجم المنشأة من حيث عدد العمال: ١ (٥ عمال فأقل). ٢ (٦-١٠ عمال). ٣ (من ١١-١٥ عامل). ٤ (١٦ عامل فأكثر)		
<input type="checkbox"/>	١. نقدية. ٢. عينية. ٣. كلاهما معاً.	ID09: شكل المسؤولية المجتمعية التي تمارسها المنشأة:

10ID: الأولوية في ممارسة المنشأة للمسؤولية المجتمعية تكون تجاه:	<input type="checkbox"/>	رعاية المناسبات الدينية.
	<input type="checkbox"/>	رعاية المناسبات الوطنية.
	<input type="checkbox"/>	رعاية المناسبات الاجتماعية.
	<input type="checkbox"/>	مساعدة الفقراء والمحتاجين.
	<input type="checkbox"/>	تقديم المساعدات للمؤسسات الصحية.
	<input type="checkbox"/>	تقديم المساعدات للهيئات المحلية.
	<input type="checkbox"/>	تقديم المساعدات للمؤسسات الأكاديمية.
	<input type="checkbox"/>	تقديم المساعدات للأنشطة الشبابية.

❖ المحور الثاني: (محور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع).

علماً أن المسؤولية المجتمعية في دراستنا هذه مرادفة لمصطلح المسؤولية الاجتماعية وتعني: "التزام أخلاقي، وطوعي، تفرضه أسس واعتبارات المواطنة الصالحة، وحسن الانتماء والولاء، لخلق حالة من المواءمة بين مصلحة المنشأة ومصلحة أصحاب العلاقة، ومعالجة أي آثار غير مرغوب فيها، ورفع أي ضرر قد يحدثه نشاط المنشأة، وتحقيق مبادئ النزاهة والشفافية وحماية حقوق الانسان.

نرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية والاجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها/ترينها مناسبة.	
P2_q1	تُعدى المنشأة بتلبية احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q2	تُعدى المنشأة بقضايا المجتمع الذي تعمل فيه: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q3	تتوافق رسالة المنشأة وأهدافها مع مفاهيم المسؤولية المجتمعية: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q4	تمارس المنشأة المسؤولية المجتمعية متى توفر التمويل اللازم: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q5	تقدم المنشأة التبرعات والمساعدات بشكل منتظم: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q6	تُعدى المنشأة بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q7	تحرص المنشأة على كسب ثقة افراد المجتمع: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q8	تساهم المنشأة في دعم النشاطات الثقافية والشبابية دون مقابل: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q9	توازن المنشأة ما بين الربحية وخدمة المجتمع في عملها: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>
P2_q10	تُعدى المنشأة بقضايا الحد من البطالة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً. <input type="checkbox"/>

❖ المحور الثالث: (المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة).

نرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها/تريتها مناسبة.	
P3_q1	تتخلص المنشأة من المياه العادمة/البيضاء بتصريفها في شبكة الصرف الصحي بغض النظر عن معالجتها. ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q2	تُعنى المنشأة بقضايا صحة البيئة. ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q3	تعمل المنشأة على تدوير المخلفات ما أمكن: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q4	تستخدم المنشأة التقنيات التي تحد من التلوث البيئي: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q5	تُلزم المنشأة عمالها بالحفاظ على البيئة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q6	تهتم المنشأة بصحة السكان المجاورين: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q7	تعمل المنشأة على ترشيد استخدام الموارد. ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q8	تسعى المنشأة الى استخدام الطاقة البديلة. ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q9	تتواصل المنشأة مع المؤسسات المعنية لوضع برامج تحد من التلوث البيئي: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q10	تحرص منشأة على تخفيض المخلفات الصناعية: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q11	تهتم المنشأة بشكاوى السكان المجاورين: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q12	تنسق المنشأة مع سلطة حماية البيئة للحفاظ على النباتات النادرة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P3_q13	تتخلص المنشأة من المياه العادمة/البيضاء في الأراضي المجاورة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.

❖ المحور الرابع: (المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين).

نرجو منك قراءة الفقرات الآتية بعناية والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها/تريتها مناسبة.	
P4_q1	تعتمد المنشأة المهارة معياراً أساسياً للتوظيف دون الالتفات لمعايير الجنس أو الديانة: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P4_q2	تلتزم المنشأة بتوفير التأمين الصحي للعاملين: ١. دائماً. ٢. غالباً. ٣. أحياناً. ٤. نادراً. ٥. أبداً.
P4_q3	تلتزم المنشأة بقانون منع عمالة الأطفال:

<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q4	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون الحد الأدنى من الاجور:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q5	تتبنى المنشأة سياسة واضحة للمسار الوظيفي والترقية:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q6	تحرص المنشأة على تهيئة بيئة عمل داخلية ذات شروط إنسانية:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q7	تلتزم المنشأة بتطبيق قانون التعويضات للعاملين (عند الوفاة، العجز، المرض... الخ):				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q8	تحرص المنشأة على كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q9	تحرص المنشأة على توفير البرامج التدريبية اللازمة للعاملين:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.
P4_q10	تلتزم المنشأة بتعويض العمال عن ساعات العمل الإضافية حسب القانون:				
<input type="checkbox"/>	١. دائماً.	٢. غالباً.	٣. أحياناً.	٤. نادراً.	٥. أبداً.

❖ المحور الخامس: (معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية من وجهة نظرك):

يتكون المحور التالي من (٩) فقرات، تمثل معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية في قطاع صناعة الحجر، يرجى ترتيبها حسب الأهمية من وجهة نظرك، وذلك بإعطاء الرقم (١) للأكثر أهمية والرقم (٩) للأقل أهمية.

<input type="checkbox"/>	عدم وضوح وتعدد مفاهيم المسؤولية المجتمعية.
<input type="checkbox"/>	قصور برامج التوعية والاعلام لأهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية.
<input type="checkbox"/>	الخلط بين مفاهيم المسؤولية المجتمعية والعمل التطوعي والخيري.
<input type="checkbox"/>	عدم قناعة المستويات الإدارية العليا في منشآت صناعة الحجر لأهمية ممارسة المسؤولية المجتمعية.
<input type="checkbox"/>	عدم تخصيص ميزانية محددة لممارسة المسؤولية المجتمعية.
<input type="checkbox"/>	طواعية ممارسة المسؤولية المجتمعية وغياب الالزام القانوني.
<input type="checkbox"/>	عدم الرغبة في تحميل المنشأة أعباء مالية إضافية.
<input type="checkbox"/>	غياب الخطط والاستراتيجيات المنظمة لممارسة المسؤولية المجتمعية.
<input type="checkbox"/>	عدم التنسيق بين قطاع صناعة الحجر ومنظمات المجتمع المدني في مجال ممارسة المسؤولية المجتمعية.

شاكرين لك حسن تعاونك،

فريق البحث.

ملحق (٣): اختيار حجم العينة من خلال برنامج (www.Survey System.com)

Determine Sample Size

Confidence Level: 95% 99%

Confidence Interval:

Population:

Sample size needed:

Find Confidence Interval

Confidence Level: 95% 99%

Sample Size:

Population:

Percentage:

Confidence Interval:

<https://www.surveysystem.com/sscalc.htm>

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

التاريخ: 2018/2/5

الموضوع: لمن يهمله الامر

تحية طيبة وبعد،،

بفيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس-
بأن الطالب جاد الله محمد احمد جاد الله حروب ورقمه الجامعي " 21520322 ".

هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس يقوم بعمل بحث عن.

" دور قطاع صناعة الحجر في تحقيق المسؤولية المجتمعية دراسة ميدانية على محاجر ومناشر
الحجر في جنوب الضفة "

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات
التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الإطرش
مدير معهد التنمية المستدامة

نسخة: الملف

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق (٥): المادة (149) من قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لسنة 2005.

لا يستحق المصاب تعويضاً في إحدى الحالات الآتية:

- 1- من تسبب عمداً في وقوع حادث الطرق. 2- من قاد المركبة أو استعان بها في ارتكاب جناية أو جنحة. 3- من قاد المركبة بدون تأمين نافذ المفعول وقت الحادث أو خالف شروط وثيقة التأمين. 4- من قاد المركبة دون إذن مالكيها أو المتصرف بها قانوناً ومن كان يعلم أنها تقاد كذلك. 5- من قاد المركبة بدون رخصة قيادة، أو برخصة قيادة لا تجيز له قيادة مركبة من ذات النوع أو قادها برخصة انتهت سريانها مدة تزيد على سنة، أو خلال فترة حرمانه من القيادة بناء على قرار صادر من جهة مختصة قانوناً. 6- مالك المركبة أو المتصرف بها الذي سمح لشخص آخر بقيادتها دون أن يكون للمركبة تأمين نافذ المفعول أو كان التأمين لا يغطي حادث الطرق الذي أصيب فيه أي منهما أثناء القيادة سواء كان المصاب داخل المركبة أو خارجها. 7- على الرغم مما ورد في الفقرة (6) من هذه المادة، إذا أصيب السائق بحادث طرق حين قيادته المركبة بإذن مالكيها أو المتصرف بها، ولم يكن للمركبة تأمين نافذ المفعول أو كان لها تأمين لا يغطي الحادث دون أن يعلم ولم يكن من المعقول أن يعلم بذلك، فإنه يحق له مطالبة الصندوق بالتعويض شأنه شأن أي مصاب آخر.

ملحق رقم (6): أسماء وعناوين محاجر ومناشير حجر جنوب الضفة، المسجلة في سجلات عُرف تجارة وصناعة الخليل وبيت لحم لعام 2012م، وسجلات اتحاد صناعة الحجر والرخام لعام 2011م.

اسم المنشأة	العنوان	اسم المنشأة	العنوان
الاخوة عبد العزيز ومحمد وأنور كرمة	بيت امر/شارع صافا/المنطقة الصناعية.	شركة الازدهار	الشيوخ
الاقصى للرخام والجرانيت	بيت كاحل - الشارع الرئيسي قرب الجمعية الخيرية	شركة الجعبري للحجر والرخام	الشيوخ
شركة الادهم للحجارة والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية - ام الدالية - بجانب باطون زلوم	شركة السعد للرخام والاستثمار	الشيوخ
شركة الصحابة للحجارة والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية - صرصورية	شركة السلسبيل	الشيوخ
شركة مسلم المحاريق	السموع	شركة الهداية	الشيوخ
شركة الانوار لتصنيع الحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة طافش الخماسية للمقالع والنشر	الشيوخ
شركة التقدم للحجارة والرخام	السموع- الشارع الرئيسي	شركة رياح	الشيوخ
المعمل الفني للرخام	الخليل - المنطقة الصناعية - قرب مسجد المرابطين	محجر ساكت حلايقة	الشيوخ
النسيم للشايش والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية - بجانب كراج حلمي الجمل	محجر المطور	الشيوخ
شركة الاخنف للحجارة والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية - صرصورية	محجر الركن	الشيوخ
شركة البراء للحجارة والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية	محجر تيسير المطور	الشيوخ
شركة الراشدون للرخام والتعهدات العامة	يطا	محجر الرجبي	الشيوخ

الشيوخ	محجر الشركة الرائدة للاستثمار	الخليل - المنطقة الصناعية	شركة صاحب التميمي الصناعية التجارية
الشيوخ	محجر جهاد جرادات	الخليل - المنطقة الصناعية	شركة العلال للمناشير والمحاجر والاستثمار
الشيوخ	محجر حلايقة	الخليل - المنطقة الصناعية	شركة العنان للمناشير والمحاجر والاستثمار
الشيوخ	محجر رامي الجعبة	الخليل/المنطقة الصناعية - ام الدالية - بجانب باطون زلوم	شركة القصور للحجارة والرخام
الشيوخ	محجر شركة الاستقامة للحجارة والرخام	الخليل - المنطقة الصناعية	شركة خليله للحجارة والرخام
الشيوخ	محجر خالد	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع ابو حمدية للرخام
الشيوخ	محجر سليمان الدريس	الخليل - بئر المحجر - اول طريق بيت كاحل	مشغل ومعرض العميلي للرخام والجرانيت
الشيوخ	محجر شركة البهاء	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	الشركة الاهلية للرخام والمقاومات
الشيوخ	محجر شركة العويضات	الخليل/المنطقة الصناعية/ شارع الفحص	شركة الباقوت لصناعة الحجر والرخام
الشيوخ	محجر شركة الورود	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	شراكة محمد شفيق غيث
الشيوخ	محجر محمد عويضات	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة الاسراء للرخام
الشيوخ	محجر شركة الهداية	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	شركة البتراء
الشيوخ	محجر عفيف الحلايقة	بيت امر/المنطقة الصناعية.	مصنع الحسنات
الشيوخ	محجر محمود المشني	الشيوخ	شركة البهاء

الشيوخ	محجر نظمي عيابة	بني نعيم	شركة التجديد للمناشير
الشيوخ	محجر شركة الفارس	يطا/شارع الفوار	شركة التطوير للرخام والمقاولات العامة
الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع ابو حمدي للرخام	يطا/المنطقة الصناعية	شركة التعاون للرخام
الشيوخ	محجر المشني	شيوخ العروب	شركة الدار للحجارة والرخام
الخليل/المنطقة الصناعية	شركة العلا للمناشير والمحاجر والاستثمار	دورا	شركة الرقيب للرخام والجرانيت
بني نعيم	شركة الاخوة للحجارة	الخليل/المنطقة الصناعية /شارع الفحص	شركة الشرياتي الحديثة
بني نعيم	شركة الدراويش	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	شركة الشرق الأوسط
بني نعيم	محجر شركة الرضوان	يطا	شركة الشواهين
بني نعيم	محجر شركة البراء	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	شركة الصاحب
بني نعيم	شركة حميدات للحجارة والرخام	يطا، السموع، الشيوخ، بني نعيم.	شركة الصقور السداسية
بني نعيم	محجر شركة رخام ومقالع بني نعيم	الشيوخ/شارع المحاجر	الشركة العربية الإسلامية لصناعة الرخام
بني نعيم	محجر ماجد الصريع	سعير/شارع العروب	شركة العين للحجارة والرخام
بني نعيم	محجر ماجد موسى حراشة	بني نعيم/شارع المنطقة الصناعية	شركة النبعة الجديدة
بني نعيم	مصنع يوسف الجعبري للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية/شارع الفحص	شركة النخيل للحجر والرخام
تفوح	شركة نصار ستون	الخليل/المنطقة الصناعية/شارع طريق يطا	شركة الوفاء للرخام والجرانيت

بنى نعيم	محجر محمد إبراهيم عبيد	سعير/العديسة	شركة آل ياسين للرخام
تفوح	شركة المصباح للمحاجر والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	مصنع برقان للحجر والرخام
تفوح	محاجر راند زكريا ادريس	بنى نعيم/شارع سنوت	شركة رخام ومقالع بنى نعيم
تفوح	محجر جبرين الرجبي	الخليل/المنطقة الصناعية/شارع الفحص	شركة بيسان للحجر والرخام
حلحول	شركة الفاتح	الخليل/عين سارة	شركة تي اف سي للحجارة والرخام
سعير	شراكة زايد ومحمود جرادات	الخليل/المنطقة الصناعية/شارع الفحص	شركة جيروسالم ماريل اند ستوتر للاستثمار
تفوح	محجر عبد جابر الطردة	الخليل/راس الجورة	شركة اتش ال القدس للحجر والرخام
حلحول	شركة عبر البحار للحجارة والرخام	بنى نعيم/المنطقة الصناعية	شركة حساسنة اخوان الاستثمارية
سعير	شركة الاسعد للاستثمار	شيوخ العروب/الشارع الرئيسي	شركة صافي لجر البناء والرخام
سعير	شركة الحج صابر جرادات	يطا	شركة صمود ٢٠٠٠ للحجارة والرخام
سعير	شركة راضي جرادات	يطا	شركة ليفان للاستثمار
سعير	شركة عيسى جرادات	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	شركة وايلد كات للحجر والرخام
سعير	شركة الهادي العصرية للرخام	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	مصنع الفحص للرخام
سعير	شركة صفور الجرادات	السموع	شركة إبراهيم الحوامدة
سعير	محجر الرجبي	الخليل/المنطقة الصناعية/الفحص	منشأ جابر للرخام

منشار يوسف عايش الجعبري	الخليل	محجر الرجبي	سعير
شركة البدر للرخام والجرانيت	الشيوخ	محجر حسن ادريس	سعير
شركة الزعيم للرخام والجرانيت	الشيوخ	محجر محمد جرادات	سعير
شركة البادية للرخام والجرانيت	الشيوخ	محجر جرادات	سعير
شركة تنمية للرخام والثروات العامة	الشيوخ	محجر ساكت الثلجي	سعير
مجموعة شركات الحلايقة الاستثمارية	الشيوخ	محجر مرار	سعير
منشار محمد مصطفى حلايقة	الشيوخ	شركة القوة للمحاجر والاستثمار	الخليل/فرش الهوى
منشار اديب يوسف عودة حلايقة	الشيوخ	محجر شركة التطوير الحديثة	يطا
الشركة النامية الخماسية	الشيوخ	مصمغ محمد نصار للشايش	يطا
شركة زكريا عرفات حلايقة	الشيوخ	شركة جولدن سيتي الاستثمارية العقارية	الخليل/مربعة سبته
شركة الكواكب لصناعة الحجر	الشيوخ	محجر يوسف احريزات	يطا
شركة حامد علي سعيغان	الشيوخ	مشغل رشاد للشايش	الخليل/الفحص
شركة عيسى رمضان حلايقة	الشيوخ	شركة المجموعة الماسية	الخليل/الفحص
شركة بيت المقدس للتجارة	السموع	شركة الحجر الأبيض للصناعة والتجارة	الخليل/المنطقة الصناعية
شركة اطفيحة للرخام	السموع	مصنع الأصدقاء للرخام	الظاهرية

شركة الدغامن	السموع	شركة آرك ستونز	سعير
شركة المحاريق للحجارة والرخام	السموع	شركة الشواهين للحجارة والرخام	يطا
شركة النجيل للحجارة والرخام	السموع	اللؤلؤة للرخام والجرانيت	بيت لحم - ش. القدس-الخليل - قرب بوابة الخضز
منشار عمر الزعاير	السموع	الحوساني للجرانيت	بيت لحم - الخضز
شركة الولاء لنشر وقص الحجارة	الشيوخ	الزيتونة للجرانيت والرخام	بيت لحم/ش/القدس-الخليل - قرب مستشفى اليمامة
شركة أبو قويدر للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	الصقر للمطابخ	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
الجمال للشايش والحجر	الخليل/الفحص	اسوار لتعتيق الحجر والديكوات	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة الأقصى للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	شركة الراند للرخام	بيت فجار
شركة أبو لافي للشايش والرخام	الخليل/الفحص	شركة الاحلام الجديدة	بيت فجار
شركة أبو جهاد للحجارة	الخليل/الفحص	شركة ا.ح.ن لصناعة الرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة الاعمار للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	شركة الأقصى للرخام والتعهدات	الخضز
شركة الانشاءات للحجارة	الخليل/الفحص	شركة الجابر للتجارة لعامة	بيت فجار
شركة البندقية للحجارة الذهبية	الخليل/الفحص	شركة ثوابتة للحجر	بيت فجار
شركة البيارق للمقالع والرخام	الخليل/الفحص	شركة الجنازرة للتعهدات العامة	بيت فجار
شركة التوفيق للرخام	الخليل/الفحص	شركة الحلايقة للرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل

شركة الحرمين للاستثمار	الخليل/الفحص	شركة الحوساني للحجر والرخام	الخصر
شركة الحماية للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	شركة الدوحة	الدوحة/شارع الاستقلال
شركة اللؤلؤة للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	شركة الزعفران للرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة الناجي للحجر والرخام	الخليل/الفحص	شركة الفواغرة للحجر والرخام	جورة الشمعة
شركة النصر غيث للحجارة والرخام	الخليل/شارع السبع	شركة القواسمة للحجارة والرخام	بيت فجار
شركة النهضة للرخام والتجارة العامة	الخليل/الفحص	شركة المدار للاستثمار	الخصر/شارع بيت جالا
شركة جابر وامام للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	الشركة المعاصرة للتنمية والرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة عبد الحافظ ادريس وأولاده	الخليل/الفحص	شركة الناصر للاستثمار	بيت لحم/الدهيشة/شارع القدس الخليل
شركة مصنع الفحص	الخليل/الفحص	شركة النبيل التجارية	بيت فجار/شارع المنطقة الشرقية
مشغل حمدي أبو تركي	الخليل/الفحص	شركة النسيم	بيت فجار/شارع المنطقة الشرقية
مصنع الرابية للشايش	الخليل/الفحص	شركة الوليد لتصنيع الحجر والرخام	بيت فجار/شارع المنطقة الشرقية
منشار اكرم ياسين الجمل	الخليل/الفحص	شركة اورينت للحجارة	بيت فجار
منشار عبد المعني	الخليل/الفحص	شركة بلو للتجارة والاستثمار	بيت فجار
شركة الفا للرخام	الخليل/الفحص	شركة حنا مرة وأولاده	بيت لحم/شارع الجبل
شركة طيور الجنة للحجر	الخليل/الفحص	شركة رويال ستون	بيت فجار

شركة عصام ونضال للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة سهيل والصاحب للحجر والرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شراكة فواز فوزي غيث للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة سوار للموزاييك والحجر	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة أبو حمديّة للرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة صخور القدس للحجارة والرخام	مراح رياح
شركة اجنادين للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة صوصا للحجارة والرخام	بيت فجار
شركة الأطرش للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة أحمد عبد الفتاح ثوابتة	بيت فجار
شركة الدراويش للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة نصار ستون	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة الرحمن للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	منشار ومصنع الاخوة	بيت فجار
شركة العلمين للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة الخطيب للحجارة والرخام	بيت فجار/شارع صوصا
شركة الهديل للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع الرحمة	بيت فجار
شركة الوحيد للرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع النور للحجارة والرخام	بيت فجار
شركة دنيا للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع الوحدة للرخام	بيت فجار/المنطقة الشرقية
شركة المصباح الاستثمارية	تفوح	مصنع سليم عبد علي أبو حماد	وادي النيص
منشار نايف ابو قويدر وشركلاه	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع عارف خليل إبراهيم فواغرة	جورة الشمعة
شركة عبيدة وزكريا للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع عبد العزيز طقاطقة	بيت فجار
شركة الفارس للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	شركة القلعة العصرية الصخرية	بيت فجار

شركة ابو العاص وابو غالب للحجارة والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع علي محمود طقاظة	بيت فجار
شركة سكايفي وابو زينة للحجر والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع محمد محمود طقاظة	بيت فجار
شركة اسكايفي وابو زينة للحجارة والرخام	الخليل/ام الدالية	مصنع محمود عثمان طقاظة	ام سلمونة
رخام ومقالع بني نعيم	بني نعيم	منشار أبو رفيق	الخضر/شارع المقبرة
شركة العويوي لتجارة وصناعة الحجر والرخام	بني نعيم	منشار احمد خليل عايش وأولاده	بيت فجار/الشارع الرئيسي
شركة النبع للحجارة والرخام	بني نعيم	منشار الاخوة	مراح معلا
شركة الرافدين للحجارة والرخام	بني نعيم	منشار الاخوة للرخام والجراثيت	الدوحة/شارع الاستقلال
شركة الميامين للرخام والاستثمار	بني نعيم	منشار الجمال	بيت فجار
شركة الوسام للحجارة والرخام	بني نعيم	منشار الدوحة	الدوحة
محجر ريحي موسى عبد الفتاح جرادات	بني نعيم	منشار الخضر	بيت فجار/الغروز
شركة الارز للحجارة والرخام	بيت امر	منشار العزيز	بيت فجار
شركة الاراضي المقدسة	بيت امر	منشار العودة	بيت فجار
شركة البدائع للحجارة والرخام	بيت امر	منشار الفيحاء للرخام	بيت لحم - ش. القدس-الخليل
شركة التنمية للرخام	بيت امر	منشار المجد	بيت فجار/شارع المدرسة
شركة دار الكرمة للصناعة والتجارة المحدودة	بيت امر	منشار بيت المقدس	بيت فجار

منشار التقدم	بيت امر	شركة جبر نصار وأولاده	بيت فجار/شارع المنطقة الصناعية الشرقية
شركة الزعاقيق للرخام	بيت امر	منشار جهاد محمد عيد ثوابتة	بيت فجار/شارع صوصة
شركة جرانيت النورين	بيت امر	منشار عبد الفتاح حسين ثوابتة	بيت فجار/المنطقة الصناعية الشرقية
منشار الحسنات للرخام	بيت امر	منشار ومحجر علي موسى ثوابتة	بيت فجار/شارع صوصة
منشار الطروة	بيت امر	شركة أبو الزلف للحجارة والرخام	بيت لحم/شارع المنشية
منشار اياد الطردة اخوان	بيت امر	الشركة الرائدة للاستثمار	بيت لحم
منشار شركة البروش للنشر والرخام	بيت امر	الشركة العالمية الحديثة للمقالع والرخام	بيت لحم
منشار التمام	بيت امر	الشركة الممتدة للحجر والرخام	بيت فجار
منشار سمير	بيت امر	المنشار الفني للحجارة والرخام	بيت لحم
منشار علاء الطروة	بيت امر	جرانيت أبو اياد	بيت لحم
منشار عمر	بيت امر	جرانيت اليعقوبي	بيت لحم
شركة الرواد للحجارة والرخام	الخليل/جبل جوهري	شركة العرين	يت لحم
شركة ابو محمد ابو تركي للحجر والشايش	الخليل/جبل كرباج	شركة الوفاء	بيت لحم
شركة الاصاله للحجر والرخام	الخليل/جبل جوهري	شركة آسيا للحجر وارخام	بيت لحم
منشار الاخوة والمحبة	الخليل/جبل جوهري	شركة أبناء يونس مرشد للحجر والرخام	بيت فجار

شركة الورود للحجارة والرخام	الخليل/الفحص	شركة الأوانل لصناعة الحجر وتجارة مواد البناء	بيت فجار
معمل ناجي للرخام	دورا	شركة الاحلام للحجر والرخام	بيت فجار
شركة اللهالية	سعين	شركة الاديب للحجر والشايش	بيت فجار
النتشة للرخام والديكور	الخليل/راس الجورة	شركة الأرض المتميزة الحديثة	بيت فجار
مصنع ابو عرابي الرجبي للحجر	الخليل/الفحص	شركة الجعبري للحجر والرخام المساهمة المحدودة	بيت لحم
شركة ابناء عبد القادر	سعين	شركة الجندي لصناعة الرخام م خ م	بيت لحم
شركة الاستقامة للحجر والرخام	سعين	شركة الجودة للرخام م خ م	بيت لحم
منشار النتشة للرخام	الخليل/الفحص	شركة الحرية للحجر والرخام	بيت لحم
شركة الشام للرخام	الخليل/الفحص	شركة الحلايقة للاستثمارات	بيت لحم
شركة التوحيد للحجر والرخام	شيوخ العروب	شركة الخليج للشايش والرخام	بيت فجار
شركة الامراء للرخام	شيوخ العروب	شركة الزهوة للحجارة والرخام	بيت فجار
منشار الاخوة	شيوخ العروب	شركة السهاد للتعهدات والمقاولة العامة	بيت لحم
منشار عابد شلالدة	شيوخ العروب	شركة الشكارنة للحجارة والرخام	بيت لحم
منشار عاصم	شيوخ العروب	شركة الصبحة للحجر والرخام	بيت فجار
منشار يوسف خليل	شيوخ العروب	شركة الطويل للرخام والاستثمار	بيت لحم

منشار محمد سالم	شيوخ العروب	شركة العزم للحجارة والرخام والتعهدات العامة	بيت فجار
الصحابة للحجارة والرخام	الخليل/صرصوريا	شركة الفيحاء للرخام و الصناعة م.خ.م	بيت لحم
شركة الشهامة للحجارة والرخام	الخليل/صرصوريا	نايف احمد ابراهيم عشيرة	بيت لحم
شركة محاجر الوطن	الخليل/صرصوريا	شركة المدينة ستون الاستثمارية	بيت لحم
شركة غيث اخوان للرخام	الخليل/صرصوريا	موسى صابر موسى الديرية	بيت فجار
منشار التقوى للحجر والرخام	الخليل/صرصوريا	شركة الوليد ستون للتصنيع والتسويق	بيت فجار
ابو اسنينة لخرطة الحجر	يطا	منشار عدويه	بيت لحم
شركة التطوير الحديثة للرخام والمقاولات	يطا	شركة ايليت ستون ديزاين للحجر والرخام	بيت لحم
شركة الخضر للحجارة والرخام	يطا	شركة توب لاند للحجارة والرخام	بيت فجار
شركة الازدهار	يطا	شركة جراند ستون ديريه للحجر والرخام	بيت فجار
شركة الميزان للحجارة والرخام	يطا	شركة حجارة القدس للشايش	بيت فجار
شركة بالمار للحجر والرخام	يطا	شركة ريتش هولتي لاند للحجر والرخام	بيت لحم
منشار ناصر شريفة	يطا	شركة سهيل والصاحب الصناعية التجارية م خ م	بيت لحم
شركة النخبة للحجارة والرخام	يطا	منشار الندى	بيت فجار
شركة حسن نصر الله واولاده للشايش والرخام	يطا	شركة فيرونا للرخام والاستثمارات الصناعية	بيت لحم

شركة البدوي للرخام والحجارة	الخليل/الارتباط	شركة فيرونا للرخام والجرانيت م.خ.م	بيت لحم
شركة الحليقة للاستثمار	الشيوخ	شركة مرمره الحديثة للاستثمارات م خ م	بيت لحم
شركة طرادكو للرخام والحجر	بني نعيم	منشار السلام	بيت لحم
محجر نزار عويضات	الشيوخ	شركة هولبي لاند للمزاكيو ومغاسل الحجر م خ م	بيت لحم
منشار فايز غيث واخوانه	الخليل/ام الدالية	مصنع أبو قويدر للرخام	بيت لحم
شركة مناوس للتجارة العامة والاستثمار	بني نعيم	منشار الانوار	بيت فجار
شراكة المقدس للحجارة والرخام	الخليل/صرصوريا	مصنع الرحمن	بيت لحم
الشركة الرضوان للمقالع والرخام	الخليل/المنطقة الصناعية	مصنع المنار	بيت فجار
محجر انور جرادات	سعير	مصنع المهندس نعيم طقاطقه	بيت فجار
شركة رجبى وخضور منشار حجر	بني نعيم	مصنع النهضة	بيت فجار
مصنع منشار الوفاء	الخليل/الارتباط	منشار الأقصى للحجر	بيت فجار
شركة جي اس للمحاجر والاستثمار	ترقوميا	منشار الأهرام	بيت لحم
شركة التنمية للرخام	الشيوخ	منشار الاخوة الدولي للحجر والرخام	بيت فجار
شركة الحجار	الشيوخ		

قائمة الجداول

- الجدول (١,٢): مؤشرات نشاط قطاع الصناعة في فلسطين لعام 2015 ١١
- الجدول (٢,٢): النموذجين الاقتصادي والاجتماعي للمسؤولية المجتمعية ١٩
- الجدول (٣,٢): ابعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الوضعية. ٣٠
- الجدول (٤,٢): مؤشرات المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية (2011) ٤٠
- الجدول (١,٣): منشآت صناعة الحجر العاملة حسب المحافظة ٦٢
- الجدول (٢,٣): عدد منشآت صناعة الحجر المستهدفة ضمن الدراسة حسب المحافظة ٦٢
- الجدول (٣,٣): عدد منشآت صناعة الحجر المستهدفة حسب طبيعة عمل المنشأة والمحافظة .. ٦٣
- الجدول (٤,٣): عدد المحاجر المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة الخليل ٦٣
- الجدول (٥,٣): عدد المناشير المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة الخليل ٦٤
- الجدول (٦,٣): عدد المحاجر المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة بيت لحم ٦٤
- الجدول (٧,٣): عدد المناشير المستهدفة ضمن الدراسة في محافظة بيت لحم ٦٥
- الجدول (٨,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع والدرجة الكلية للمحور ٦٦
- الجدول (٩,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة والدرجة الكلية للمحور ٦٧
- الجدول (١٠,٣): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين والدرجة الكلية للمحور ٦٨
- الجدول (١١,٣): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان ٦٩
- الجدول (١٢,٣): نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأداة الدراسة .. ٦٩
- الجدول (١٣,٣): نتائج معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لمحاور الدراسة ٧٠
- الجدول (١٤,٣): مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) ٧٠
- الجدول (١٥,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب المحافظة..... ٧١
- الجدول (١٦,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب طبيعة عمل المنشأة..... ٧١
- الجدول (١٧,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب عمر المنشأة ٧٣
- الجدول (١٨,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب ملكية المنشأة ٧٤
- الجدول (١٩,٣): توزيع المنشآت المستهدفة (عينة الدراسة) حسب حجم المنشأة-عدد العاملين..... ٧٥
- الجدول (١,٤): مفتاح المتوسطات الحسابية ٧٦

الجدول (٢,٤): الاعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى تطبيق منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة للمسؤولية المجتمعية بشكل عام.....	٨٠
الجدول (٣,٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمؤشرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع مرتبة حسب الأهمية	٨٣
الجدول (٤,٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمؤشرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة مرتبة حسب الأهمية	٨٦
الجدول (٥,٤): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمؤشرات محور المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين مرتبة حسب الأهمية	٩١
الجدول (٦,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب متغير عُمر المنشأة... ..	٩٩
الجدول (٧,٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب عمر المنشأة.....	١٠٠
الجدول (٨,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب متغير ملكية المنشأة.....	١٠٢
الجدول (٩,٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر حسب ملكية المنشأة.....	١٠٣
الجدول (١٠,٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب حجم المنشأة	١٠٥
الجدول (١١,٤): نتائج اختبار التباين الأحادي (one-way analysis of variance) لاستجابة أفراد عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر جنوب الضفة حسب حجم المنشأة.....	١٠٦
الجدول (١٢,٤): نتائج اختبار T (Independent Samples Test) لدلالة الفروق من حيث استجابة عينة الدراسة في مستوى تحقيق المسؤولية المُجتمعية لمنشآت صناعة الحجر حسب طبيعة نشاطها.....	١٠٨
جدول رقم: (١٣,٤). مُلخص عام لنتائج اختبار فرضيات الدراسة.....	١١٠

قائمة الأشكال

- الشكل (١,١): العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ٨
- الشكل (١,٢): هرم Carroll للمسؤولية المجتمعية ٢٨
- الشكل (٢,٢): مؤشرات المسؤولية المجتمعية في الأراضي الفلسطينية (2011) ٤٠
- الشكل (١,٣): توزيع المنشآت حسب هيكلها القانوني للملكية..... ٧٢
- الشكل (١,٤): . شكل وألوية المسؤولية المجتمعية للمنشآت عينة الدراسة..... ٧٩
- الشكل (٢,٤): معوقات ممارسة المسؤولية المجتمعية لدى منشآت صناعة الحجر عينة الدراسة من وجهة نظر المبحوثين..... ٩٨

قائمة الملاحق

- الملاحق:..... ١٢٩
- ملحق (١): أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدّراسة (الاستبيان)..... ١٢٩
- ملحق (٢): استبانة الدراسة..... ١٣٠
- ملحق (٣): اختيار حجم العينة من خلال برنامج (www.Survey System.com) ١٣٤
- ملحق (٤): كتاب تسهيل مهام للطالب..... ١٣٥
- ملحق(٥): المادة (149) من قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لسنة 2005..... ١٣٦
- ملحق (٦): أسماء وعناوين محاجر ومناشير حجر جنوب الضفة، المُسجلة في سجلات عُرف تجارة وصناعة الخليل وبيت لحم لعام 2012م، وسجلات اتحاد صناعة الحجر والرخام لعام 2011م..... ١٣٧

قائمة المحتويات

أ.....	الإقرار
ب.....	شكر وعرقان
ت.....	مصطلحات الدراسة
ح.....	الملخص
ذ.....	Abstract

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ١

١	الإطار العام للدراسة
١	١,١ مقدمة:
٤	٢,١ مشكلة الدراسة:
٥	٣,١ مبررات الدراسة:
٥	٤,١ أهمية الدراسة:
٦	٥,١ أهداف الدراسة:
٦	٦,١ أسئلة الدراسة:
٧	٧,١ فرضيات الدراسة:
٨	٨,١ متغيرات الدراسة:
٩	٩,١ حدود الدراسة:
٩	١٠,١ هيكلية الدراسة:

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة ١٠

١٠.....	١,٢ قطاع صناعة الحجر والمسؤولية المجتمعية في فلسطين
١٠.....	١,١,٢ مقدمة:
١٢.....	٢,١,٢ صناعة الحجر في فلسطين:
١٤.....	٣,١,٢ المسؤولية المجتمعية:
١٧.....	٤,١,٢ العوامل التي أدت الى ظهور مفاهيم المسؤولية المجتمعية وتطورها:
١٩.....	٢,٢ التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية المجتمعية:

١٩	١،٢،٢ مقدمة:
٢٠	٢،٢،٢ مرحلة الثورة الصناعية والإدارة العلمية:
٢١	٣،٢،٢ تأثير الأفكار الاشتراكية:
٢١	٤،٢،٢ مرحلة المواجهات الواسعة بين الإدارات والنقابات:
٢٢	٥،٢،٢ مرحلة جماعات الضغط، وعصر المعلومات:
٢٣	٦،٢،٢ المسؤولية المجتمعية بين التأييد والمعارضة:
٢٤	٧،٢،٢ مبررات ومزايا تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية:
٢٦	٨،٢،٢ مبررات وحجج معارضي تبني مفاهيم المسؤولية المجتمعية:
٢٧	٩،٢،٢ ابعاد المسؤولية المجتمعية ومحدداتها في النصوص الوضعية والشريعة الاسلامية:
٣١	١٠،٢،٢ المسؤولية المجتمعية ومفهوم العمل الخيري والزكاة.
٣٣	١١،٢،٢ معايير قياس المسؤولية المجتمعية وتقييمها:
٣٦	٣،٢ نماذج فلسطينية ودولية في المسؤولية المجتمعية:
٣٦	١،٣،٢ بعض المعطيات عن المسؤولية المجتمعية الفلسطينية:
٤٣	٢،٣،٢ نماذج دولية في المسؤولية المجتمعية:
٤٥	٤،٢ الدراسات السابقة.
٤٥	١،٤،٢ الدراسات المحلية.
٤٩	٢،٤،٢ الدراسات العربية.
٥٣	٣،٤،٢ الدراسات الأجنبية.
٥٨	٤،٤،٢ التعقيب على الدراسات السابقة.

٦١ الفصل الثالث : الإطار المنهجي للدراسة

٦١	١،٣ مقدمة:
٦١	٢،٣ منهج الدراسة
٦١	٣،٣ مجتمع وعينة الدراسة
٦١	١،٣،٣ مجتمع الدراسة
٦٢	٢،٣،٣ عينة الدراسة
٦٥	٤،٣ صدق أداة الدراسة
٦٥	١،٤،٣ الصدق الظاهري لأداة الدراسة:
٦٦	٢،٤،٣ صدق المقياس/الأداة

٦٩.....	٣,٤,٣ نتائج الصدق البنائي.
٦٩.....	٥,٣ ثبات أداة الدراسة.....
٧٠.....	٦,٣ المعالجة الإحصائية.....
٧١.....	٧,٣ وصف خصائص عينة الدراسة الديمغرافية.....

٧٦ الفصل الرابع : نتائج الدراسة

٧٦.....	١,٤ مقدمة.....
٧٨.....	٤,٢ نتائج الدراسة:
٧٨.....	١,٢,٤ نتائج السؤال الأول:
٨٠.....	٢,٢,٤ نتائج الفرضية الرئيسة الأولى.....
٩٥.....	٣,٢,٤ نتائج السؤال الثاني.....
٩٨.....	٤,٢,٤ نتائج الفرضية الرئيسة الثانية.....
١١٠.....	٣,٤ ملخص عام لنتائج فرضيات الدراسة.....

١١٢..... الفصل الخامس : ملخص النتائج والاستنتاجات والتوصيات

١١٢.....	١,٥ مقدمة.....
١١٢.....	٢,٥ ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها.....
١١٨.....	٣,٥ استنتاجات الدراسة.....
١١٩.....	٤,٥ التوصيات.....
١٢١.....	المصادر والمراجع.....
١٢٩.....	الملاحق.....
١٥١.....	قائمة الجداول.....
١٥٣.....	قائمة الاشكال.....
١٥٤.....	قائمة الملاحق.....
١٥٥.....	قائمة المحتويات.....